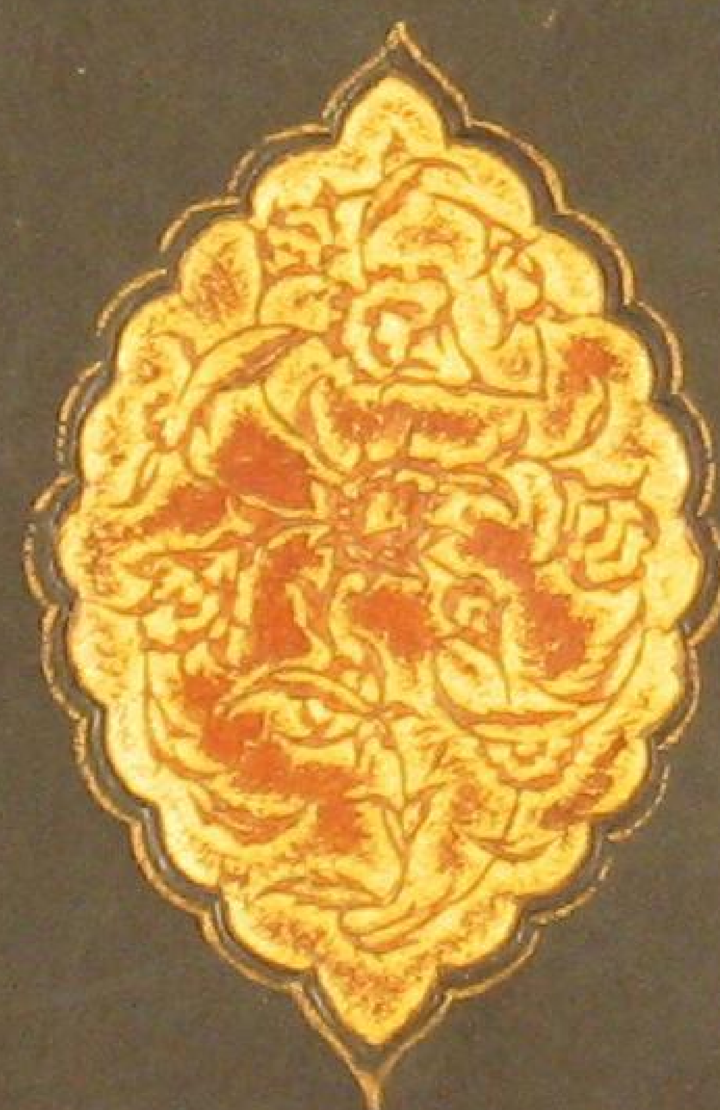





ÖPRÜLÜ KÜ
892



هو

لا اله الا الله محمد رسول الله

للزمخشري رحمه

الفهم الذكي يدرك بنظر واحد ما لا يدرك البليد بألف شاهد

ونبيل لغيره

[illegible]

كل قليلا تعش كثيرا

مما ملكه الفقير الى الغني القادر
شيخ محمد بن محمد بن عبد القادر
في سنة ٩٥٧

حرره [illegible]

ويعجبني قول الناس فيما ملكته
لقد كان هذا مرة لفلان

قوله المدح والحمد اخوان قيل اراد انهما اخوان
في الاشتقاق الكبير ونشهد له وجهان الاول
ان الشايع في كتب اللغة استعمال الاخوة فيما بين المتطابقين
بالاشتقاق في الاشتقاق الكبير او الاكبر اما الكبير
فان يشترك في الحروف الاصول من غير ترتيب مع
اتحاد في المعنى وتناسب فيه كالجذب والجبذ وكالحمد
والمدح واما الاكبر فان يشترك في الاكثر تلك الحروف
فقط مع الاتحاد او التناسب في المعنى كالاه ووله و
كالنعق والنهق الثاني ما ذكره السيد الشريف في حاشية الكشاف

[illegible]

يكلف راقمه



قوله باسمك دفع ما لأنه فاعل لحمدك
والعامل فيه حمدك تقديره حمدك
متبركا باسمك ولا تتبع ذلك كان قوله
بادي حال من فاعل احمد والعامل فيه احمد
ظاهره ما قالوا بان كان نب ان يقول
حامدا كما ان البسملة
كاولى دفع ما انه
منه رحمة الله تعالى
سيد على زاده

گردن بدرویشان ... نكند

سلیمان با چنان حشمت نظرها
بود با مورش

بیا ... زده سر نمایم

نکشان ... طبعا ... ل کو



مقاعد ملائس انه في مقاعد الصديقين والشهداء
والصالحين ... متعدد صدق عند
مليك مقتدر شرح

بسم الله الرحمن الرحيم باسمک اللهم یا اهل الحمد والثناء ویا ذا
العظمة والکبریاء ویا منشئ الاجسام المختلفة الطباع ویا مظهر الجواهر
العقلیة من افق الابداع نحمدک بمحامدک التی لا تقطع مراحلها
خطی التحدید ونشکرک علی مواهبک التی تضیق عن احاطتها نطاق
التعدید ونصلی علی اکمل اشخاص نوع البشر وافضل اهل الوبر
والمدر اشرف ذوی النفوس القدسیة الواصل الی اقصی المراتب
الانسیة محمد سید الانبیاء وقدوة اهل الاصطفاء وعلی عترته
النجباء الکرام وصحبه الائمة الاسنیاء العظام ونسألک ان توفقنا
لتحقیق الحق فی المطالب وتهدینا محجة الوصول الی اعلی المراتب
انک علی ما تشاء قدیر وباجابة رجاء المؤملین جدیر **وبعد** فهذه
الجملة مشتملة علی شرح ما سوی المنطق من المختصر الموسوم بالهدایة للامام
المحقق والفیلسوف المدقق قدوة الفضلاء المتأخرین واسوة
العلماء المتبحرین وحید عصره وفرید دهره اثیر الحق والدین الا
بهری اعلی الله تعالی رتبته فی حظائر القدس وبوأه مع الصدیقین فی
مقاعد الانس املیته مع قلة البضاعة وزجلی فی مضمار هذه الصناعة
بالتماس طائفة من الخلان بل شرذمة من اعزة الاخوان حین
کانوا متصدین لمباحثته حیث لم یقع له شرح یکشف لهم عن وجوه

وجوه فرائده نقابها ویذلل فی مسالک التحقیق من مطایا البیان
صعابها لما انه لا یشفی الا اسعافهم بما اقترحوا ولا یوافق الا
اتباع ما علیه اصطلحوا والله المستعان بما قصدته من تحصیل مسؤلهم
وایصالهم الی غایة مامولهم انه خیر موفق ومعین **قال** المولی المص
روح الله روحه وزاد فی اعلی غرف الجنان فتوحه القسم الثانی فی
الطبیعیات الخ **اقول** لما کانت الحکمة علما باحثا عن احوال الموجودات
الخارجیة علی ما هی علیه فی نفس الامر بقدر الطاقة البشریة والموجود
ینقسم الی ما هو موجود لا بقدرتنا واختیارنا کالسماء
ما هو موجود بهما کالاعمال الص...
متعلقة اعنی الموجو...
الاو...

بخروج النفس الانسانية الى كمالها الممكن بحسب قوتيها النظرية والعملية
فحينئذ يدخل فيه المنطق بل العمل ايضا واذا تمهد هذا فنقول رتب
المصنف هذا المختصر على ثلثة اقسام في علوم ثلثة الاول في المنطق
والثاني في الطبيعي والثالث في الالهي وانما اختار هذه العلوم الثلثة
من بين سائرها اما المنطق فلمساس الحاجة اليه لكونه آلة في تحصيل
العلوم كلها واما الباقيين فلان سعادة النفس الانسانية منوطة
[illegible] البارى تعالى بصفات كماله ونعوت جلاله وبمعرفة احوال
[illegible] وتين والاولى مع الثانية باعتبار النشارة
[illegible] عتبار النشارة الاولى تحصل
[illegible] الاكثر على الامور
[illegible] سام

وتناهى الابعاد وغيرهما وهو الفن الاول او عن الاحوال المختصة
بالفلكيات كاستدارتها وتحركها على الاستدارة وامتناع الخرق
والالتيام عليها وهو الفن الثاني او بالعنصريات كقبولها الكون
والفساد والحركة المستقيمة وهو الفن الثالث وقدم الفن الاول
على الآخرين لان الاحوال المشتركة لعمومها وظهورها يستحق التقديم
كما يستحق الجنس لعمومه التقدم على الفصل على ما تقررنا في باب
القول الشارح والفن الثاني على الثالث لان مباحث الفن
الثاني لشرف موضوعها وثباتها اشرف على مباحث الفن الثالث
وان كان الفن الثالث مما ينبغي ان يقدم في التعليم لقربه الينا
على ما ذكر في تقديم الطبيعيات وهذا التقسيم اجمالي والتفصيل
فيه ان يقال البحث في العلم الطبيعي اما عن الاحوال المشتركة بين
الاجسام وهو الباب المسمى بسماع الطبيعي وسمع الكيان او عن
الاحوال المختصة بالبسائط العلوية وهو باب السماء والعالم او
البسائط السفلية وهو باب الكون والفساد او عن الاحوال
المختصة بالمركبات التي ليس لها صور حافظة للتركيب وهو باب
الآثار العلوية او التي لها صور من شانها الحفظ فقط وهو باب
المعادن او التي لها صور من شانها التنمية مع الحفظ وهو باب
النبات او التي لها صور من شانها الحس والحركة الارادية مع ما
للنبات وهو باب الحيوان او التي لها نفوس ناطقة من شانها
النطق مع ما للحيوان وهو باب الانسان فابواب العلم الطبيعي
على التفصيل ثمانية لكن المصنف اجمل في التقسيم فجعل الاقسام

السته الاخيرة فيتا واحدا باعتبار انها متعلقة بالعناصر لانها سحث
اما عن العناصر او عما تحدث منها **قال** فصل في ابطال الجزء الذي
لا يتجزى الخ **اقول** ينبغي لطالب كل علم ان يتصور موضوعه قبل
الشروع فيه لانه من المبادي التصورية للعلم وتصور الموضوع بوجه
ما وان كان كافيا للبداية الا ان البصيرة انما تكمل وتتم بتصوره
بكمال الحقيقة فلهذا اريد المصنف تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي
هو موضوع هذا العلم ببيان تألفه من الهيولى والصورة لكن هذا
المطلوب لما توقف على بطلان الجزء وقعت خبر مبتداء محذوف
او مبتداء حذف خبره اي الاول من الفصول فصل او منها فصل
والمراد بالجزء الذي لا يتجزى جوهر ذو وضع لا يقبل الانقسام اصلا
لا بحسب الخارج ولا بحسب الوهم والفرض العقلي يتألف
الاجسام من افراده بانضمام بعضها الى بعضها وتقرير البرهان
على بطلانه من وجهين الاول انه متى جاز وجود الجزء الذي لا يتجزى
جاز وجود ثلثة اجزاء مترتبة متلاقية يكون واحد منها وسطا بين
الطرفين والتالي بط بيان الملازمة ان الجزء ممكن بالفرض وتعدد
افراده مع الترتيب المذكور ايضا ممكن غير مناف له والامور المتنافية
اذا امكن كل واحد منها امكن اجتماعها بالضرورة فيجوز وجود
اجتماع اجزاء متعددة مترتبة على الوجه المذكور والمصنف لم يذكر
بيان الملازمة لظهوره بل بادر الى بطلان التالي وتقريره انه متى جاز
وجود الاجزاء على الترتيب المذكور فاما ان لا يمنع الوسط تلاقي
الطرفين او يمنعه والاول بط والا لزم تداخل الاجزاء المستلزم لعدم

لعدم الوسط والطرفين وهو خلاف المفروض وكذا يستلزم عدم
ازدياد حجم الاجزاء على حجم الجزء الواحد وهو محال ضرورة ترى تألف
الاجسام ذوات الحجمية من تلك الاجزاء وكذا الثاني لان ما يلاقي احد
الطرفين من الوسط حينئذ يكون مغايرا لما يلاقي الطرف الآخر منه
فيتجزى الوسط وقد فرضنا انه لا يتجزى هذا خلف فاذا بطل التالي
بقسميه بطل المقدم وهو امكان الجزء الذي لا يتجزى فيلزم امتناعه
وهو المطلوب فان قيل لا نسلم ان الوسط ان منع تلاقي الطرفين
لزم انقسامه وانما يلزم ان لو حصل فيه جزءان وهو ممنوع غاية ما في
الباب ان يكون له نهايتان يلاقي كل واحد منهما طرفا ولا يلزم
من حصول النهايتين حصول الجزئين ليلزم الانقسام قلنا
ان اتحد محل النهايتين من الوسط لم يتميز احديهما عن الاخرى في
الوضع فملاقاة احديهما لاحد الطرفين والاخرى للآخر دون
العكس يكون ترجيحا بلا مرجح وانه محال والا لزم الانقسام قطعا
فثبت المطلوب وثانيهما انه متى جاز وجود الجزء الذي لا يتجزى
جاز وجود ثلثة اجزاء متلاقية بحيث يكون احدها على ملتقى الآخرين
والتالي باطل اما الملازمة فظاهرة مما ذكر في الوجه الاول واما
بطلان التالي فلان ما فرض على الملتقى اما ان لا يلاقي شيئا من
الملتقيين او يلاقي احدهما او مجموعهما او من كل منهما شيئا والاول
يستلزم عدم تلاقي الاجزاء والثاني ان لا يكون على الملتقى ما فرض
عليه والثالث تجزى ما فرض على الملتقى والرابع تجزيها باسرها
والكل خلاف المفروض وبطلان التالي بجميع اقسامه يدل على

الذي لا يتجزى على ما سيطلع عليه قدم هذا الفصل لابطال فقال فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزى فقوله فصل نكرة موصوفة بقوله في ابطال الجزء ١٢ منه

بطلان المقدم المستلزم للمطلوب و على هذا التقدير لا يرد
الاعتراض باحتمال وقوع الجزء المفروض على الملتقى على
نفس المنفصل من غير ان يلاقي شيئا منهما لانه خلاف المفروض
على ما ذكرنا **قال** في اثبات الهيولى الخ **اقول** كل جسم فهو
مركب من ثلاثة جواهر حل اثنان منها في الثالث ويسمى
احد الحالين صورة جسمية وثانيهما صورة نوعية ويسمى
الثالث المحل مادة وهيولى اما الصورة الجسمية فلا تحتاج
الى اثباتها في الجسم ببرهان لانها الجوهر المتصل القابل
للابعاد المدرك من الجسم في بادي النظر واما الصورة النوعية
فسيأتي البرهان على اثباتها واما الهيولى فهي التي يريد المصنف
اثباتها بالبرهان في هذا الفصل والبرهان عليه ان الجسم المتصل
اعني الذي ليس له مفاصل واجزاء بالفعل بل هو متصل في
نفس الامر كما هو عند الحس موجود في الاجسام القابلة للانفكاك
من العناصر و ما تركب منها لان اي جسم فرضناه من تلك الاجسام
فهو اما ان يكون مشتملا على اجزاء بالفعل اولا فان لم يشتمل
عليها فهو الجسم المتصل وان اشتمل عليها فاجزاءه اما ان تقبل
الانقسام في الجهات الثلث اولا فان لم تقبل الانقسام
فيها اما اجزاء لا تتجزى او اشياء تنتهي بالانقسام اليها فيلزم
جزء الذي لا يتجزى وهو باطل وان قبلت الانقسام فيها تكون
اجساما اما غير مشتملة على الاجزاء بالفعل فتكون اجساما
متصلة او مشتملة بالفعل على اجزاء يعود فيها الكلام المذكور

فی نسخه

المذكور فاما ان تذهب الاشتمال على الاجزاء بالفعل الى غير
النهاية فيلزم تركب الجسم بالفعل من اجزاء غير متناهية او تنتهي
الى اجزاء غير قابلة للانقسام فيلزم الجزء الذي لا يتجزى او تنتهي
الى اجزاء قابلة للانقسام غير منقسمة بالفعل فتكون اجساما
متصلة فثبت ان في الاجسام القابلة للانفصال الانفكاك
جسما متصلا وهذا الجسم يطرء عليه الانفصال على ما نشاهده
فلا بد ان يكون فيه شيء يقبل الانفصال الطاري عليه اذ
طريان الانفصال على ما لا قابل له فيه محال فالقابل للانفصال
في الجسم اما ان يكون هو المقدار اي الكم المتصل القائم بالجسم
المسمى بالجسم التعليمي او الصورة المستلزمة للمقدار اي هذا الجوهر
المتصل الممتد في الاقطار الثلثة المدركة منه اولا او شيئا
آخر غيرهما لا سبيل الى الاول وهو ان يكون القابل للانفصال
المقدار او الصورة المستلزمة له والا لزم اجتماع الانفصال
والانفصال لان كلا من الصورة والمقدار متصل بذاته لا
ينفك عنه الاتصال فلو قبل احدهما الانفصال والقابل
يجب وجوده مع المقبول لزم اجتماع الاتصال والانفصال
في الجسم بالضرورة وانه محال فتعين الثالث وهو ان القابل
للانفصال شيء آخر في الجسم مغاير للصورة والمقدار وهو
المعني من بالهيولى فثبت الهيولى في الجسم وهو المطلوب
فلئن قيل غاية ما لزم من هذه الحجة ان في الجسم شيئا مغايرا
للصورة و مقدارها قابلا للانفصال لكن لا يكفي هذا القدر

والثاني صح

في كون ذلك الشيء هيولى وانما يثبت ذلك ان لو ثبت انه
محل للصورة ولم يثبت بعد لعدم دلالة الحجة عليه قلنا ليس المعنى
بالانفصال عدم الاتصال فان العدم لا يحتاج الى القابل بل
معناه زوال اتصال واحد عن الجسم وحصول اتصالين آخرين
بعده والقابل للانفصال هو ما يقبل الاتصال الواحد قبله
والاتصالين الآخرين بعده حتى ان قبوله الانفصال هو قبوله
الاتصال الواحد مرة والاتصالين اخرى فالشيء الذي
اثبتناه في الجسم مغايرا للصورة ومقدارها يكون محلا للاتصال
الذي يلازم الصورة الجسمية فيكون محلا للصورة الجسمية فهو
هيولى اذ لا يراد بالهيولى الا جوهر تحله الصورة الجسمية وتحقيق
هذا الكلام ان الصورة الجسمية قبل طريان الانفصال جوهر
متصل اي ذو اجزاء مفروضة مشتركة في الحدود اعني النهايات
وله اتصال وهو كونه ذا اجزاء على تلك الصفة وهذا الاتصال
من لوازم ماهية الجوهر المتصل بحيث لو انتفى الاتصال
انتفت ماهية الجوهر المتصل اذ الجوهر لو لم يكن له اتصال
لم يكن جوهرا متصلا بل جوهرا مفارقا فعند طريان الانفصال
يزول الاتصال الكائن قطعا وينعدم المتصل لانعدام لازمه
ويحدث متصلان آخران مع اتصالين آخرين فلو لم يكن في
الجسم شيء سوى الجوهر المتصل مع اتصاله لزم ان يكون
انفصال الجسم انعدامه بالمرة وحصول جسمين آخرين لا عن
شيء وانه بديهي البطلان فثبت ان في الجسم جوهرا موجود

موجود الذات في الاحوال كلها تعلقت به قبل الانفصال
جسمية واحدة تعلقا رافعا للامتياز الوضعي بينهما وهو
في تلك الحالة جسم واحد وعند طريان الانفصال على الجسم
يزول عنه هذه الجسمية الواحدة وتتعلق به جسميتان اخريان
كذلك ويصير الجوهر الباقي بهما وهذا التعلق يجب ان يكون
بطريق كون الجسمية صورة حالة في الجوهر الباقي اما اولا
فلان التعلق بينهما على الوجه المذكور اما ان يكون بطريق
حلول احدهما في الآخر او بطريق حلولهما في محل ثالث
والثاني معلوم الانتفاء والاول اما ان يكون بطريق حلول
الصورة الجسمية او العكس لكن الحق هو الاول لان زوال
الصورة مع بقاء المحل بصورة اخرى تحل فيه معقول دون
العكس واما ثانيا فلان المعنى بالحلول هو الاختصاص
الناعت اي التعلق الخاص الذي يصير به احد المتعلقين
نعتا للآخر والآخر منعوتا به كالتعلق والاول اعني النعت
حال والثاني اعني المنعوت محل كالتعلق بين لون البياض
والجسم المقتضي لكون البياض نعتا للجسم وكون الجسم منعوتا
به بان يقال جسم ابيض والتعلق الثابت فيما نحن بصدده
يقتضي منعوتية الجوهر الباقي بالجسمية فان الجوهر الباقي
بالجسمية يصير جسما كما ان الجسم بالبياض يصير ابيض فثبت
ان الجوهر المغاير للصورة الجسمية الموجود في الجسم دائما محل
للصورة الجسمية فيكون هيولى واذا ثبت الهيولى في الجسم

القابل للانفكاك ثبت فى الاجسام كلها لان الطبيعة المقداريه
اى الحقيقة المنسوبة الى المقدار المستلزمة اياه وهى الصورة
الجسمية المشتركة بين الاجسام كلها اما ان تكون بذاتها غنية
عن المحل اولا بل تفتقر اليه بحسب ذاتها لانها مع قطع
النظر عما يغاير ذاتها وينفصل عنها ان امكن وجودها بدون
المحل فهى غنية بحسب الذات والا فمفتقرة بحسبها والاول
اى كونها غنية عن المحل بحسب الذات محال والا لزم استحالة
حلولها فى المحل لان الغنى بذاته عن شئ يستحيل ان تحل فيه
لان الحلول بالمعنى المذكور يوجب الافتقار فلو حل الغنى
بذاته عن شئ فيه لتخلف عن الذات مقتضاها وانه محال
فتعين الثانى وهو افتقارها الى المحل بحسب الذات والمفتقر
الى المحل بحسب الذات لا يوجد غير حال فيه والا لم يكن مفتقرا
اليه بحسب الذات والمفتقر الى المحل بحسب الذات فالطبيعة
المقدارية اينما توجد تكون حالة فى المحل وهو الهيولى فيكون
الاجسام كلها مركبة من الهيولى والصورة وهو المطلوب
واعترض على هذه الحجة بانها مشتملة على المصادرة على المط
لان المطلوب من هذه الحجة اثبات وجود الهيولى فى الجسم
ومن مقدمات الحجة الحكم على الصورة بقبول الانفصال
والحكم عليها بقبول الانفصال متوقف على وجودها اذ الشئ
ما لم يوجد لم يقبل شيئا ووجودها متوقف على وجود الهيولى
لانها حالة فى الهيولى ووجود الحال بدون المحل ممتنع فيلزم اثبات

اثبات وجود الهيولى بوجودها وهو مصادرة على المطلوب
واجيب عنه بان المراد بالصورة الاتصال الذى اثبتناه فى
ضمن اثبات الجسم المتصل فوجوده الثابت بالدليل لا يكون
متوقفا على وجود الهيولى فلا يلزم المصادرة على المطلوب وهذا
غاية توجيه هذا الاعتراض وجوابه ونحن نقول اما الاعتراض
فسقوطه واضح اما اولا فلان المستدل لم يحكم على الصورة
بقبوله الانفصال بل اورد هذا الحكم على سبيل الفرض لابطاله
فليس الحكم على الصورة بقبول الانفصال من المقدمات بل
المعدمة ابطال هذا الحكم بعد الفرض واما ثانيا فلان قوله
الحكم على الصورة بقبول الانفصال متوقف على وجودها ان
اراد به انه متوقف على وجودها فى الواقع فلا نسلم ذلك وانما
يلزم ان لو كان الحكم مطابقا للواقع وهو ممنوع وان اراد به
انه متوقف على وجودها فى اعتقاد الحاكم فهو مسلم لكن توقف
وجود الصورة فى الاعتقاد على وجود الهيولى ان اريد به انه
متوقف على وجود الهيولى فى الواقع فالمنع عائد لاحتمال
عدم مطابقة الاعتقاد للواقع وان اريد به انه متوقف على
وجودها فى الاعتقاد فهذا ايضا ممنوع لجواز اعتقاد وجود
الصورة بدون اعتقاد وجود الهيولى كما هو مذهب افلاطون
واما الجواب فضعفه ظاهر مما حققناه من ان الصورة الجسمية
هى الجوهر المتصل المحسوس من الجسم فى بادى النظر لا
الاتصال واما الاعتراض المبنى على الاستفسار فى المقدار

بانه الاتصال او غيره مع جوابه قليل الجدوى لظهور مراده
المصنف حسب ما قررناه واعترض على هذه الحجة بانها
انما تتم ان لو ثبت ان الصورة الجسمية ماهية نوعية ولم يدل
عليه دليل فمن الجائز ان تكون الصورة فى الاجسام القابلة
للانفكاك مخالفة بالنوع لصور الاجسام الغير القابلة للانفكاك
فلا يلزم من افتقار الاولى الى الهيولى افتقار الثانية اليها فلا
تثبت الهيولى فى جميع الاجسام وجوابه ان الصورة الجسمية هى
الهوية الاتصالية المحسوسة من الجسم اولا ولا شك انها
ماهية نوعية لما انها لا تختلف بالفصول بل بالامور الخارجة
عنها ككونها فلكا او عنصرا او غير ذلك مما لا مدخل له فى
حقيقة تلك الهوية الاتصالية وان كانت الصورة الجسمية
فى الاجسام حقائق مختلفة مغايرة للهوية الاتصالية اللازمة
للاجسام كلها الى الهيولى يستلزم ثبوت الهيولى فى الاجسام
كلها وهو المطلوب قال فى ان الصورة لا تتجرد عن الهيولى
الخ يريد ان يثبت التلازم بين الهيولى والصورة فوضع هذا
الفصل اولا لاثبات ملزومية الصورة فقال الصورة لا تتجرد
عن الهيولى اذ لو وجدت الصورة مجردة عن حلولها فى
الهيولى لكانت اما متناهية او غير متناهية والتالى باطل
بقسميه اما الملازمة فظاهرة واما بطلان القسم الثانى من التالى
فلتناهى الابعاد كلها جسمانية كانت او غير جسمانية اذ لو
امكن بعد غير متناه لامكن ان يخرج من مبدا واحد امتدادان

فالهوية الاتصالية مشتركة بينها لازمة لها فافتقار الهوية الاتصالية ح

امتدادان على نسق واحد اى خطان مستقيمان كانهما ساقا
مثلث ويذهبان الى غير النهاية لكنه محال لان البعد
الواصل بين الخطين يتزايد بحسب تزايد امتدادهما فلو
امتدا الى غير النهاية لامكن وجود بعد غير متناه بينهما مع كونه
محصورا بين حاصرين وانه محال وعليه منع ظاهر وهو ان
اللازم من ذهاب الخطين الى غير النهاية عدم تناهى تزايد
البعد الواصل بينهما لا وجود بعد واحد غير متناه بينهما ولا
تتضح هذه المقدمة حق الاتضاح بحيث يندفع عنها المنع المذكور
الا بتمهيد مقدمات الاولى ان الخطين الممتدين من مبدا واحد
الى غير النهاية يمكن ان يفرض بينهما ابعاد غير متناهية بحسب
العدد متزائدة بقدر واحد مثلا لو امتد من مبدا واحد مثل
نقطة ا خطان غير متناهيين لامكن ان نفرض على الخطين
نقطتين متساويتى البعد عن نقطة ا كنقطتى ب ح بحيث
لو وصلنا بينهما بخط ب ح لكان مساويا لكل من خطى اب
اح حتى يكون اب ح مثلثا متساوى الاضلاع ولنفرض
ان كلا من الاضلاع ذراع وان نفرض عليهما نقطتين اخريين
متساويتى البعد عن نقطتى ب ح كنقطتى د ه بحيث يكون
بعداهما عن ب ح كبعدى ب ح عن ا ويكون كل من اد
اه ذراعين حتى لو وصلنا بين نقطتى د ه بخط د ه لكان
كل ضلع من مثلث اد ه ذراعين وان نفرض عليهما
نقطتين اخريين على الوجه المذكور كنقطتى و ز حتى يكون

و ز ونصل بينهما بخط ح

كل من اضلاع او ز ثلثة اذرع ثم نفرض ى ك ثم ل م ثم
ن س و نصل بينهما بخطوط ح ط ى ك ل م ن س
على الوجه المذكور و هكذا الى غير النهاية ولنسم خط بح
البعد الاصل والذي بعده اعني ده البعد الاول و وز
البعد الثاني وح ط البعد الثالث وعلى هذا الترتيب
الثانية ان كلا من تلك الابعاد مشتمل على
البعد الذي قبله وعلى زيادة مثلا
البعد الاول اعني ده مشتمل
على البعد الاصل
اعني بح

وزيادة ذراع والبعد الثاني اعني وز على ده وزيادة
ذراع وهكذا الى غير النهاية فكل بعد من الابعاد المفروضة
فوق البعد الاصل مشتمل على زيادة فههنا زيادات غير
متناهية بعدد الابعاد الغير المتناهية التي فوق البعد
الاصل الثالثة ان كل جملة من الزيادات الغير المتناهية
فانها موجودة في بعد واحد فوق الابعاد المشتملة على تلك
الجملة والا لم يوجد فوق تلك الابعاد بعد فيلزم ان
يوجد في تلك الابعاد بعد هو آخر الابعاد ويلزم من هذا
تناهي الخطين على تقدير عدم تناهيهما وانه محال مثلا
الزيادتان الموجودتان في البعد الاول والثاني موجودتان

في البعد الثالث لان البعد الثالث مشتمل على البعد
الثاني المشتمل على البعد الاول فيشتمل عليهما وعلى زيادتهما
بالضرورة وكذا الزيادات الثلث المشتمل عليها الابعاد
الثلثة موجودة في البعد الرابع وهكذا الى ما لا نهاية له واذا
تمهدت المقدمات الثلث فنقول ان امتد الخطان الخارجان
من مبداء واحد الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية
متزايدة بقدر واحد وهذا بحكم المقدمة الاولى فيوجد بينهما
زيادات غير متناهية بحكم المقدمة الثانية وبحكم المقدمة الثالثة
يوجد تلك الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد والبعد
المشتمل على الزيادات الغير المتناهية غير متناه فيوجد بين
الخطين بعد واحد غير متناه محصورا بين حاصرين فثبت
ما ادعيناه من الملازمة واندفع المنع المذكور واما بطلان
القسم الاول من التالي فلان الصورة الجسمية المجردة عن
الهيولى لو كانت متناهية لاحاط بها اما حد واحد ان تشابهت
هيئات تناهي ابعادها في الجهات كلها او حدود ان لم تتشابه
فتكون متشكلة اذ الشكل هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب
احاطة حد واحد بالمقدار كما في الكرة او حدود كما في المضلعات
فذلك الشكل المعين الحاصل لها لا بد له من مخصص فيها
اذ نسبة الفاعل الى جميع الاشكال على السوية فاقتضاؤه
نوعا منها دون غيره من غير مخصص يكون تخصيصا بلا مخصص
فذلك المخصص اما نفس الجسمية واما لازم من لوازمها

كره

مضلع

اى الصورة الجسمية

وهما باطلان والا لاشتركت الاجسام كلها فى السكل لاشتراكها
فى الجسمية ولوازمها واما عارض من عوارضها وهو ايضا
باطل لان العارض يجوز زواله فلوكان السكل الحاصل
للجسمية بسبب عارض من عوارضها لجاز زوال السكل لان
جواز العلة يوجب زوال المعلول وزوال السكل وتبدله
انما يكون بالاتصال والانفصال والقابل لهما ليس الا
الهيولى فيكون الصورة الجسمية المجردة عن الهيولى مقارنة
لها وانه محال فبطل كون الصورة الجسمية المجردة مناهية وهو
القسم الاول من التالى واذا بطل التالى بقسميه بطل المقدم
وهو تجرد الصورة فلا توجد الصورة الجسمية الا مقارنة للهيولى
وهو المطلوب واعترض على هذا الدليل بانا لا نسلم ان
زوال السكل وتبدله لا يكون الا بالاتصال والانفصال فان
الشمعة مثلا يتوارد عليها اسكال مختلفة من غير ان يتصل بها شئ
من خارج او ينفصل عنها شئ واجيب عنه بانا لا ندعى
ان اللازم هو الاتصال والانفصال فقط بل ندعى ان اللازم
اما الاتصال او الانفصال او الانفعال والكل من لواحق
المادة وتوارد الاسكال المختلفة على الشمعة ان لم يكن بالاتصال
او الانفصال فهو بالانفعال فيلزم الخلف المذكور واعترض
ثانيا بانا لا نسلم ان الانفعال من لواحق المادة فان هذه
المقدمة ليست بديهية ولم يقم عليها برهان هكذا قيل والحق
ان تبدل الاسكال فى الجسم لا يكون الا بالاتصال والانفصال

او الانفصال لان تبدلها اما بانضمام شئ من خارج الى حجم
الجسم او بانفصال بعض اجزاء الجسم عنه او بانتقال اجزاء الجسم
من سمت الى سمت كما فى الشمعة وانتقال اجزاء من سمت
الى سمت لا يخلو من اتصال بعضها ببعض وانفصال بعضها
عن بعض وهذا ظاهر عند الانصاف وترك المعاندة واما
الزام الاستدراك بانه لو ثبت ان الانفعال من لواحق المادة
لكفى ذكره فى الدليل فكان ذكر الاتصال والانفصال مستدركا
لانهما ايضا من الانفعالات فمن باب تعيين الطريق وهو
ليس من داب المناظرة فلعل المعلل انما اختار هذا الطريق
للتنبيه على اقسام التبدل واثبات مقارنة الهيولى على كل
واحد من التقادير وان كان ذكر الانفعال كافيا فى اثبات
المقارنة بطريق الاجمال على ما ذكره هذا القائل قال فصل
فى ان الهيولى الخ اقول يريد ان يثبت فى هذا الفصل لزومية
الهيولى ليتم اثبات التلازم بينهما وبيانها ان الهيولى لو تجردت
عن الصورة لكانت اما ذات وضع او غير ذات وضع والمراد
بالوضع ههنا كون الشئ مشارا اليه بالاشارة الحسية والقسمان
باطلان فبطل كون الهيولى متجردة عن الصورة اما القسم الاول
فلانها لو كانت ذات وضع لكانت اما منقسمة او غير منقسمة
والثانى باطل لان الجوهر الذى له وضع لا يجوز ان يكون غير
منقسم والا لكان جزءا لا يتجزى وقد ابطلناه وكذا الاول لانها
لو انقسمت فاما ان تنقسم فى جهة واحدة فيكون خطا مستقلا

اما انها خط فلان المنقسم فی جهة واحدة یکون خطا واما انها
مستقلة فلانها جوهر او فی جهتین فیکون سطحا مستقلا بمثل ما مر
فی الخط او فی ثلث جهات فیکون جسما والاقسام باسرها باطلة
اما الاول فلاستحالة الخط المستقل اذ لو وجد خط مستقل
وتوسط بین خطین محاطا بسطحین فاما ان یحجبهما عن التلاقی
فیکون ما به یلاقی احدهما غیر ما به تلاقی الآخر فیلزم انقسامه
فی العرض وانه محال او لا یحجبهما عنه فیلزم التداخل وهو ایضا
محال لان مجموع الخطین اعظم من احدهما بالضرورة واما الثانی
فلاستحالة السطح المستقل اذ لو وجد سطح مستقل وتوسط بین
سطحین محاطا بجسمین فاما ان یحجبهما عن التلاقی او لا
وکلاهما باطلان لما مر فی الخط واما الثالث فلانها لو کانت
جسما لکانت مرکبة من الهیولی والصورة وقد فرضناها مجردة
هذا خلف واعلم ان السطح والخط والنقطة اعراض غیر
مستقلة الوجود علی مذهب الحکماء لانها نهایات واطراف
للمقادیر عندهم فان النقطة عندهم نهایة الخط وهو نهایة السطح
وهو نهایة الجسم التعلیمی واما ... فقد اثبت طائفة منهم خطا
وسطحا مستقلین حیث ذهبت الی ان الجوهر الفرد تتألف
فی الطول فیحصل منها خط والخطوط تتألف فی العرض
فیحصل السطح والسطوح تتألف فی العمق فیحصل الجسم
فالخط والسطح علی مذهب هولاء جوهران لا محالة لان
المتألف من الجوهر لا یکون عرضا واما النقطة المستقلة فان

قالوا بها فهو الجوهر الفرد لا غیر اذ لا یفهم من النقطة المستقلة
الا ذو وضع غیر منقسم ... هو جوهر وهذا بعینه
هو مفهوم الجوهر الفرد فالهیولی علی تقدیر کونها ذات وضع
غیر منقسمة لا تکون نقطة عرضیة لانها جوهر فتکون نقطة مستقلة
وهی الجوهر بعینه فلا تغایر بین کونها نقطة مستقلة وجوهرا
فردا فسقط الاعتراض المبنی علی زعم تغایرهما مع جوابه
واما النظر الواقع فی استحالة تداخل الخطوط فلیس بشیء لان
هذا الناظر معترف بان مجموع الخطین اعظم من احدهما فی
الطول فلو تداخل الخط المستقل المتوسط بین الخطین
العرضیین فی احدهما لم یکن المتداخلان معا اطول من
احدهما والا لم یکن الخط المستقل متوسطا بینهما بل یقع
خارجا عنهما لکن المفروض انه متوسط هذا خلف واما بطلان
القسم الثانی فلان الهیولی لو کانت غیر ذات وضع
وصارت ذات وضع باقتران الصورة فعند صیرورتها
ذات وضع اما ان تحصل فی جمیع الاحیاز او لا تحصل
فی شیء منها او تحصل فی بعض دون بعض والاقسام
باسرها مستحیلة اما الاولان فاستحالتهما بدیهیة واما
الثالث فلان حصول الهیولی فی کل واحد من الاحیاز
ممکن علی السواء لتساوی نسبتها الی کل واحد منها فحصولها
فی واحد منها دون غیره یکون ترجیحا بلا مرجح وانه محال والصورة
النوعیة وان اقتضت اختصاص بعض الاجسام ببعض

الاحياز لا يندفع بها الترجيح بلا مرجح لان الهيولى اذا حصلت
في بعض الاحياز فلا بد من ان تتخصص كل من اجزائها
بجزء معين من اجزاء ذلك الحيز والصورة النوعية لا تقتضي
هذا التخصيص لان نسبتها الى جميع الاجزاء على السوية فتخصص
الاجزاء بالاجزاء مع تساوي نسبتها اليها يكون ترجيحا بلا
مرجح قطعا واما النقض بانقلاب الجزء المائي الى الهواء
او بالعكس وانتقالها بعد الانقلاب الى جزء معين من اجزاء
حيز الهواء او الماء مع تساوي نسبة ذلك الجزء المنقلب الى
جميع اجزاء الحيز المنتقل اليه فغير وارد لان تساوي النسبة
في صورة النقض ممنوع فان الجزء المنقلب من الماء او الهواء
له قبل الانقلاب وضع خاص مع بعض اجزاء الحيز المنتقل
اليه وهو محاذاته اياه فهذا الوضع السابق اعني المحاذاة
المذكورة تقتضي له الوضع اللاحق وهو حصوله في ذلك
الجزء المعين من الحيز المنتقل اليه فلا يلزم الترجيح بلا مرجح
بخلاف الهيولى المجردة فانها قبل اقتران الصورة لا وضع
لها سابقا اصلا ليقتضي لها وضعا لاحقا فحصولها في
بعض الاوضاع مع تساوي نسبتها اليها يكون ترجيحا بلا
مرجح فلئن قيل المحال المذكور انما يلزم من فرض
صيرورة الهيولى المجردة ذات وضع باقتران الصورة
اليها فلم لا يجوز ان تبقى الهيولى المجردة على تجردها ولا تصير
ذات وضع باقتران الصورة فلا يلزم المحال قلنا الكلام في

في هيولى الاجسام فانا بعد ما اثبتنا الهيولى في الاجسام اتجه
لنا ان ننظر فيها انها هل كانت مقترنة بالصورة في اصل
الفطرة غير منفكة عنها كما هي الآن او كانت في اصل الفطرة
مجردة عن ذات وضع ثم صارت بعد ذلك ذات وضع
باقتران الصورة فنظرنا فادانا النظر فيها الى الجزم بانها لم
تكن مجردة لاستلزامه المحال المذكور وحصل لنا ما هو المقصود
من النظر واما الهيولى المستمرة على التجرد فلا تعلق لها بالمبحث
ولا وقع فيها النظر اصلا ولا ينافي وجودها ولا عدمها ما نحن
بصدد اثباته من استحالة تجرد هيوليات الاجسام فلو وجدت
هيولى مجردة لكانت من المفارقات وتسميتها هيولى تكون
بمجرد اصطلاح **قال** فصل في اثبات الصورة النوعية
اقول لما فرغ من اثبات الهيولى وتلازمها مع الصورة
شرع الآن في اثبات الصورة النوعية فقال لكل نوع من
الاجسام صورة اخرى غير صورتها الجسمية بها صار ذلك
النوع ولهذا سميت صورة نوعية اي منسوبة الى النوع
بالتحصيل لتحصيله بها وتسمى طبيعة ايضا باعتبار كونها مبدا
للحركة والسكون الذاتيين وقوة ايضا باعتبار تاثيرها في
الغير وقبل الخوض في المقصود يجب ان نعلم ان المقتضي
لاختصاص انواع الاجسام باحيازها المعينة ليس امرا خارجا
عن ذات الجسم بل هو امر حاصل فيه لانا نعلم بالضرورة
ان العنصر الثقيل مثلا انما يتحرك الى المركز بحسب ذاته

لا بحسب امر خارج عن ذاته فلولا ان في ذاته شيئا يقتضي
اختصاصه بحيزه المعين لما تحرك اليه بحسب الذات وهذا
ظاهر جدا واذ قد تمهدت هذه المقدمة فنقول كل نوع من
انواع الاجسام يختص بحيز معين يقتضي ذلك المعين النوع
بحسب ذاته الحصول في ذلك الحيز فالمقتضي لاختصاص
ذلك النوع بذلك الحيز اما الصورة الجسمية المشتركة بين
الاجسام كلها او الهيولى او صورة اخرى والاول باطل
لاستلزامه اشتراك جميع الاجسام في الحيز وكذا الثاني لاستلزامه
كون القابل فاعلا واشتراك العناصر في الحيز لاشتراكها
في الهيولى وهما باطلان فتعين الثالث وهو المطلوب
وبهذا التقرير يندفع الاعتراض باحتمال كون المقتضي
للاختصاص فاعلا خارجيا مع التمحلات الملتزمة في جوابه
وهذا ظاهر عند المتأمل واعلم ان ايراد بحث الصورة
النوعية في اثناء مباحث التلازم اشارة الى ان التلازم
مع الهيولى لا يختص بالصورة الجسمية بل متناول للصورتين
فان الهيولى لا توجد بدون الصورة الجسمية وهي لا توجد
بدون الصورة النوعية وكذا الصورة النوعية لا توجد بدون
الصورة الجسمية التي هي لا توجد بدون الهيولى فالهيولى مع
الصورتين متلازمة بحيث لا ينفك شيء منها عن الآخرين
قال هداية اقول من عادة المصنف في هذا المختصر اذا
اراد دفع وهم او ازالة اشتباه في مسئلة ان يعبر عن ذلك

ذلك الدفع او الازالة بالهداية اذ الوهم او الاشتباه نوع
ضلال فدفعه يكون هداية لا محالة فههنا لما اثبت التلازم
بين الهيولى والصورة وقع الاشتباه في كيفية هذا التلازم
فازال الاشتباه ببيان الكيفية وسماها هداية على ما هو دابه
قال اعلم ان الهيولى ليست علة للصورة الخ اقول يريد
بيان كيفية التلازم بينهما ولنقدم ههنا ما يتوقف عليه
تلخيص الكلام في المطلوب وهو ان المتلازمين اما ان يكون
احدهما علة فاعلية للآخر او لا بل يكونان معلولي علة ثالثة
منفصلة عنهما وعلى التقديرين يجب ان تكون العلة موجبة
ليتحقق التلازم اذ لولاه لم يستلزم العلة المعلول فلا يثبت
التلازم بخلاف ما اذا كانت العلة موجبة حيث يثبت
التلازم جزما اما في القسم الاول فلاستلزام كل من العلة الموجبة
والمعلول صاحبه واما في القسم الثاني فلان كل واحد من
المعلولين يستلزم العلة والعلة لايجابها تستلزم المعلول الآخر
فكل من المعلولين يستلزم الآخر ويتحقق التلازم اذا تقرر
هذا فقد ثبت ان الهيولى والصورة متلازمتان فاما ان يكون
الهيولى علة للصورة او يكون الصورة علة للهيولى او يكونا
معلولي علة ثالثة منفصلة والاول باطل اذ لو كانت الهيولى
علة فاعلية لتقدمت بالوجود عليها تقدما ذاتيا ضرورة
تقدم وجود العلة على وجود المعلول بالذات لكن الهيولى
متأخرة الوجود عن الصورة بحسب الذات لما تبين ان

الهيولى مفتقرة في الوجود الى الصورة فلا تكون الهيولى علة
للصورة وبهذا التقرير يندفع الاعتراض بان التقدم الذاتي
اللازم للهيولى بسبب كونها علة للصورة لا يستلزم تقدمها
بالزمان على الصورة ليلزم انفكاكها عنها اذ قد علم من التقرير
المذكور ان الهيولى متأخرة عن الصورة تأخرا ذاتيا منافيا
لتقدمها الذاتي اللازم من العلية فيلزم بطلان عليتها قطعا
ثم هذا الاعتراض وارد على التقرير الذي ذكره هذا المعترض
وهو ان الهيولى لو كانت علة للصورة لتقدمت عليها بالوجود
اذ العلة الفاعلية متقدمة بالوجود لكن الهيولى ليست بمتقدمة
بالوجود على الصورة اذ لو تقدمت عليها لزم انفكاكها عنها
وهو محال لما ثبت بينهما من التلازم اذ اللازم من العلية
هو التقدم الذاتي وهو لا يستلزم التقدم الزماني المستلزم للانفكاك
فلا يلزم من العلية الانفكاك المحال واما الشرطية المذكورة في
الجواب وهي قوله لو كانت الهيولى علة للصورة لتقدمت
الهيولى المتشخصة في الوجود بالذات على الصورة فان اراد
بتاليها ان الهيولى وتشخصها معا متقدمان على الصورة فالشرطية
ممنوعة اذ غاية ما لزم من دليله ان الهيولى على تقدير عليتها
لا تنفك عن التشخص ولا يلزم منه ان يكون للتشخص دخل
في العلية فلا يلزم تقدم التشخص وان اراد به ان المتقدم هو
الهيولى لكنها لا تنفك عن التشخص فالشرطية مسلمة وبطلان
التالي ممنوع اذ لا منافاة بين ان تكون الهيولى متقدمة على

على الصورة بالعلية ومتأخر تشخص الهيولى عن الصورة
ايضا بالعلية ولو صح هذا الدليل لزم ان لا تكون الصورة علة
فاعلية لتشخص الهيولى بعين هذا الدليل لكنه يقول به متصلا
بهذا الكلام وكذا الثاني لان الصورة لا يجب وجودها الا مع
الشكل او بالشكل لانها ليست علة فاعلية للشكل والا
لاشتركت الاجسام كلها في الشكل على ما بيناه ولا علة
قابلية لان القابل هو الهيولى فلا تتقدم بوجوب وجودها
الفائض عن العلة المفارقة على الشكل فوجوب وجودها
مع الشكل [illegible] والهيولى ليست متأخرة عن الشكل
لما تبين ان الشكل انما يوجد بمشاركتها فهي اما متقدمة على
الشكل او معه [illegible] فلو كانت الصورة علة للهيولى
لتقدمت عليها فيلزم ان يتقدم الصورة على الشكل لان
المتقدم على المتقدم او المع متقدم لكن الصورة مع الشكل
او به على ما مر آنفا هذا خلف هذا ما ذكره المصنف والحق
ان ذكر معية الهيولى للشكل ههنا مستدرك مع انها لا يطابق
الواقع اما عدم المطابقة فلان وجود الشكل عن العلة لما
كان بمشاركة الهيولى تقدمت الهيولى عليه لا محالة فلا
يكون هي معه واما الاستدراك فلانه يكفي ان يقال لو كانت
الصورة علة للهيولى لتقدمت عليها وقد ثبت ان الهيولى
متقدمة على الشكل فيتقدم الصورة على الشكل لان المتقدم
على المتقدم متقدم فيكون ذكر المعية مستدركا لحصول المطلوب

ان لم تتوقف عليه او به ان توقف عليه فوجوب وجودها اما مع الشكل او بالشكل

بدونه ولما بطل القسمان الاولان تعين القسم الثالث وهو ان
الهيولى والصورة معلولتان لعلة ثالثة منفصلة فصدورهما عن
العلة المنفصلة لا يجوز ان يكون بحيث يستغنى كل منهما عن
الاخرى اما اولاً فلانه يفضى الى امتناع تألف الجسم منهما
ضرورة امتناع تألف الماهية الحقيقية عن اجزاء لا ارتباط
بينها اصلاً واما ثانياً فلما بينا ان الهيولى تفتقر فى ان تتقوم
بالفعل الى مقارنة الصورة وان الصورة يلزمها التشكل
المفتقر الى الهيولى فافتقار الهيولى الى الصورة فى البقاء
لان الصورة الفاسدة ان لم يعقبها بدل من صورة اخرى
انعدمت الهيولى لانها لا توجد بالفعل بدون الصورة
فالعلة المنفصلة المعقبة للبدل مبقية للهيولى بذلك البدل
وافتقار الصورة الى الهيولى فى التشكل وذلك ظاهر
واعترض على هذا بان افتقار الصورة فى تشكلها الى
الهيولى يوجب تقدم الهيولى على الصورة وهو مناف
لما تقرر عندهم من ان الصورة شريكة لعلة الهيولى وعليه
منع ظاهر وهو ان اللازم ههنا ليس تقدم الهيولى على
ذات الصورة على تشكلها وهو لا ينافى القاعدة المقررة
عندهم واما الجواب الذى ذكره المعترض فحاصله ان شريكة
العلة هى الصورة المطلقة والمفتقرة الى الهيولى فى
التشكل هى الصورة المشخصة المتأخرة عن التشكل وهو
قريب مما ذكرناه واما الاعتراض بمنع كون الافتقار بينهما

بينهما على الوجه المذكور دون عكسه فغير موجه بعد قيام الدليل
عليه واما الجواب عنه بان القول بافتقار الصورة فى بقائها
الى الهيولى يؤدى الى القول بعرضية الصورة وبان القول
بافتقار الهيولى الى الصورة فى التشكل يؤدى الى الدور لثبوت
افتقار الصورة الى الهيولى فى التشكل فالكل ظاهر سوى
لزوم الدور فانه مدفوع لا بما قاله هذا القائل فان كون
الشئ علة قابلية لعرض قائم بشئ آخر غير معقول بل بان
اللازم مما فرضناه هو افتقار تشكل كل منهما الى ذات
الاخرى وظاهر انه ليس بدور قال فى المكان الخ اقول
لما فرغ عن تحقيق ماهية الجسم الطبيعى الذى هو موضوع هذا
العلم اراد ان يشرع فيما هو المقصود فى هذا الفن اعنى البحث
عن الامور العامة للاجسام الطبيعية فبدأ بما هو الاشهر
منها وهو المكان فيحقق اولاً ماهيته فى هذا الفصل ويثبت
انيته بعد ذلك فى الفصل التالى لهذا الفصل ونحن نريد
ان نبين اولاً كيفية وقوع النزاع بين العقلاء فى تحقيق
ماهية المكان فنقول اتفق العقلاء على ان الجسم له شئ من
شانه ان ينسب اليه الجسم بكلمة فى وان يكون ظرفاً للجسم وان
يقع منفصلاً بفى جواباً للسؤال عن الجسم باين هو كما يقال
اين الماء فيجاب بانه فى داخل الكوز واما صحة انتقال الجسم
عنه الى غيره فلعدم اختصاصها بالمكان واشتراكها بينه وبين
سائر ما يقع فيه الحركة من المقولات جديرة بان تسقط ههنا

عن درجة الاعتبار اسقاطاً يندفع به الاعتراض الوارد
عليها مع التعسف الملتزم في جوابه فالنسبة المذكورة لذلك
الشيء خاصة لازمة شاملة لافراده تعيّن بها عندهم وصلح
بذلك لان يقع لهم نزاع في تحقيق ماهيته حتى اختلفوا فيه
فذهب جمهور الحكماء كالمعلم الاول والشيخين الفاضلين
ابي نصر وابي علي ومن تابعهم الى ان ذلك الشيء هو السطح
الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم
المحوي فالسطح الباطن من الجسم الحاوي هو الشيء الذي ينسب
اليه المحوي بكلمة في كما يقال كرة النار في مقعر فلك القمر
وذهب آخرون الى ان ذلك الشيء هو الخلاء ثم افترق
هولاء القائلون بالخلاء فرقتين فرقة منهم افلاطون يزعم ان
الخلاء الذي ينسب اليه الجسم بفي بعد موجود في الخارج مجرد عن
المادة من شانه ان ينفذ فيه الابعاد الجسمانية ويسمونه البعد
المفطور وفرقة تزعم انه لا شيء محض وهم المتكلمون القائلون
بان لكل جسم فراغاً موهوماً موافقاً للجسم في المقدار والشاغل
مشغولاً بذلك الجسم بحيث لو لم يشغله لكان خلاء ومعنى الفراغ
الموهوم الفضاء الذي يثبته الوهم ويدركه من الجسم المحيط
بجسم آخر كالفضاء المشغول بالماء والهواء في داخل الكوز فهذا
الفراغ الموهوم هو الشيء الذي من شانه ان يحصل فيه الجسم
وان يكون ظرفاً له عندهم وبهذا الاعتبار يجعلونه حيزاً للجسم
وباعتبار فراغه عن شغل الجسم اياه يجعلونه خلاء فالخلاء عندهم

عندهم هو الفراغ الموهوم مع قيد ان لا يشغله شاغل من
الاجسام فيكون لا شيئاً محضاً بالضرورة لان الفراغ الموهوم
ليس بموجود في الخارج بل هو امر موهوم عندهم اذ لو وجد
كان بعداً مفطوراً وهم لا يقولون به فاذا لم يشغله جسم كان
لا شيئاً محضاً بالضرورة والخلاء عندهم اخص من الحيز لان
الخلاء هو الفراغ الموهوم مع اعتبار انه لا يحصل فيه جسم
والحيز هو الفراغ الموهوم من غير ان يعتبر معه حصول
الجسم فيه او عدمه اما انه لا يعتبر فيه عدم الحصول فظاهر
والا لكان هو الخلاء بعينه من غير فرق واما انه لا يعتبر فيه
الحصول فلانه لو اعتبر في مفهومه حصول الجسم فيه بالفعل
يلزم ان لا يكون حيزاً طبيعياً اصلاً اذ لو اعتبر في مفهومه ذلك
فعند عدم الحصول لا يكون الفراغ حيزاً فينقطع نسبة الحيزية
بينه وبين الجسم فلا يطلب الجسم بطبعه الحصول فيه او طلب
الحصول بالطبع لتلك النسبة والنزاع بين الحكماء والمتكلمين
واقع في امتناع الخلاء وامكانه فالحكماء ذاهبون الى
امتناعه لامتناع كل من الفراغ الموهوم والقيد السلبي
اما الفراغ الموهوم فلانه على تقدير الوجود هو البعد
المفطور بعينه وهو ممتنع واما القيد السلبي فلانه يفضي
الى كون ما جعلوه فراغاً موهوماً لا شيئاً محضاً وهو ايضاً
ممتنع على ما يأتيك بيانها عن قريب والمتكلمون ذاهبون الى
الامكان بناء على انهم قائلون بامكان الفراغ الموهوم وان

لم يحكموا بوجوده صريحًا عن تداخل الابعاد وبامكان القيد
السلبي ايضا فانهم يجوزون وجود جسمين غير متلاقيين لا
يوجد بينهما جسم ثالث يلاقيهما بل يكون ما بينهما لا شيئا محضا
واذ قد ثبت هذا التحرير فنقول لما كان المذهب الاول
هو المختار عند المصنف اراد ان يثبته في هذا الفصل
فقال المكان هو اما الخلاء او السطح الباطن المذكور والاول
باطل فتعين الثاني اما الحصر فبشهادة الاستقراء حيث
لا يتصور شيء سواهما يوجد له الخاصة المذكورة للمكان واما
بطلان الاول فلان المكان موجود ولا شيء من الخلاء بموجود
فلا شيء من المكان بخلاء اما الصغرى فلان المكان مشار اليه
بهذا او ذاك بحسب الخارج وكل هذا شانه فهو موجود واما
الكبرى فلان الخلاء اما بمعنى اللاشيء المحض الذي هو الفضاء
المفروض فراغه عن شغل الجسم كما ذهب اليه المتكلمون
او بمعنى البعد المجرد عن المادة على ما ذهب اليه افلاطون
وايا ما كان فهو ممتنع ولا شيء من الممتنع بموجود اما امتناع
الخلاء بمعنى اللاشيء المحض فلان الخلاء بهذا المعنى عندهم
هو الفضاء الموهوم ماخوذا مع صفة كونه لا شيئا محضا
وهذه الصفة ممتنعة لان ما زعموه فضاء موهوما قابل للزيادة
والنقصان فان الفضاء بين الجدارين اقل من الفضاء
بين المدينتين والقابل للزيادة والنقصان يمتنع ان
يكون لا شيئا محضا فيمتنع صفة كونه لا شيئا محضا وامتناع الصفة

الصفة يوجب امتناع الموصوف الماخوذ معها فيمتنع الخلاء
بمعنى اللاشيء المحض واما امتناع الخلاء بمعنى البعد المفطور فلان
البعد لو وجد مجردا عن المادة لكان بذاته غنيا عن المادة
فيمتنع حلوله فيها لما بينا ان الغني بذاته عن الشيء يمتنع حلوله
فيه لكن البعد حال في المادة كالبعد الجسماني وهذا انما
تم ان لو ثبت كون البعد ماهية نوعية ولم يثبت بعد **قال**
فصل في الحيز الخ **اقول** كل نوع من انواع الجسم الطبيعي
عنصرا كان او فلكا فله حيز طبيعي لانه عند تجرده عن القواسر
يكون في حيز لا محالة فحصوله في ذلك الحيز اما ان يكون
لطبعه او لقاسر والثاني منتف لفرض عدم القواسر فتعين
الاول فيكون ذلك الحيز طبيعيا له اذ لا نعني بالحيز الطبيعي
الا ما يقتضي الجسم بطبعه الحصول فيه هذا في البسائط واما
المركبات فحكمه في الحيز حكم البسيط الغالب فيه لامتناع
المعتدل الحقيقي وههنا تفصيل لا يحتمل بيانه كلام هذا
المختصر ولا يجوز ان يكون لجسم واحد حيزان طبيعيان اذ
لو وجد لجسم من الاجسام حيزان طبيعيان فاما ان يحصل
فيهما معا او في احدهما او لا يحصل في شيء من الاجسام
منهما والكل باطل اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه
في تلك الحالة اما ان يطلب الذي لم يحصل فيه او لا يطلبه
فان طلبه لم يكن الذي حصل فيه طبيعيا لان طلب الذي لم
يحصل فيه هرب عن الذي حصل فيه والمهروب عنه

طبعا لا يكون حيزا طبيعيا وان لم يطلبه لم يكن هو طبيعيا
لان غير المطلوب طبعا لا يكون طبيعيا واما الثالث فلانه حينئذ
اما ان لا يكون على سمت الحيزين او يكون عليه وحينئذ اما
ان يوسطهما او يقع منهما في جهة فعلى الاولين يلزم ميله
طبعا الى جهتين مختلفتين وهو محال وعلى الثالث يميل الى
جهتهما طبعا فاذا وصل الى اقربهما عاد الى القسم الثاني وقد
تبين بطلانه واذا بطل اقسام التالي باسرها بطل المقدم
فثبت انه لا يجوز ان يكون لجسم ما حيزان طبيعيان وهو المط
واعلم ان المكان والحيز في اصطلاح الحكماء لفظان مترادفان
انما يستعملونهما في معنى واحد وهو السطح الباطن المذكور
وظاهر قول المصنف فصل في المكان فصل في الحيز مشعر
بتغايرهما معنى لكن اختصاره على بيان ماهية المكان في الفصل
المتقدم ومسارعته الى الاحكام في الفصل الثاني من غير
التفات الى تصور ماهية الحيز يدل على انه جرى على
اصطلاح الحكماء في ترادف اللفظين ووضع الفصل الاول
لتصوير ماهية المكان والفصل الثاني لبيان الاحكام وايراد
لفظي المكان والحيز في الفصلين للتنبيه على ترادفهما فان
حمل كلامه على اول الاحتمالين فمراده بالحيز اما الفراغ الموهوم
واما معنى آخر لم يبينه باصطلاح جديد احدثه وهو تغاير المكان والحيز معنى وعلى الاول
يلزم ذهابه الى ما ابطله من مذهب المتكلم وعلى الثاني يلزم
كونه تاركا ما هو واجب عليه من بيان اصطلاحه على انه مناف

مناف للاستقراء المذكور وتفسيره بمايله الوضع لذاته وللحاصل
فيه بسببه لا يفيد لانه تفسير لمذهب الخاص بمحل النزاع اذ للحكيم
ان يقول ماله الوضع لذاته وللحاصل فيه بسببه هو السطح الباطن
لا غير وللمتكلم ان يقول هو الفراغ الموهوم وان حمل كلامه على
ثاني الاحتمالين يلزم بطلان كلية الحكم الاول المذكور في هذا
الفصل اعني قوله كل جسم فله حيز طبيعي لخروج المحدد عنه
اللهم الا ان يقال المحدد مستثنى عن هذا الحكم والسكوت عن
الاستثناء للشهرة وبالجملة كلام المصنف ههنا لا يخلو عن
الاضطراب **قال** فصل في الشكل الخ **اقول** قد مر فيما
سبق ان الشكل هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب احاطة الحد
الواحد به كالشكل الكري الحاصل للكرة بسبب احاطة السطح
الواحد المستدير او الحدود كالاشكال الحاصلة للاجسام
المضلعة بسبب احاطة اضلاعها بها ولما كان الشكل من
الاحوال التي تعم الاجسام الطبعية كلها ذكره ههنا فقال
كل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه وكل متناه مشكل
وكل مشكل فله شكل طبيعي ينتج كل جسم فله شكل طبيعي اما
الاولى وهي قولنا كل جسم متناه فلما مر من البرهان القائم
على تناهي الابعاد واما الثانية وهي قولنا كل متناه مشكل
فلان كل متناه لا بد ان يحصل له عند تناهيه نهاية واحدة
او نهايات كثيرة تحيط به ويحصل له بسبب تلك الاحاطة
هيئة وهي الشكل فيكون مشكلا لا محالة واما الثالثة وهي

ان كل مشكل فله شكل طبيعي فلان كل مشكل فله شكل عند تجرده
عن القواسر البتة لما ذكرنا من البيان آنفا فهذا الشكل اما ان
يحصل له من طبعه او من القاسر والثاني سف بالفرض فيتعين
الاول فيكون طبعيا اذ لا نعني بالطبيعي الا ما يحصل للجسم من
طبعه فثبت ان كل جسم له شكل طبيعي وهو المطلوب **قال** فصل في
الحركة الخ **اقول** لما كانت الحركة من الاحوال التي تعرض الجسم
الطبيعي من حيث انه جسم طبيعي وهي مع السكون متقابلان
تقابل عدم وملكة اراد البحث عنهما في هذا الفصل فعرفهما
اولا لتوقف البحث عنهما على تصور ماهيتهما وقدم الحركة
لكونها ملكة على السكون الذي هو عدم في التعريف
لان الاعدام انما تعرف بالملكات وعرفها بانها الخروج من
القوة الى الفعل على سبيل التدرج وبيانه ان الشيء الموجود
لا يجوز ان يكون بالقوة من جميع الوجوه والا لكان وجوده
بالقوة فيلزم ان لا يكون موجودا وقد فرضناه موجودا هذا
خلف فهو اما بالفعل من جميع الوجوه وهو الموجود الكامل
الذي ليس له كمال متوقع كالباري عز اسمه والعقول او
بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها فمن حيث
انه بالقوة لو خرج من القوة الى الفعل فذلك الخروج اما
ان يكون دفعة وهو الكون والفساد كانقلاب الماء هواء
فان الصورة الهوائية كانت للماء بالقوة فخرجت منها الى
الفعل على سبيل التدرج وهذا التعريف للمتقدمين من

دفعة او على التدريج وهو الحركة
فتبين ان ماهية الحركة هي الخروج
من القوة الى الفعل ع

من الحكماء واعترض عليه المعلم الاول بان معرفة التدرج
موقوفة على معرفة الزمان الموقوفة على معرفة الحركة ضرورة
ان التدرج معرف بالحصول في الزمان الذي يعرف
بانه مقدار الحركة فتعريف الحركة بالتدريج يكون دوريا
واجاب عنه بعض المتاخرين بمنع توقف معرفة التدرج
على معرفة الزمان وسنده ان التدرج بديهي التصور او انه
معرف بالحصول قليلا قليلا والسكون هو عدم الحركة عما
من شانه ان يتحرك فعدم الحركة عما ليس من شانه الحركة كالموجود
الذي هو بالفعل من جميع الوجوه لا يكون سكونا فهذا الموجود
لا يكون متحركا ولا ساكنا وكل جسم متحرك فانه يتحرك بشيء غير
الجسمية اذ لو كان متحركا بالجسمية لكان كل جسم متحركا دائما
لاشتراك الاجسام كلها في دوام الجسمية وبطلان التالي يدل
على بطلان المقدم ثم ان الحركة باعتبار ما هي فيه تنقسم الى اربعة
اقسام حركة في الكم وهي حركة الجسم من كمية الى كمية اخرى كالنمو
والذبول اما النمو فهو ازدياد مقدار الجسم في الاقطار الثلثة
على تناسب يقتضيه طبيعة ذلك الجسم بتخلل اجزاء منفصلة من
خارج في الاجزاء الاصلية واما الذبول فهو انتقاص مقدار
الجسم في الاقطار الثلثة على التناسب بانحلال بعض اجزائه
الحاصلة فالنمو حركة الجسم من مقدار الى مقدار ازيد والذبول
بالعكس وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده فتسخنه حركته
من برودته الاصلية الى السخونة بملاقاة المسخن مع بقاء صورته

النوعية وتبرده عوده الى البرودة كذلك ويسمى هذه الحركة
استحالة وحركة فى الاين وهى حركة الجسم من مكان الى آخر
وتسمى نقلة وحركة فى الوضع وهى الحركة المستديرة المنتقل
بها الجسم من وضع الى وضع اخر فان المتحرك على الاستدارة
انما تتبدل نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه ملازما لمكانه غير خارج
عنه قطعا وباعتبار العروض تنقسم الى ذاتية وعرضية لان
الحركة العارضة للجسم اما ان تكون عروضها له لذاته لا بواسطة
عروضها لشئ آخر او لا يكون كذلك بل تكون عروضها له هو
عروضها بالحقيقة لشئ آخر كحركة جالس السفينة بحركتها
والاولى الذاتية والثانية العرضية والذاتية تنقسم باعتبار
المبدا الى ثلثة اقسام لان المبدا المحرك للجسم ان كان تحريكه
له بسبب ميل مستفاد من الخارج فالحركة قسرية كحركة الحجر
المرمى الى فوق والا فان كان تحريكه مع شعور وارادة
فهى ارادية كالحركة الصادرة من الحيوانات بارادتها والا فهى
طبيعية كحركة الحجر بطبعه الى اسفل **قال** فصل فى الزمان الخ
اقول فى هذا الفصل ثلثة مطالب الاول التنبيه على انية
الزمان والثانى تحقيق ماهيته والثالث بيان سرمديته اما
الاول فهو انا نفرض حركتين متفقتين فى الاخذ والترك
احديهما سريعة والاخرى بطيئة ففى هذا الفرض نجد الحركة
السريعة تقطع مسافة اطول من المسافة التى تقطعها الحركة
البطيئة فلا شك ان بين اخذ السريعة وتركها امكان قطع

قطع المسافة التى هى اطول بالسرعة المعينة وقطع المسافة التى
هى اقصر بالبطوء المعين يعنى انا ندرك بالضرورة ان بينهما امرا
موجودا يسع قطع المسافة الاولى بالسرعة المعينة ويسع قطع المسافة
الثانية بالبطوء المعين فان قيل فرض الحركتين فى هذه
الصورة اما لمجرد توضيح انية هذا الامكان او لبيان انه قابل
للزيادة والنقصان مع انيته او لامر آخر والاول يستلزم استدراك
فرض الحركتين ~~فى هذه الصورة اما لمجرد~~ اذ يكفى فيه فرض
حركة واحدة بان يقال اذا وقعت حركة فى مسافة كان
بين اخذها وتركها امكان قطع تلك المسافة وهذا ظاهر جدا
والثانى انما تم ان لو كان فى الفرض المذكور امكانان مختلفان
بالزيادة والنقصان احدهما بين اخذ السريعة وتركها
والآخر بين البطيئة وتركها وليس كذلك اذ فرض اتفاق
الحركتين فى الاخذ والترك ينافى اختلاف الامكانين
والثالث غير بين فلا بد من بيانه لنتكلم عليه قلنا المقصود
من هذا الفرض هو بيان الانية وفرض الحركتين لدفع
وهم يرد على تقدير الاكتفاء بالحركة الواحدة فانا لو فرضنا
حركة واحدة فى مسافة وذكرنا ان بين اخذها وتركها امكانا
اى شيئا يسع تلك المسافة لم يبعد ان تتوهم متوهم ان ذلك الشئ
هو الحركة نفسها لا امر آخر وبفرض الحركتين يندفع هذا الوهم
لانا لو فرضنا حركتين على الوجه المذكور فظاهر ان بين
اخذ السريعة منهما وتركها امرا موجودا يسع قطع المسافتين

بالمسافة المسافة الطويلة بالسرعة المعينة والقصيرة بالبطوء
المعين وذلك الامر مغاير لكل من الحركتين اذ ليس شيء
منهما بحيث يسع قطع المسافتين نوضح ان بين اخذ السريعة
وتركها امكانا مغايرًا للحركة يسع قطع المسافتين بالسرعة
والبطوء المعين وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان
فان في الوجود حركات كثيرة متخالفة في الاخذ او الترك او
فيها جميعًا والامكانات الواقعة بين اخذ تلك الحركات
وتركها لا بد ان تكون متخالفة بالزيادة والنقصان وغير
ثابت اي غير مجتمع الاجزاء في الوجود لان اجزاء امكان قطع
المسافة هي امكانات اجزاء قطع المسافة وامكانات اجزاء
قطع المسافة هي امكانات قطوع اجزاء المسافة لان اجزاء
قطع المسافة هي قطوع اجزاء المسافة وامكانات قطوع
اجزاء المسافة غير مجتمعة في الوجود لانها متطابقة مع قطوع
اجزاء المسافة وهي غير مجتمعة فان قطع النصف الاول
من المسافة مثلا لا يجامع مع قطع النصف الاخير من
ذلك المسافة ضرورة ان المتحرك ما لم يفرغ عن قطع النصف
الاول من المسافة لا يأخذ في قطع النصف الاخير منها وهو
ظاهر فثبت ان في الوجود امكانا مقدارا غير ثابت ولا نعني
بالزمان الا هذا الامكان فثبت انية الزمان وهو المطلوب
واما الثاني فهو ان الزمان هو مقدار الحركة لانه ثبت انه
مقدار فهو اما ان يكون مقدارا للجسم او لهيئة من هيئاته القارة

لانه قابل للزيادة والنقصان

القارة او لهيئته الغير القارة لان ذا المقدار ليس الا الجسم
وهيئاته ولا يكون يجوز ان يكون مقدارا للجسم او لهيئته القارة
لان الزمان غير قار على ما بيناه فلو كان مقدارا للجسم او لهيئته
القارة لزم ان يكون غير القار مقدارا للقار وهو محال لاستلزام
وجود الشيء بدون مقداره اللازم فان مطلق المقدار لازم للشيء
ذي المقدار وانه محال واذا ثبت انه ليس بمقدار للجسم ولا
لهيئته القارة تعين انه مقدار لهيئته الغير القارة للجسم وليس الا
الحركة فالزمان مقدار الحركة واما الثالث فهو ان الزمان لو لم
يكن سرمديا لزم ان يكون له بداية او نهاية وهما محالان اما الاول
فلانه لو كان له بداية لزم ان يكون عدمه قبل وجوده قبلية
لا توجد مع البعدية اذ عدم الشيء لا يوجد معه والقبلية التي
لا توجد مع البعدية لا تكون الا بالزمان فيكون عدم الزمان قبله
بالزمان فيلزم ان يكون للزمان زمان وهو محال واما الثاني
فلانه لو كان له نهاية يلزم ان يكون عدمه بعده بعدية لا توجد
مع القبلية وهو محال لمثل ما مر من البيان واذا بطل
التالي بقسميه بطل المقدم وهو عدم سرمدية الزمان فثبت
سرمديته وهو المطلوب وليس لقائل ان يقول القبلية
الزمانية اي التي لا توجد مع البعدية لعدم الزمان بالنسبة
اليه لا تستلزم ان يكون للزمان زمان فان بعض اجزاء الزمان
قبل البعض الآخر قبلية لا توجد مع البعدية ومع هذا لا تستلزم
ان يكون للزمان زمان لانا نقول القبلية والبعدية اللتان

والهيئة الغير القارة صح

لا تجتمعان انما تكونان بالذات لا جزاء الزمان واما كونهما لغيرها فانما هو بواسطة وقوعه فيها فالزمان وعدمه ان اتصفا بمثل هذه القبلية والبعدية فهذا الاتصاف اما ان يكون لانهما من اجزاء الزمان او لانهما واقعان فيه والاول محال والا لزم ان يكون الشئ وعدمه جزئين له وهو مستحيل الاستحالة فتعين الثاني وحينئذ اما ان يكون الزمان الثاني عين زمان الاول وهذا ايضا محال لاستلزام كون اجزاء الشئ ظرفا له ولعدمه واستحالته ظاهرة او غيره فيلزم ان يكون الزمان وعدمه واقعين في زمان آخر مغاير للاول فيلزم ان يكون للزمان زمان فيندفع المنع المذكور ويتم الدليل سالما عنه

قال الفن الثاني في الفلكيات الخ اقول لما فرغ عن مباحث الفن الاول شرع الآن في مباحث الفن الثاني الذي رتبه في الفلكيات وكسره على فصول

فصل في اثبات استدارة الفلك ولنقدم على اثباته في المطلوب ما ينتفع به فيه وهو ان الابعاد التي تعتبر في الاجسام وهي الابعاد المتقاطعة على الزوايا القائمة ثلثة لا غير ولكل منها طرفان فهذه الاطراف الستة للابعاد الثلثة هي الجهات الست التي تقع اشارات الجمهور اليها مثلا الابعاد المعتبرة في بدن الانسان ثلثة احدها البعد الواصل بين راسه وقدميه وهو الطول فيه وثانيها الواصل بين جنبيه وهو العرض وثالثها الواصل بين بطنه وظهره وهو



وهو العمق فما يلي راسه من نهايتي امتداده الطولي في حال كونه على الوضع الطبيعي فوق وما يلي قدميه منهما في تلك الحالة تحت وما يلي اقوى الجانبين الغالب من نهايتي امتداده العرضي يمين وما يلي الاضعف منهما يسار وما يلي البطن من نهايتي الامتداد العمقي قدام وما يلي الظهر منهما خلف اثنان من هذه الجهات الست وهما الفوق والتحت حقيقيتان لان الفوقية والتحتية لهما باعتبار نفس حقيقتهما لا باعتبار اضافتهما الى شئ خارج عنهما ولهذا لا تتبدلان اصلا فان كل واحد من الفوق والتحت بالنسبة الى قامة الانسان حالتي الانتصاب والانتكاس واحد لا تتبدل اصلا فليس فوقية الفوق باعتبار وقوعه فيما يلي راس الانسان ولا تحتية التحت باعتبار وقوعه فيما يلي قدميه بل الوضع الطبيعي للانسان هو ان يكون كذلك فاذا انقلب هذا الوضع بالانتكاس لم يبق الانسان على الوضع الطبيعي لا ان ينقلب الفوق تحتا وبالعكس واما الاربع الباقية فليست بحقيقية فان كونها تلك الجهات ليست باعتبار نفس الحقيقة بل باعتبار اضافتها الى ما هو خارج عنها فان كلا منها عند التحقيق جهة فوق او تحت اعتبرت معها اضافة الى شئ تارة فصارت بها جهة والى مقابل ذلك الشئ اخرى فصارت بها اخرى جهة مقابلة للجهة الاولى ولهذا يتبدل بتبدل تلك الاضافة فان اليمين مثلا بالحقيقة جهة فوق او تحت

اعتبر معها كونها واقعا فيما يلي اقوى جانبي الانسان وبهذه الاضافة صارت يمينا وكذلك اليسار انما هو جهة فوق او تحت اعتبر معها اضافة وقوعها فيما يلي اضعف الجانبين وبها صارت يسارا ولهذا ينقلب اليمين يسارا وبالعكس بانقلاب الاضافتين واذا تمهدت هذه المقدمات فحري بنا الآن ان نرجع الى اثبات المطلوب ونقول كلما كان كل واحدة من الجهتين الحقيقيتين اعني الفوق والتحت موجودة ذات وضع غير منقسمة في امتداد مأخذ الحركة اي في الامتداد الذي يأخذ ويقع فيه الحركات المستقيمة كان الفلك مستديرا لكن المقدم حق والتالي مثله اما انها موجودة ذات وضع فلانها لو لم تكن موجودة ذات وضع لكانت اما معدومة او موجودة لا وضع لها واياما كان يمتنع الاشارة والتوجه اليها اذ الاشارة الى المعدوم والموجود الذي لا وضع له مستحيلة وكذا توجه المتحرك بالحركة المستقيمة اليها مستحيل ايضا فان المتحرك انما يتحرك الى شيء ليحصل فيه وحصول المتحرك فيهما محال لكن الاشارة الى الجهات الحقيقية ليست بممتنعة لوقوعها فان الناس يشيرون اليها وكذا توجه المتحرك اليها ليس بممتنع فان الاجسام العنصرية بعضها يتحرك الى جهة الفوق وبعضها يتحرك الى جهة السفل فثبت ان كل واحدة من الجهتين الحقيقيتين موجودة ذات وضع واما انها غير منقسمة في امتداد مأخذ الحركة فلانها لو انقسمت فلا اقل

لامتنعت الاشارة وتوجه المتحرك بالحركة المستقيمة اليها لانها لو لم تكن ذات وضع موجودة

اقل من ان يكون له جزآن فاذا وصل المتحرك الى اقربهما فاما ان يسكن او يستمر على حركته فان سكن لزم ان يكون المقصد هو الجزء الاقرب ولا يكون للابعد دخل فيه اصلا اذ لا يراد بالمقصد الا ما ينتهي الحركة بوصول المتحرك اليه وان استمر على الحركة فحركته في هذه الحالة اما الى المقصد او عنه فان كان اليه لم يكن اقرب الجزئين من الجهة لان الجهة هي المقصد الذي ينتهي اليه الحركة لا غير فان كان عنه لم يكن الابعد منها لكن المفروض انهما جزآن لها هذا خلف فثبت انها غير منقسمة وبه تم حقية المقدم واما الملازمة فلانه ثبت ان كل واحدة من الجهتين موجودة ذات وضع فهي اما جسم او جسمانية لكنها ليست بجسم لعدم قبولها الانقسام في مأخذ الحركة ووجوب كون الجسم قابلا للانقسام في ساير الامتدادات فهي اذن موجودة جسمانية متعلقة بمحل متعينة الوضع في ذلك المحل فتعيين وضعها اما ان يكون في خلاء وهو محال لاستحالة الخلاء وتعيين وضع الموجود فيه مستحيل واما ان يكون في ملاء متشابه اي في داخل جسم وهذا ايضا محال لاستلزامه عدم اختلاف الجهتين بالطبع ضرورة تشابه حدود الملاء المتشابه لكنهما مختلفتان بالطبع لان الجسم المستقيم الحركة يطلب احديهما ويترك الاخرى وهذا دليل على اختلافهما بالطبع فان قيل عدم اختلافهما بالطبع انما يلزم ان لو كان تحددهما في ملاء واحد متشابه وهو غير لازم لجواز تحددهما بملائين مختلفين قلنا تحددهما اما ان يكون في ملاء واحد متشابه او في ملائين مختلفين والاول يستلزم عدم الاختلاف

الملاء مقابل الخلاء

كما ذكرنا والثانى يستلزم عدم تعينهما لان كل واحد منهما متحددة حينئذ فى ملاء واحد لكن الحدود المفروضة فى الملاء الواحد متشابهة وتعين شئ من تلك الحدود لان يكون جهة منهما دون سائر الحدود مع تشابهها ترجيح بلا مرجح فلا يتعين شئ من تلك الحدود لكونه تلك الجهة فيبقى الجهتان غير متعينتين لكنهما متعينتان هذا خلف واذ قد ثبت ان الجهتين الحقيقيتين جسمانيتان وتعين وضعهما ليس فى خلاء ولا فى ملاء متشابه فتعين وضعهما انما يكون فى اطراف ونهايات خارجة من الملاء المتشابه متحصلة به فالملاء الذى تتحدد به الجهتان لابد ان يكون جسما كريا لانه اما ان يكون جسما واحدا او اكثر من واحد فان كان جسما واحدا يجب ان يكون كريا لانه لو لم يكن كريا لم تتحدد به الا جهة القرب منه وهى جهة الفوق ولا تتحدد به جهة البعد عنه وهى جهة السفل لانها غاية البعد عن المحدد واذ لم تكن غاية البعد عنه بل كانت حدا آخر من البعد لزم تبدله وصيرورته فوقا بالنسبة الى حد ابعد منه لان الحد الابعد بالنسبة الى الحد الذى فرضناه جهة السفل اما ان يكون جهة فوق او جهة سفل والاول محال لان جهة الفوق هو جهة القرب من المحدد فتعين ان يكون جهة السفل واذا كان الحد الابعد سفلا بالنسبة الى الحد المفروض سفلا كان المفروض سفلا جهة فوق بالنسبة الى الحد الابعد فيتبدل السفل فوقا وهو باطل لما





ذكرنا انهما جهتان لا تتبدلان اصلا وغاية البعد لا تتحدد بالجسم الذى ليس بكرى لان غاية البعد انما تتحدد به لو كان البعد عنه محدودا وليس كذلك فان قيل ان اردتم بهذا ان البعد انما تحدد الخارج عنه ليس محدودا به فالجسم الكرى ايضا كذلك وان اردتم به ان البعد الداخل فيه ليس بمحدود به فلا نسلم ذلك فانه كما يمكن ان يعرض فى داخل الجسم الكرى النقطة المركزية التى هى غاية البعد كذلك يمكن ان يفرض فى داخل الجسم المكعب مثلا نقطة تتساوى بعدها عن سطوحه وخطوطه وزواياه تساوى بعد المركز عن سطح الكرة فى جميع الجوانب فهذه النقطة تكون غاية البعد فى الجسم المكعب تتحدد به البعد الداخل فيه قلنا السطوح والخطوط والزوايا كلها موجودة بالفعل فى المكعب والنقط التى تعرض فيه ما بين النقطة الوسطية الى كل واحد من السطوح كلها ابعد من الوسطية بالنسبة الى السطح المقابل له فالنقطة الوسطية لا تكون غاية البعد بالنسبة الى سطح ما فلا يوجد فى المكعب هى غاية البعد بخلاف الكرة فان محيطها سطح واحد كرى والنقط الغير المركزية كلها اقرب اليه من المركز واختلاف تلك النقط قربا وبعدا بحسب الاجزاء المفروضة فى المحيط غير معتبر لابتنائه على الامور الموهومة الغير المحققة فيكون المركز غاية البعد فى الجسم الكرى فيتحدد بمحيطه جهة القرب عنه وهى الفوق وبالمركز جهة البعد عنه وهى التحت فثبت ان المحدد على تقدير وحدته

ان لم يكن كريا لا يتحدد به الا احدى الجهتين وهي الفوق فاما
فرضناه محددا للجهتين لا يكون محددا لهما هذا خلف فمحدد
الجهات على تقدير كونه جسما واحدا يجب ان يكون كريا وان كان
اكثر من جسم واحد فاما ان يكون بعض تلك الاجسام محيطا
ببعض او لا والثاني يوجب ان يتحدد بكل واحد من الجسمين
جهة القرب فقط واما جهة البعد عنهما فلا يتحدد بشيء منهما
لانه لا يفرض حد فيما بين نهايتي الامتداد الواصل بينهما
الا ويوجد فيه حد آخر هو ابعد من الحد المفروض اولا بالنسبة
الى كل منهما ولو اعتبر غاية البعد من احد الجسمين النهاية التي
عند الآخر فهي غاية القرب من الآخر فلا يوجد في الامتداد
الواصل بين الجسمين غاية بعد منهما فلا يتحدد بهما غاية البعد
والاولى ان يقال لو كان تحدد الجهتين بجسمين لا يحيط احدهما
بالآخر لزم ان لا يتحدد بهما الا جهة القرب منهما واما جهة
البعد عنهما فلا يتحدد بهما لان البعد عنهما اما ان يكون هو
البعد الخارج عنهما او البعد الداخل فيهما واياما كان فهو
لا يتحدد بهما اما الخارج فلما تبين ان البعد الخارج عن الجسم
غير متحدد به واما الداخل فلما ذكرنا ان جهة البعد هي غاية
البعد وغاية البعد الداخل في احدهما ليست غاية البعد عن
الآخر لان البعد الداخل في احدهما خارج عن الآخر والبعد
الخارج عن الجسم لا يتحدد وايضا يلزم ان لا يكون الفوق جهة
واحدة بل جهتين مختلفتين لان قرب كل من الجسمين يخالف

يخالف قرب الآخر لكن الفوق جهة واحدة معينة يقصدها
بعض الاجسام بالحركة المستقيمة ويتركها البعض الآخر فلا يكون
جهتين مختلفتين يتحدد كل واحدة منهما بقرب جسم غير الجسم
الذي يتحدد بقربه الآخر فان قيل لا حاجة لنا في تحديد الجهتين
الى اعتبار البعد بل يكفي اعتبار القرب بان يكون الجسمان
المتباينان مختلفين بالطبع ويتحدد بقرب كل منهما جهة من
الجهتين الحقيقيتين من غير احتياج الى اعتبار البعد قلت
البعد عن كل من الجسمين متحقق في الواقع اعتبره معتبر ام لا
والبعد من احد الجسمين لا يلزم ان يكون قربا من الآخر لاحتمال
وقوعه في سمت غير الامتداد الواصل بينهما فالبعد عن احدهما
الذي ليس قربا من الآخر يكون جهة حقيقية مغايرة لكل من
جهتي القرب منهما لكن المعلوم من الجهة الحقيقية ليس
الا الفوق والتحت فعلم ان المحدد على تقدير كونه اجساما
متعددة لو لم يحط بعضها ببعض لم يتحدد به الا جهة واحدة
فتعين ان يحيط بعضها ببعض وبه يحصل المطلوب لان
المحيط من الاجسام اما ان يكون كريا او لا فان لم يكن كريا لا
لا يتحدد به الا جهة القرب منه واما جهة البعد منه فلا يتحدد
اصلا لان غاية ما في الباب ان يكون المحاط كريا ويكون مركزه
غاية البعد عنه لكن مركز المحاط ليس غاية ~~ما في الباب ان يكون~~
المحاط كريا البعد من المحيط فلا يتحدد به البعد عن المحيط وان
كان المحيط كريا فهو كاف في تحديد الجهتين على ما مر تقريره

ويقع المحاط حشواً لا دخل له في التحديد اصلاً فثبت ان الجهة
الحقيقية اذا كانت موجودة ذات وضع غير منقسمة في امتداد
مأخذ الحركة كان المحدد لها جسماً كرياً ولزم مما ذكرنا كون ذلك
الجسم الكري محيطاً بالاجسام المستقيمة الحركة لتتحدد به جهة الفوق
المحيطة بتلك الاجسام فيكون المحدد فلكاً اذ لا نعني بالفلك الا
جسماً كرياً محيطاً بالاجسام العنصرية المستقيمة الحركة فتعين ان
الجهة الحقيقية اذا كانت موجودة ذات وضع غير منقسمة في
امتداد مأخذ الحركة كان الفلك كرياً وبهذه المقدمة تم الحجة على
المطلوب وهو استدارة الفلك قال فصل في ان الفلك
بسيط اقول الجسم اما بسيط او مركب لانه اما ان يكون متألفاً
من اجسام مختلفة الطبائع او لا والاول المركب كالمواليد الثلثة
المتألفة من العناصر المختلفة الطبائع والثاني البسيط كالعناصر
فان كلا منها لم يتألف من اجسام مختلفة الطبائع والمصنف
اورد هذا الفصل لاثبات ان الفلك بسيط بالمعنى المذكور
فقال الفلك بسيط لانه لا يقبل الحركة المستقيمة ذاتاً او جزءاً
وكل ما لا يقبل الحركة المستقيمة ذاتاً او جزءاً فهو بسيط ينتج ان
الفلك بسيط اما الصغرى فلان الفلك محدد للجهات لما
ذكرنا في الفصل السابق وكل ما هو محدد للجهات فهو لا يقبل
الحركة المستقيمة لان القابل للحركة المستقيمة طالب جهة وتارك
اخرى وكل ما يكون كذلك فالجهة متحددة قبله لان طلب الجهة
وتركها انما يكون بعد تحددها وكل ما تتحدد الجهة قبله فهو لا يحدد

الجهة لان محددها قبلها فالقابل للحركة المستقيمة لا يحدد
الجهة وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما يحدد الجهات
فهو لا يقبل الحركة المستقيمة ينتج ان الفلك لا يقبل الحركة
المستقيمة وهو الصغرى واما الكبرى وهي ان ما لا يقبل الحركة
المستقيمة فهو بسيط فلانه لو كان مركباً لكان كل واحد من بسائطه
اما ان يكون على الشكل الطبيعي وهو الكري او القسري والقسمان
باطلان اما الاول فلانه يستلزم ان يكون الفلك مجموع كرات
متلاقية بينها فرج مضلعة على حسب تلاقي تلك الكرات
فلا يحصل من تلاقيها للفلك سطح واحد كري متشابه الاجزاء
لكن مثل هذا السطح واجب الحصول للفلك ليتحدد به جهة
الفوق واما القول باحتمال كون الفرج مملوة بجسم غير معقول
لان الجسم المالئ ان لم يكن على الشكل الطبيعي كان جزءاً من
الفلك متشكلاً بالشكل القسري فيندرج في القسم الثاني وان
كان على الشكل الطبيعي فهو كرة واحدة ان كان بسيطاً ومجموع
كرات متلاقية ان كان مركباً واياما كان لا يملأ الفرج وهذا
بين لا خفاء فيه واما الثاني فلان كل واحد من تلك البسائط
او بعضها لو كان على الشكل القسري لامكن عوده بطبعه
الى الشكل الطبيعي عند زوال القاسر والعود لا يكون الا
بالحركة المستقيمة فيلزم ان يكون جزء الفلك قابلاً للحركة المستقيمة
وهو خلاف ما ثبت ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة
ذاتاً او جزءاً وهذا القيد اعني ذاتاً او جزءاً عناية تقدمنا ما في

تقرير الحجة لدفع الاعتراض بان قبول الجزء الحركة المستقيمة
لا يستلزم قبول الكل لها فلا يلزم الخلف على تقدير كون البسائط
على الاشكال الكرية فان العناية بها يتضح ان قبول الجزء الحركة
المستقيمة خلف ايضا **قال** فصل فى ان الفلك الخ **اقول**
المطلوب فى هذا الفصل اثبات احكام ثلثة احدها كون
الفلك قابلا للحركة المستديرة وثانيها كونه ذا مبدأ ميل
مستدير يتحرك به على الاستدارة وثالثها انه ليس فى طبعه
ميل مستقيم اما الاول فالبرهان عليه ان كل جزء من الاجزاء
المفروضة من الفلك فله وضع معين ومحاذاة معينة
بالنسبة الى ما فى جوفه وحصول هذا الوضع له ليس من
مقتضى طبيعته والا لزم اشتراك الاجزاء كلها فى الوضع
لاشتراكها فى الطبيعة اذ لو لم يشترك الاجزاء فى الطبيعة
بل كان لكل منها طبيعة خاصة تقتضى وضعا معينا ومحا
ذاة معينة لزم كون الفلك ذا اجزاء مختلفة الطبائع فلا يكون
الفلك بسيطا وقد اثبتنا انه بسيط هذا خلف فثبت
ان الاوضاع الحاصلة لاجزاء الفلك ليست من مقتضيات
طبيعتها المشتركة فيكون زوالها جائزا بالنظر الى نفس الطبيعة
وزوالها وتبدلها اما ان يكون بالحركة المستقيمة او المستديرة
والاول باطل والا لزم كون الفلك قابلا للحركة المستقيمة
وقد بينا بطلانه فتعين الثانى فثبت كونه قابلا للحركة المستديرة
وهو المطلوب واما الثانى وهو ان الفلك ذو مبدأ ميل

ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة فاعلم اولا ان الميل حالة
حالة فى الجسم مغايرة للحركة تقتضى الطبيعة بواسطتها الحركة لو لم
يعق عائق ويعلم مغايرته لها بوجوده بدونها فى الحجر المرفوع
باليد والزق المنفوخ المسكن تحت الماء واذ قد علمت هذا
فلنشرع فى تقرير البرهان بان نقول يجب ان يكون الفلك
ذا مبدأ ميل مستدير اذ لو لم يكن كذلك لما كان قابلا للحركة
المستديرة وبطلان التالى بما ذكرنا من البيان يدل على
بطلان المقدم اما الملازمة فلانه لو لم يكن فى طبعه ميل مستدير
لم يقبل الميل المستدير بالقسر من فاعل خارجى فلا يوجد
فيه ميل اصلا اذ الميل انما يكون طبعيا او قسريا فيلزم
امتناع حركته على الاستدارة لما ذكرنا ان الميل آلة للطبيعة
فى احداث الحركة وامتناع حدوث المعلول عن العلة التى
لها آلة فى احداثه بدون تلك الآلة وامتناع حركته على
الاستدارة هو المعنى بكونه غير قابل للحركة المستديرة فثبت
الملازمة وانما قلنا انه لو لم يكن فى طبعه ميل مستدير لم يقبل
الميل المستدير بالقسر لانه لو قبل الميل القسرى لتحرك به
ان لم يمنع عن الحركة مانع خارجى لان المقسور يقتضى الحركة
القسرية بواسطة الميل القسرى ولا عائق من داخل وهو
الميل الطبيعى ولا من خارج لغرض عدمها واذا وقعت منه
الحركة بتلك القوة فى مسافة معينة فلا بد من ان تقع فى
زمان معين لامتناع وقوع الحركة فى الآن فاذا فرضنا

جسماً آخر يتحرك بتلك القوة القسرية في تلك المسافة بعينها
وفيه ميل طبيعي معاوق للميل القسري لمخالفته اياه في
الجهة فهذه الحركة ايضاً تقع في زمان لا محالة ويكون زمان
حركة الجسم الاول العديم الميل اقصر من زمان حركة الجسم
الثاني الذي فرضناه ذا ميل طبيعي معاوق اذ لو تساويا
لزم كون الحركة مع العائق كهي لا معه وانه محال ولا بد ان
يكون بين زمانين نسبة مقدارية لكون احدهما نصف الآخر
او ثلثه او مثله او امثاله لان الزمان مقدار وكل مقدارين
من نوع واحد لا بد ان يكون بينهما نسبة مقدارية فلو فرضنا
جسماً ثالثاً يساوي كلا من الجسمين السابقين في الامور
المذكورة سوى انه ذو ميل اضعف من ميل ذي الميل الاول
بحيث يكون نسبة ميله الى ميل ذي الميل الاول نسبة زمان
حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول لزم ان
يكون مسافة حركة هذا الجسم بتلك القوة في مثل زمان حركة
عديم الميل مثل مسافة حركة عديم الميل لان حركة الجسم تزداد
سرعة بحسب انتقاص المعاوق اذ لو انتقص شيء من الميل
وبقيت الحركة على حالها غير زائدة في السرعة لم يكن للمقدار
المنتقص من الميل تاثير في المعاوقة فكلما انتقص الميل بذلك
القدر لم تزداد الحركة فيؤدي انتقاص الميل بالقدر المذكور
مرة بعد اخرى الى انتهاء الميل مع بقاء الحركة على حالها غير
زائدة في السرعة فما فرضناه معاوقاً من الميل لا يكون معاوقاً

سرعة هـ

معاوقاً هذا خلف وفيه نظر لان قولكم لو انتقص شيء من
الميل ولم تزد السرعة لم يكن للقدر المنتقص من الميل تأثير
في المعاوقة ان اردتم انه لا يكون لذلك القدر تأثير اصلاً سواء
كان انتقاصه اول مرة او مراراً متعددة فهو ممنوع اذ لا
يلزم من عدم ازدياد السرعة بانتقاصه اول مرة وان اردتم
انه لا يكون للقدر المنتقص اول مرة تأثير في المعاوقة فهو مسلم
لكن لا يلزم منه ان لا يكون له تأثير عند كونه مراراً متعددة فلا يصح
قولكم وكلما انتقص الميل بذلك القدر لم تزد الحركة سرعة
والاولى ان يقال نحن نعلم بالضرورة ان الميل المخالف
معاوق من حيث انه ميل مخالف فالميل وان بلغ غاية الضعف
له اثر في المعاوقة غاية ما في الباب ان معاوقته تكون ضعيفة
ايضاً فكلما انتقص شيء من الميل ازدادت لا محالة اذ لو
لم يكن الميل معاوقاً من حيث انه ميل وقد ثبت انه كذلك هذا
خلف فثبت ان انتقاص الميل يوجب ازدياد السرعة
وازدياده يوجب انتقاصها فبقدر انتقاص الميل في
ذي الميل الثاني وازدياده في ذي الميل الاول فنسبة سرعة
ذي الميل الاول الى سرعة ذي الميل الثاني كنسبة الميل
الثاني الى الميل الاول ونسبة الميل الثاني الى الميل الاول
كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول بالفرض
ونسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول كنسبة
سرعة ذي الميل الاول الى سرعة عديم الميل لانه اذا

ذلك هـ عدم التأثير اصلاً

السرعة هـ

يزداد السرعة في ذي الميل الثاني وينقص في ذي الميل الاول هـ

اتحدت الحركتان مسافةً واختلفتا سرعةً وزمانًا كان طول الزمان
في احديهما وقصره في الاخرى بازاء انتقاص السرعة في احديهما
وازديادها في الاخرى فنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة
ذي الميل الثاني كنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة عديم
الميل وسرعة ذي الميل الاول سرعة واحدة واذا تساوت
نسبتا سرعة واحدة الى سرعتين تساوت السرعتان اذ لو
اسعى ساوي السرعتين لانتفى تساوي نسبتي سرعة واحدة
اليهما اذ الشيء الواحد لا تساوي نسبتاه الى شيئين مختلفين
يوضح ذلك اعتباره في الاعداد فيلزم تساوي سرعتي ذي
الميل الثاني وعديم الميل فلو وقعت حركة ذي الميل الثاني
في زمان عديم الميل لزم تساوي مسافتيهما لان تساوي
الحركتين سرعة وزمانًا توجب تساوي المسافتين فالحركة
مع العائق وهي حركة ذي الميل الثاني كهي لا معه وهي حركة
عديم الميل هذا خلف ونقول ايضا لو تحركت الاجسام
الثلثة على الوجه المذكور لزم وقوع حركة الجسم الثالث بتلك
القوة في تلك المسافة بعينها في زمان حركة عديم الميل لان
نسبة زمان حركة ذي الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل
الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول لان طول الزمان
وقصره بحسب قوة الميل وضعفه فكلما ازداد الميل قوةً
ازدادت الحركة بطؤًا وازداد الزمان طولًا وكلما ازداد الميل
ضعفًا ازدادت الحركة سرعةً وازداد الزمان قصرًا فاذا كان

كان احد الميلين مثل الآخر في القوة كان الزمانان متساويين
في الطول واذا كان احدهما ضعف الآخر في القوة كان
الزمان الذي بازاء الميل القوي ضعف الزمان الذي بازاء
الميل الضعيف ونسبة الميل الثاني الى الميل الاول كنسبة
زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول بالفرض واذا
ثبتت المقدمتان لزم ان يكون نسبة زمان ذي الميل الثاني
الى زمان ذي الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان
ذي الميل الاول ويلزم من هذا ان يكون زمان ذي الميل
الثاني مثل زمان عديم الميل لان زمان ذي الميل الاول
مقدار واحد ونسبتي زماني عديم الميل وذي الميل الثاني
اليه متساويتان وكلما تساوت نسبتا مقدارين الى مقدار
واحد يتساوى المقداران والّا لزم عدم تساوي النسبتين
فيلزم ان يكون الحركة مع العائق كهي لا معه وانه محال وهذا
المحال لم يلزم من فرض كون نسبة الميل الثاني الى الميل
الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول
لانه ممكن ولا يلزم من فرض الممكن محال اما الاول فلان الميل
قابل للانقسامات العددية مثل التنصيف والتثليث
والتربيع الى غير ذلك من الانقسامات الغير المتناهية
بحسب القوة كما ان الزمان قابل لها بحسب الطول فكل نسبة
عددية يمكن اعتبارها بين الازمنة كالنسبة النصفية والثلثية
والربعية الى غير ذلك من النسب العددية فهي ممكنة الاعتبار

والضعف صح

بين الميلين وأما الثاني فلأنه لو لزم من فرض الممكن محال لزم
ان يكون الممكن ملزوما للمحال ومستلزما بعدم الملازمة لاستلزامه
امكان وجود الملزوم بدون اللازم فتبين ان المحال انما لزم
من فرض حركة عديم الميل فتكون محالا فلا يكون قابلا للميل
القسري فثبت ما ادعيناه من ان الفلك ان لم يكن فيه مبدأ
ميل مستدير لم يقبل الميل القسري من فاعل خارجي والمقدمات
التي فيه قد مر بيانها فتم البرهان على المطلوب واعلم ان حركة
الجسمين ذوي الميلين بالقسر من الامور المفروضة في هذا البرهان
وكان مما يجب ان يذكر ان المحال المذكور لم يلزم منها الا انهم لم
يتعرضوا لذلك لوضوحه فان حركة الجسم ذي الميل الطبيعي بالقسر
ممكن بل واقع كما في العناصر فانها ذوات ميول طبيعية تتحركن بالقسر
الى خلاف جهات ميولها الطبيعية واعترض على هذا البرهان
من وجوه احدها انا لا نسلم انه يلزم من كون الميلين على نسبة
الزمانين تساوي زماني عديم الميل وذي الميل الثاني لقوله
لان نسبة زمان حركة ذي الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل
الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول مع ما ذكر في
اثباته ممنوع وانما يلزم ذلك ان لو لم تقتض الحركة بنفسها قدرا
من الزمان فان الحركة اذا اقتضت بنفسها قدرا من الزمان
اشتركت الاجسام الثلثة في ذلك القدر من الزمان ويكون
لكل من الآخرين قدر آخر منه على حسب ميله فلا يلزم تساوي
زماني عديم الميل وذي الميل الثاني وذلك ظاهر مثلا اذا

اذا كان مقتضى الحركة من الزمان في الفرض المذكور ساعة اشتركت
الاجسام الثلثة فيها فلو اقتضى ذو الميل الاول ساعة اخرى
بحسب ميله حتى يكون زمانه ساعتين اقتضى ذو الميل الثاني
بحسب ميله نصف ساعة فيكون زمانه ساعة ونصفا وزمان
عديم الميل ليس الا ساعة اقتضتها نفس الحركة لعدم الميل
المعاوق فيه فلا يلزم تساوي الزمانين واجيب عن هذا
الاعتراض بان الحركة بنفسها لا تقتضي القدر المعين من
الزمان بل الحركة لاستحالة وقوعها في الآن لا تقتضي الا زمانا
ما من الازمنة واما خصوصية الزمان فانما هو باعتبار الميل
وامور اخر لا تنفك الحركة عنها ففي الفرض المذكور ليس
مقتضى الحركة ساعة ولا قدرا آخر من الزمان بل الزمان
المطلق فمقتضى الحركة في ذي الميل الاول ليس الا مطلق
الزمان واما الساعتان فهما من مقتضيات الميل على معنى
ان الميل الاول اقتضى ان يكون الزمان الذي اقتضته
الحركة ساعتين لا ازيد ولا انقص فمقتضى الميل الثاني هو
ان يكون ذلك الزمان ساعة ليس الا وزمان عديم الميل ايضا
ساعة فيلزم تساوي الزمانين قطعا وهذا الجواب ليس بسديد
لانا لا نسلم ان الحركة لا تقتضي قدرا معينا من الزمان لا بد له من
دليل ولئن سلمنا ذلك لكنه لا يفيد في الجواب لان هذه المقدمة
وقعت في كلام السائل سندا للمنع ودفع السند لا يوجب اندفاع
المنع لان السند ملزوم للمنع ودفع الملزوم لا يوجب اندفاع اللازم

ولئن سلمنا ان دفع السند مطلقا يوجب اندفاع المنع لكن لا نم
ان دفع هذا السند بوجه وانما يندفع المنع ان لو لم يكن للسائل سند
آخر لكن ههنا سند آخر اقوى من الاوّل وهو ان ذى الثانى
يشارك عديم الميل فى الحركة وسائر ما يتبعها لا مخالفة بينهما الا
بالميل الموجود فى احدهما دون الآخر فاذا انقضى عديم الميل ساعة
من الزمان شاركه ذو الميل الثانى فيها وله قدر آخر من الزمان
بحسب الميل الموجود فيه فلا يلزم تساوى الزمانين وهذا الاعتراض
انما يرد على التقرير الذى لا يطابق المتن واما التقرير الاول
المطابق لمتن الكتاب فلا يرد ولهذا الاعتراض عليه وهذا
ظاهر وثانيهما انا لا نسلم انه اذا ساوت حركة ذى الميل الثانى حركة
عديم الميل يلزم ان يكون الحركة مع العائق كهى لا معه وانما يلزم
ذلك ان لو كان الميل الثانى عائقا ولم لا يجوز ان يكون الميل
الثانى فى الضعف الى حد لا يكون له تأثير فى المعاوقة فلا يكون
عائقا وهذا الاعتراض مندفع بما اثبتناه به ازدياد سرعة الحركة
بحسب انتقاص الميل المعاوق فلا نعيده واما الجواب عنه
بان ضعف الميل وعدم تأثيره فى المعاوقة انما يكون لصغر
الجسم وهو من الامور الخارجية العارضة للجسم والمفروض انتفاء
الموانع الخارجية فسقوطه ظاهر اما اوّلاً فلانا لا نسلم ان ضعف
الميل انما يكون بسبب صغر الجسم ولم لا يجوز ان يكون بحسب
انتقاش الاجزاء كما فى القطن المندوف واما ثانيا فلان
المفروض ليس انتفاء ما يمنع العائق عن كونه عائقا بل انتفاء

انتفاء ما يمنع الجسم عن الحركة ويعوقه فلا يكون ضعف ميل الجسم
لصغره خلاف المفروض وثالثها انه لا يلزم من عدم لزوم المحال
من فرض كون الميلين على نسبة الزمانين ان يكون من فرض
حركة عديم الميل لجواز لزومه من المجموع من حيث هو مجموع فلا
يلزم استحالة حركة عديم الميل ولا المطلوب واجيب عن هذا
بان المحال اذا كان لازما من المجموع كان المجموع محالا فاستحالته
لا بد ان يكون لاستحالة احد الجزئين وليس لاستحالة كون الميلين
على نسبة الزمانين فتعين ان يكون لاستحالة حركة عديم الميل
وهذا الجواب ليس بتام اذ لا يلزم من استحالة المجموع استحالة
احد الجزئين لجواز امكان كل من الجزئين مع استحالة المجموع
من حيث هو مجموع فان مجموع النقيضين محال مع امكان
كل من الجزئين منهما والجواب التام ان استحالة المجموع اما ان
يكون لاستحالة احد الاجزاء او لاستحالة صفة الاجتماع اذ ليس
المجموع الا الاجزاء بصفة الاجتماع واستحالة مجموع النقيضين
لاستحالة اجتماعهما لتنافيهما وفيما نحن بصدده لا استحالة لصفة
الاجتماع لعدم تنافى الاجزاء فتعين استحالة احد الاجزاء وهو
حركة عديم الميل ويلزم المطلوب واما الاعتراض بان اللازم
من الحجة ليس الا وجوب اقتران الحركة مع عائق ما اعم من
الميل وغيره لان المحال المذكور هو كون الحركة مع العائق
كهى لا معه واللازم من استحالته ليس الا ان الحركة لا تخلو عن

عائق ما ولا يلزم ان يكون ذلك العائق ميلاً لجواز كونه عائقا
خارجيا والجواب عنه بان الحركات الثلث لما فرض اشتراكها
فى عدم العائق الخارجى ثبت ان التفاوت بينها بكون بعضها
مع العائق وبعضها لا معه لا يكون الا بحسب المعاوق الداخلى
الذى هو الميل ففيهما خبط ظاهر لانه قد تبين من البرهان ان
المحال المذكور انما لزم من فرض حركة عديم الميل ويلزم من
هذا استحالة حركة عديم الميل ووجوب اقتران الحركة مع
الميل المعاوق وهذا بين لا سترة به واما الحكم الثالث وهو
ان الفلك ليس فى طبعه ميل مستقيم فالدليل عليه انا قد بينا
ان الفلك بسيط ليس فيه تركيب قوى وطبائع بل له طبيعة
واحدة مقتضية للميل المستدير فان اقتضت الميل المستقيم
لزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية لاثرين متنافيين لان كل
جزء من الاجزاء المفروضة للفلك له وضع معين ومحاذاة معينة
وطبيعة الفلك بالميل المستدير تقتضى الانصراف عن ذلك الوضع
فلو كان فى ميل مستقيم يقتضى به التوجه الى ذلك الوضع لزم
كون الطبيعة الواحدة مقتضية للتوجه الى شئ والانصراف
عنه وهما متنافيان فيلزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية
للمتنافيين وانه محال هذا هو تقرير هذا الدليل وعليه اعتراض
مشهور وهو ان الطبيعة العنصرية تقتضى الحركة والسكون بشرطى
الخروج عن الحيز الطبيعى والحصول فلم لا يجوز ان يكون للفلك

طبعه مبدأ صح

للفلك حالتان تقتضى طبيعته بتوسط احديهما الميل المستدير
والانصراف و الاخرى الميل المستقيم والتوجه واجيب عنه بان
اقتضاء الطبيعة العنصرية الحركة والسكون بالحقيقة اقتضاء شئ
واحد وهو الحصول فى المكان الطبيعى لكن الحصول فى المكان
الطبيعى عند الخروج عنه لما لم يكن الا بالحركة اقتضت الحركة
فاقتضاء الحركة فى تلك الحالة هو اقتضاء الحصول فى المكان
الطبيعى واما عند كون الجسم فى المكان الطبيعى فاقتضاء السكون
ليس معناه ان السكون امر موجود اقتضته الطبيعة فى تلك
الحالة اذ السكون هو عدم الحركة لا غير بل معناه انها لا تقتضى
الحركة لانها لا تقتضى الحصول لان اقتضاء الحصول فى تلك
الحالة اقتضاء حصول الحاصل فلم تقتض الطبيعة العنصرية
الا شيأ واحدا وهو الحصول فى المكان الطبيعى فاندفع
هذا ما ذكره فى الجواب والحق ان الاعتراض ان اورد بطريق
النقض الاجمالى بان يقال ما ذكرتم من الدليل ليس بصحيح
بجميع مقدماته والا لزم عدم اقتضاء الطبيعة العنصرية الحركة
والسكون لكنها مقتضية لهما فالجواب المذكور صحيح لانه يتجه
ان يقال لا نسلم انها اقتضت الحركة والسكون بل لم تقتض
الا شيأ واحدا هو الحصول فى المكان الطبيعى واما اذا اورد
بطريق المناقضة بان يقال لا نم استحالة اقتضاء الطبيعة
الواحدة اثرين متنافيين وكيف يكون مستحيلا والحال
انه واقع فى الطبيعة العنصرية فلا يصح الجواب المذكور لانه

يخالف الحكم وهو عدم الاقتضاء فى الطبيعة العنصرية

فلما كان المعترض مستدلا بالنقض صار معللا والمعلل الاول مانعا

كلام على السند اللهم الآن يثبت مساواة السند للمنع فحينئذ
يندفع باندفاع السند ويصح الجواب واما الاعتراض على جواب
النقض بان الحركة والسكون فى الجسم العنصرى من الامور الممكنة
الواجبة الاسناد الى علة واسنادهما الى غير الطبيعة يوجب
كونهما قسريين وهو خلاف المفروض فتعين استنادهما الى
الطبيعة ويعود النقض فيعرف سقوطه بالتقرير الذى اوردناه
فى الجواب عن النقض وكذا الاعتراض على اصل الدليل
بمنع لزوم التوجه والانصراف بالنسبة الى شئ واحد بناء على
ان الميل المستدير من الفلك على مركز نفسه حال كونه فى
الموضع الطبيعى والميل المستقيم منه بشرط الخروج عن الموضع
الطبيعى ساقط ايضا لان المطلوب بالميل المستقيم الذى
اقتضته طبيعة الفلك اما الموضع او الوضع والاول محال لان
طلب الموضع مشروط بالخروج عنه المقتضى لوجوده لكن الفلك
لكونه محدد الجهات لا موضع له فتعين الثانى وهو مستلزم للتوجه
والانصراف بالنسبة الى شئ واحد وانما اطنبنا الكلام فى هذا الفصل
لما ان الاحكام المذكورة فيه من مطارح الاذكياء ومسارح
انظار الالباء ولولا مخافة ملل الاصحاب لالحقنا ههنا بمتن
الكتاب فوائد فيها قرة عين لاولى الالباب والله مولى
الرشاد وبيده ازمة التحقيق والسداد قال فصل فى
ان الفلك لا يقبل الكون والفساد الخ اقول هذا الفصل
مشتمل على دعويين الاولى ان الفلك لا يقبل الكون والفساد

والفساد والكون حصول الصورة فى المادة بعد ان لم تكن
حاصلة فيها والفساد زوالها عنها الثانية ان الفلك لا يقبل
الخرق والالتيام اما الدعوى الاولى فلان الفلك محدد
الجهات ولا شئ من محدد الجهات بقابل الكون والفساد
ينتج ان الفلك لا يقبل الكون والفساد اما الصغرى فقد
مر بيانها فى الفصل الاول من هذا الفن واما الكبرى فلانه
لا شئ من محدد الجهات بقابل للحركة المستقيمة وكل ما
يقبل الكون والفساد فهو قابل للحركة المستقيمة ينتج انه
لا شئ من محدد الجهات بقابل للكون والفساد اما الصغرى
فقد ثبتت فى الفصل الثانى واما الكبرى فلان كل ما يقبل
الكون والفساد فلكل واحد من صورتيه الكائنة والفاسدة
حيز طبيعى لما ثبت فى الفصل الخامس من الفن الاول
ان كل جسم له حيز طبيعى وكل ما هذا شانه فهو قابل للحركة المستقيمة
لان صورته الكائنة اما ان تكون فى حيز غريب فتميل ميلا مستقيما
الى حيزها الطبيعى او فى حيز طبيعى فيلزم كون صورته الفاسدة
حاصلة قبل ذلك فى حيز غريب اذ الحيز الواحد لا تقتضيه
طبيعتان مختلفتان بالنوع فيلزم كونها مايلة الى حيزها الطبيعى
ميلا مستقيما فثبت ان كل ما يقبل الكون والفساد فهو ذو
ميل مستقيم يقبل به الحركة المستقيمة وبهذه تتم الحجة على المطلوب
هذا ما قاله المصنف فى هذا المقام وفيه نظر لانه ان اراد بالحيز
السطح الباطن المذكور فلا نسلم ان كل ما يقبل الكون والفساد

بعد ان كانت حاصلة فيها صح

اى كل واحد من الصورة الكائنة حيز طبيعى والصورة الفاسدة حيز طبيعى له م

فلكل واحد من صورتيه الكائنة والفاسدة حيز طبيعي وما ذكر
في دليله اعني قوله كل جسم له حيز طبيعي ممنوع وسند المنع ان مجدد الجهات
لا حيز له وان اراد بالحيز الفراغ الموسوم او شيئا آخر فقد بينا
فساد ذلك من قبل ولا نسلم ايضا ان الحيز الطبيعي للصورة الكائنة
حيز غريب للصورة الفاسدة وما يستدل به على ذلك اعني قولهم
الحيز الواحد لا تقتضيه طبيعتان مختلفتان ممنوع لا بد له من دليل
ويمكن ان يستدل على هذا بان الطبيعة الواحدة اذا اقتضت
حيزا طبيعيا فانما تقتضيه بجميع ما يلزمه من اللواحق فان اقتضت
طبيعة اخرى مخالفة للاولى ذلك الحيز بعينه فاما ان يشاركها
في اقتضاء تلك اللواحق اولا فان شاركتها فيه فلا مخالفة بينهما
بحسب الحقيقة بل هما فردان من نوع واحد والا فالثانية غير
مقتضية لذلك الحيز لعدم اقترانها باللواحق التي لها دخل في
اقتضاء ذلك الحيز واما الدعوى الثانية وهي ان الفلك لا يقبل
الخرق والالتيام انما يكونان بالحركة المستقيمة وقد بينا ان الفلك
لا يقبل الحركة المستقيمة فلا يقبل الخرق والالتيام ولكن منع انحصار
السبب في الحركة المستقيمة قلنا لا بد للخرق والالتيام من افتراق
الاجزاء واقترانها المستدعيين للحركة والحركة اما مستقيمة او مستديرة
فالخرق والالتيام اما بالمستقيمة منها او بالمستديرة وهما محالان
اما الاول فلما بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثاني
فلان الخرق والالتيام بالحركة المستديرة بان يتحرك بعض الاجزاء
على الاستدارة في جهة ويتحرك البعض الآخر في جهة اخرى مخالفة

فلان الخرق والالتيام صح

الا ان يكون صح

مخالفة للاولى او يسكن لكن هذه الافاعيل المختلفة مستحيلة على الفلك
لانها لو وجدت لكانت اما طبيعية او قسرية او ارادية والكل محال
اما الطبيعية فلان الفلك ذو طبيعة واحدة لا يقتضي الاشياء المختلفة
غير مختلف واما القسرية فلما تقرر عندهم انه لا قاسر هناك واما
الارادية فلان الفلك لبساطته عادم للالات الجسمانية المختلفة
التي بواسطتها تصدر تلك الافاعيل عن النفس الفلكية
بالارادة **قال** فصل في ان الفلك يتحرك على الاستدارة الخ
اقول المطلوب في هذا الفصل اثبات دوام الحركة الدورية
الفلكية والبرهان عليه انه قد ثبت ان الزمان هو مقدار الحركة
فلا بد هاهنا من حركة تحفظ الزمان ويقوم هو بها فهذه الحركة
اما ان تكون مستقيمة او مستديرة والاول محال لان الحركة الحافظة
للزمان ان كانت مستقيمة فهذه الحركة المستقيمة التي فرضنا
انها حافظة للزمان ان كانت واقعة في سمت واحد لا يكون
لها رجوع في هذا السمت ولا انعطاف فاما ان تكون متناهية
فيلزم انقطاع الزمان وقد ثبت انه سرمدي واما ان تكون
ذاهبة الى غير النهاية في مسافة غير متناهية فيلزم وجود
بعد غير متناه وقد ثبت استحالته وان كانت راجعة او منعطفة
كان للمسافة بهذه الحركة طرف اذا وصل الجسم المتحرك بهذه الحركة
اليه اخذ في الرجوع او الانعطاف فهاهنا حركتان مختلفتان
بالجهة احديهما الحركة المنتهية الى الطرف المذكور قبل الرجوع

وثانيهما الحركة المبتدئة من الطرف المذكور بعد الرجوع او الانعطاف صح

او الانعطاف فيلزم انقطاع الحركة الاولى بالسكون لان بين كل حركتين مختلفتين سكونًا فيلزم انقطاع الزمان وانه مح وانما قلنا ان بين كل حركتين سكونًا لان الميل المقتضي للحركة الاولى الموصل للجسم المتحرك بها الى الطرف المذكور موجود حال وصوله اليه اذ لو لم يوجد الميل الموصل حال الوصول لزم وجود الوصول بدون الميل الموصل وهو محال لان الوصول اعني حدوثه لكونه اثرًا لفعل الايصال لا يوجد بدونه وفعل الايصال لا يوجد بدون الميل الموصل وهذا ظاهر فالوصول لا يوجد بدون الميل الموصل واذ قد ثبت ان الميل الموصل موجود حال الوصول فالميل المقتضي للحركة الثانية المزيل للوصول لا يكون موجودًا حال الوصول والا لزم اجتماع الميلين المتنافيين في حال واحدة فحال الوصول الذي يوجد فيه الميل الاول الموصل غير الحال الذي يوجد فيه الميل الثاني المزيل للوصول وكل واحد من الميلين آني فان كل واحد من الوصول وزواله آني اذ لو كان الوصول زمانيا كان حال الوصول زمانًا منقسمًا ففي طرف من ذلك الزمان اي بعض منه لا يكون الجسم المتحرك واصلًا والا لم يكن ما بعده من الزمان زمان الوصول فلا يكون ذلك الطرف من زمان الوصول وقد فرضناه كذلك هذا خلف وبمثل هذا البيان يتبين كون زوال الوصول آنيًا فلئن قيل الميل سبب للحركة موجود معها من بداية المسافة الى

الى نهايتها فيكون زمانيا كالحركة فكيف يكون انيًا والاستدلال على آنية الميل بآنية الوصول وزواله غير صحيح لانا لا نسلم ان الوصول آني فان الوصول بعد الحصول موجود في الزمان ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان آنية الوصول تستلزم آنية الميل لا بد له من دليل قلنا المراد بالوصول وزواله حدوثهما وقد اشرنا الى ذلك وآنية حدوثهما ظاهرة بما ذكر من البيان والمراد بآنية الميلين آنية الميل الاول بصفة كونه موصلًا وآنية الميل الثاني بصفة كونه مزيلًا للوصول وزمانية الميلين ذاتًا لا تنافي آنيتهما وصفًا ولا شك ان آنية الوصول وزواله تستلزم آنية الميلين بحسب الوصفين المذكورين فصح الاستدلال بآنية الوصول وزواله على آنية الميلين واندفع الاشكال واذ قد تبين ان كل واحد من الميلين آني وان آن الميل الاول غير آن الميل الثاني فنقول لا بد ان يكون بين الآنين زمان والا لزم تعاقب الآنين المستلزم لتركب الزمان من الآنات الغير المتجزية وهو مستحيل لاستلزامه تألف الحركة والمسافة من الاجزاء التي لا تتجزى لان الزمان والحركة والمسافة كلها متطابقة فتألف اي واحد منها مما لا يتجزى يستلزم كون الباقيين كذلك وان يكون الجسم المتحرك ساكنا في ذلك الزمان اذ لو كان متحركا فيه لكان متحركًا اما الى الطرف المذكور فيلزم ان يكون الجسم المتحرك غير واصل في هذا الزمان وقد فرضنا انه واصل هذا خلف او عنه فيلزم زوال الوصول قبل

لانا لحركة عن الطرف انما ... فيما بين الوصول ... والزوال بحسب الفرض ... وهو متقدم على آن الزوال

الآن الذي فرضناه آن زوال الوصول هذا خلف فظهر ان
الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة فتكون مستديرة ولابد ان
لا ينقطع هذه الحركة والا لزم انقطاع الزمان فلابد ان توجد حركة
مستديرة دائمة حافظة للزمان واذ لا حركة مستديرة تحتمل الدوام
الا حركة الفلك فيكون هي الحافظة للزمان فتكون دائمة وهو
المطلوب والمراد بحال الوصول في البرهان على الوجه الذي قررناه
ما يقع فيه الوصول من آن او زمان واما جعل الحال بمعنى الوصف
والاضافة في حال الوصول بمعنى البيان والاستدلال بانقسام
الزمان على انقسام الوصول ثم على انقسام الطرف والزام
الخلف بعدم الوصول الى الطرف عند الوصول الى احد طرفيه
فتعسفات ظاهرة غير مطابقة لمتن الكتاب موجبة لزيادة الاستدراك
ومع هذا الاتم الاستدلال على آنية الوصول لعدم ظهور الخلف
فيلتجي الى ادعاء الاولية فيها فلنضرب عن زيادة الاشتغال
بذلك صفحا واعلم ان الاستدلال بآنية اللاوصول على آنية الميل
الميل الثاني المزيل للوصول يقتضي ان يكون آن الميل الثاني هو
آن زوال الوصول ولا نسلم ان ما بين آني الوصول وزواله
من الزمان زمان السكون بل زمان الحركة قوله لو كان متحركا في
ذلك الزمان فاما ان يكون متحركا الى الطرف او عنه قلنا نختار
انه متحرك عنه قوله فيلزم زوال الوصول قبل الآن الذي فرضناه
آن زوال الوصول وهو مستحيل قلنا لا نسلم استحالته وانما
يكون كذلك ان لو لم يكن زوال الوصول بالحركة اذ لو كان زوال



زوال الوصول بالحركة كان الآن الذي فرضناه آن زوال
الوصول طرف زمان الحركة التي حصل بها هذا الزوال
ولما كانت الحركة قابلة للانقسام الى غير النهاية كان زوال
الوصول بنصف هذه الحركة متقدما لا محالة على الزوال
المفروض اولا ولو صحت هذه المقدمة لكفى في البيان ان
يقال للجسم المتحرك وصول الى الطرف في آن وزوال وصول
في آن آخر وبينهما زمان السكون ولزم استدراك ذكر الميلين
في الحجة لتمامها بدونه والاولى في اتمام الحجة ان يقال الميل
الاول الموصل للجسم الى الطرف موجود في آن الوصول
والميل الثاني المزيل له حادث وهو انما يحدث في آن لان
الميل ليس مما لا يوجد الا في الزمان كالحركة وآن حدوث
الميل الثاني غير آن الوصول الذي وجد فيه الميل الاول
والا لزم اجتماع الميلين في آن واحد وبين الآنين زمان
السكون اذ لو تحرك الجسم فيه لكانت حركته فيه اما الى الطرف
او عنه لانحصار الحركة في القسمين بحسب الفرض فان كانت
الى الطرف فلا وصول للجسم في المبدا الذي فرضناه آن الوصول
هذا خلف وان كانت عن الطرف والحركة عن الطرف انما
توجد بالميل الثاني فيلزم وجود الميل الثاني قبل حدوثه
وانه محال فتعين سكون الجسم في الزمان المتوسط بين
الآنين وتم البرهان على ما هو المطلوب من تخلل السكون
بين الحركتين المختلفتين سالما عن الشبهة التي وردت

الميل ليس وجود الميل منهم في الزمان بل يكون في الآن ايضا

على ما اختاره المصنف من التقرير **قال** مبداية الحبة المرمية

أقول هذا جواب نقض يرد على القاعدة المذكورة اعني

قولهم بين كل حركتين سكون وتوجيهه ان يقال لو صح ما ذكرتم

من الحجة على القاعدة بجميع مقدماتها لزم ان سكن الحبة المرمية

الى فوق عند ملاقاتها الجبل لتحركها بحركتين مختلفتين صاعدة الى

حد الملاقاة من المسافة وهابطة من ذلك الحد ويلزم من ذلك

وقوف الجبل في الهواء بملاقاة تلك الحبة وانه في غاية الاستبعاد

وتقرير الجواب ان الحبة المرمية لها سكون في آن الملاقاة

عند حد الملاقاة من المسافة لانقطاع الحركة الاولى الصاعدة

عند ذلك الحد في ذلك الآن وعدم الحركة الثانية الهابطة فيه

لما تبين ان الحركة لا توجد الا في الزمان وهذا السكون الآني

للحبة المرمية لا يمانع حركة الجبل الواقعة في الزمان اذ لا ممانعة

بين ما يوجد في زمان وبين ما يحدث في الآن الذي هو مبداء

ذلك الزمان وينصرم بعده فلا يلزم سكون الجبل المستبعد

فلئن قيل سكون الجبل عند حد الملاقاة في آنها لازم بمثل ما

ذكرت من الدليل في الحبة المرمية بان يقال حركة الجبل الى

حد الملاقاة قد انتهت في آن الملاقاة وحركته من ذلك الحد

لم توجد فيه لزمانيتها فيلزم سكون الجبل ويعود الاستبعاد قلنا

لا يلزم سكون الجبل فان حركة الجبل من اول هبوطه الى

وصوله حركة واحدة وحد ملاقاة الحبة المرمية من المسافة | الى المنتهى صح

من وسط مسافة حركته فالحركة بمعنى التوسط حاصلة للجبل في

في آن الملاقاة وان لم تكن حاصلة له بمعنى القطع فلا يلزم سكون

الجبل اذ السكون هو عدم الحركة بالمعنيين بخلاف الحبة المرمية

حيث يلزم سكونها في آن الملاقاة اذ لا حركة لها فيه اصلا اما بمعنى

القطع فلما ذكرنا واما بمعنى التوسط فلان الحركة بمعنى التوسط

انما تكون في وسط المسافة وحد الملاقاة بالنسبة الى الحبة المرمية

ليس من وسط المسافة لان الحبة المرمية لها حركتان مختلفتان

صاعدة وهابطة وحد الملاقاة نهاية لمسافة احديهما الصاعدة

وبداية لمسافة الاخرى الهابطة فلا يكون لها في آن الملاقاة حركة

بمعنى التوسط واذ قد ثبت ان لا حركة لها اصلا في آن الملاقاة

فيلزم سكونها فيه قطعا فاتضح الفرق وزال الاستبعاد نعم يلزم

من الطريقة التي سلكها المصنف في تقرير الحجة من اعتبار

الوصول وزواله ان يوجد لكل واحد من الحبة والجبل سكون

زماني فان لكل منهما وصولا الى حد الملاقاة وزوال وصول

عنه في آنين متغائرين بينهما زمان السكون واما الطريقة التي

سلكناها من اعتبار الميلين فلا يلزم منه شيء من ذلك اما الجبل

فلانه لا تعدد ميل فيه بل ليس له الا ميل واحد مستمر من بداية

المسافة الى نهايتها مقتض لحركة كذلك فلا سكون له اصلا

واما الحبة وان حصل فيها الميلان لكنهما ليسا في آنين متغائرين

ليكون ما بينهما زمان السكون بل هما مجتمعان في آن الملاقاة

لعدم تنافيهما لذاتية احدهما وهو الميل الصاعد وعرضية الآخر

وهو الميل الهابط الحاصل فيه من جهة الجبل كالحجر المرفوع

المرفوع الى فوق يحس منه الرافع ميلاً هابطاً هو ميله الذاتي الطبيعي
ويحس منه من وضع يده عليه في تلك الحالة ميلاً صاعداً هو ميله
العرضي الحاصل له من جهة الرافع هذا ما تلخص لديّ في هذه
المسئلة من التحقيق بعد ما اتفق لي فيها من امعان النظر
بمعاونة التوفيق لم آل فيها معاناة السهر حتى قضيت من حق تحقيقها
الوطر رجاء ان يدخر لي بذلك اجر جزيل يوم الحساب او ذكر
جميل فيما بين الاعقاب قال فصل في ان الفلك متحرك بالارادة
اقول نريد ان نثبت ان حركة الفلك حركة ارادية صادرة عن
النفس الفلكية بارادتها حسب صدور الحركات عنا بارادتنا
والبرهان عليه ان حركة الفلك ذاتية اذ قد تبين ان الفلك في
طبعه ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة فلو كانت حركته الموجودة
على الدوام عرضية لزم دوام سكونه بحسب الذات وتعطلت الطبيعة
الفلكية وانه محال فثبت انها ذاتية والحركة الذاتية اما طبيعية او
قسرية او ارادية ولا سبيل الى كونها طبيعية او قسرية فتعين كونها
ارادية اما انه لا سبيل الى كونها طبيعية فلان حركة الفلك ليست بطبيعية
اما الصغرى فقد مر بيانها واما الكبرى فلان الحركة الطبيعية
هرب عن الحالة المنافرة وطلب للحالة الملائمة اذ لا نعني بالحركة
الطبيعية الا هذا ولا شيء من الحركة المستديرة كذلك اما انها
ليست هرباً عن الحالة المنافرة فلان كل نقطة او وضع يترك
الجسم بحركته المستديرة يطلبه بها فلو كان ترك الجسم اياه هرباً
عنه بالطبع كان طلبه اياه ايضاً بالطبع فيلزم ان يكون المهروب

المهروب عنه بالطبع مطلوباً بالطبع وانه محال واما انها ليست
طلباً للحالة الملائمة فلان طلب الحالة الملائمة يوجب سكون الجسم
عند وصوله اليها والحركة المستديرة التي للفلك لا توجب السكون
عند وضع ما من الاوضاع الممكنة له في تمام الدورة والا لوجب
السكون قبل تمام الدورة او عنده وليس كذلك فثبت ان
حركة الفلك ليست طبيعية فلئن قيل قد ثبت ان الفلك في
طبعه ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة والحركة الحاصلة بالميل
الطبيعي لا بد ان تكون طبيعية قلنا لا نسلم كونها طبيعية وانما
تكون طبيعية ان لو كانت الطبيعة مع ما تقتضيه من الميل كافية
في حصول الحركة موجبة لها وهو ممنوع اذ من الجائز ان تكون
اقتضاء الطبيعة مع الميل للحركة موقوفاً على انضمام الارادة
فتكون الحركة ارادية لعدم حصولها الا بالارادة واما انه لا سبيل
الى كونها قسرية فلان الحركة القسرية هي الحركة المخالفة للحركة
الطبيعية والحركة المخالفة للحركة الطبيعية انما توجد ان لو وجدت
حركة طبيعية واذ قد تبين ان الفلك ليس له حركة طبيعية فلا
يكون له حركة قسرية هذا ما ذكره المصنف في هذا الموضع
والذي ذكره في بحث الحركة هو ان الحركة القسرية هي الحركة الحاصلة
بقوة مستفادة من خارج وهذا المفهوم اعم من ان يكون
لطبيعة الجسم المتحرك مقتضى من حركة او ميل او لا يكون وعلى
تقدير ان يكون لها مقتضى فالمفهوم المذكور اعم من ان يكون
ميله المستفاد من الفاعل الخارجي والميل المقتضى للطبيعة

مستديرة ولا شيء من الحركة الطبيعية بمستديرة فلا شيء من حركة الفلك ح

يعني الهيئة التي حصلت للجسم بسبب نسبة بعض اجزائه الى بعض

ميلا واحدا بان يقتضي الطبعة حصول ذلك الميل بالقوة
والفاعل الخارجي يوجده بالفعل او ميلين متغايرين متوافقين
او متخالفين فان اعتبر عموم هذا المفهوم حتى يكون الاقسام
المحتملة للمفهوم المذكور كلها من الحركة القسرية لم يصح قوله لان القسر
على خلاف الطبع وان اعتبر في مفهوم الحركة القسرية ان تكون على
خلاف مقتضى الطبيعة بطل انحصار الحركة الذاتية في اقسامها
الثلثة الطبيعية والقسرية والارادية لانها تخرج عنها المحتملات
الباقية للمفهوم المذكور اعني الحركة بالقوة الخارجية التي لا تكون
للطبيعة فيها مقتضى والتي لا تغاير مقتضى الطبيعة والتي تغايره
ولا تخالفه اما خروجها عن الطبيعية والارادية فظاهر واما
خروجها عن القسرية فلعدم اشتمالها على ما اعتبر في القسرية
من مخالفة الطبع والحاصل ان الدليل المذكور على امتناع
قسرية حركة الفلك غير صحيح لابتنائه على ان الحركة الذاتية منحصرة
في الاقسام الثلثة وعلى ان القسر على خلاف الطبع وهما
المقدمتان لا تجتمعان على الصدق لتنافيهما على ما تبين فلا
يصح ما يبتني عليهما معا من الدليل **قال** فصل في القوة
المحركة للفلك **اقول** لما ثبت ان حركة الفلك ارادية حاول
البحث عن مبدا هذه الحركة فقال القوة المحركة للفلك يجب
ان يكون مجردة عن المادة اي المبدا الصادر عنه هذا التحريك
الارادي نفس مجردة عن المادة ذات ارادة كلية متعلقة
بجرم الفلك تعلق التدبير والتصرف حسب تعلق النفس

النفس الناطقة ببدن الانسان وذلك لان القوة المحركة
للفلك تقوى على افعال غير متناهية ولا شيء من القوى الجسمانية
كذلك فلا شيء من القوة المحركة للفلك بقوة جسمانية فهي اذن
نفس مجردة اذ العقل لا يباشر تحريك الاجسام بالارادة لما
ثبت عندهم ان العقل كامل لا نقص له قط والمباشر للتحريك
الارادي ناقص مستكمل اما الصغرى فلما مر من دوام حركة
الفلك واما الكبرى فلان القوة الجسمانية قابلة للتجزي اذ
المراد بالقوة الجسمانية الصورة النوعية الحالة في مادة الجسم
السارية فيها بحسب حلول الصورة المقدارية وسريانها فيها
فاذا فرض انقسام الجسم بحسب صورته المقدارية الى اجزاء
مقدارية لزم انقسام صورته النوعية السارية فيه ايضا الى اجزاء
مقدارية هي صور نوعية لاجزاء الجسم لا محالة لا يقال هذا
منقوض بالقوى النباتية والحيوانية الحالة في الاجسام
المركبة المسماة بالاجسام الآلية فانها لا تنقسم بانقسام تلك
الاجسام الى بسائطها التي تألفت هي منها لضرورة ان
البسائط لها صور نوعية مخالفة بالحقيقة لصور المركبات
التي هي تلك القوى لانا نقول الكلام في قوى الجسمانية
لاجسام بسيطة لها اجزاء مقدارية متشابهة مساوية للكل في
الحقيقة وهذه الاجزاء لا بد ان تكون صورها النوعية متشابهة
مساوية للصورة النوعية التي للكل في الحقيقة ابعاضا مقدارية
منها والا لما كانت تلك الاجزاء مساوية للكل في الحقيقة

ولا تلك الاجسام ببسيطة فاما الاجسام المركبة الحاملة لقواها
القائمة عليها بعد التركيب فبسائطها ليست اجزاء مقدارية
متشابهة مساوية للمركب في الحقيقة حتى تكون صورها النوعية
ايضا كذلك بل هي اجزاء ماهيته هي اجسام مختلفة مخالفة لتلك
الاجسام المركبة في الحقيقة فيكون صورها النوعية ايضا مختلفة
مخالفة للصور النوعية التي للمركبات القائمة بكليتها الى صورها
النوعية فظهر الفرق واندفع النقض واذ قد ثبت ان القوة
الجسمانية قابلة للتجزي فنقول وكل ما يقبل التجزي من القوى
فان الجزء منه يقوى على بعض ما يقوى عليه الكل اذ لو لم يكن
كذلك فاما ان لا يقوى الجزء على شيء اصلا فيلزم ان لا يكون جزء
القوة قوة فلا يكون الجزء مساويا للكل في الحقيقة وقد بينا انه
كذلك هذا خلف او يقوى على مثل ما يقوى عليه الكل فيلزم مساواة
الجزء الكل في التاثير وهذا خلف فان قيل كون الجزء من القوة
يقوى على بعض ما يقوى كل القوة ان كان بالنسبة الى
كل الجسم نختار ان الجزء من القوة بالنسبة الى كل الجسم لا يقوى على
شيء اصلا ولا نسلم انه يلزم ان لا يكون جزء القوة قوة وانما يلزم
ذلك ان لو لم يقو على شيء بالنسبة الى جزء الجسم الذي هو حال فيه
وهو ممنوع وان كان بالنسبة الى جزء الجسم نختار ان الجزء من
القوة بالنسبة الى جزء الجسم يقوى على مثل ما يقوى عليه الكل
بالنسبة الى الكل ولا نسلم لزوم مساواة الجزء الكل وانما يلزم ذلك
ان لو كان تاثير الجزء في الكل كالكل وليس كذلك قلنا قد سبق ان

في الحقيقة فلا يلزم من انقسام المركبات اليها انقسام القوى الحالة في تلك المركبات صح

ايضا صح

ان الكلام في الاجسام البسيطة المتشابهة الاجزاء التي لا تعاوق
فيها لطبائعها في التحريك لا في الاجسام المركبة التي يعاوق فيها
طبائع البسائط لقواها المركبة ولهذا يحصل للحيوان الاعياء في
حركاتها الارادية الصادرة عن نفسه الحيوانية فلا تفاوت بين
تاثير جزء القوة في جزء الجسم البسيط وبين تاثير كلها في كله بحسب صغر
الجسم وكبره لعدم المعاوقة وانما التفاوت بينهما بحسب قوة القوة
وضعفها فان كل القوة لاشتماله على الجزء والزيادة اكثر واقوى
من جزء القوة فاذن لا يجوز ان يكون تاثير جزء القوة في جزء الجسم
مثل تاثير كلها في كله لاستلزامه ما لا يجوز من مساواة الاضعف
للاقوى فثبت ان القوة الجسمانية يقوى الجزء منها على بعض ما
يقوى عليه كلها ومتى كان كذلك لا يقوى القوة الجسمانية على
غير المتناهي من الافعال لان الجزء منها حينئذ اما ان يقوى
على غير المتناهي او على المتناهي والاول باطل لان الجزء متى
قوي على ما لا يتناهى من مبدا معين والكل يقوى من ذلك
المبدا على اكثر مما يقوى عليه الجزء لزم الزيادة على غير المتناهي
المتسق النظام في جهة عدم تناهيه وانه محال فتعين ان يقوى
الجزء على المتناهي من الافعال وكذلك سائر الاجزاء فيلزم ان يقوى
الكل ايضا على المتناهي لان انضمام المتناهي الى المتناهي لا يوجب
اللاتناهي فان قيل لا نسلم ان انضمام المتناهي الى المتناهي
لا يوجب اللاتناهي وانما لا يوجب ان لو كان الانضمام مرارا
متناهية وهو ممنوع اذ القوة ههنا بسبب انها قابلة للانقسام الى

غير النهاية كالجسم لها قوة اجزاء فرضية غير متناهية لكل واحد منها اثر
متناه فاذا انضمت الآثار بعضها الى بعض بحسب انضمام الاجزاء
بعضها الى بعض مرارا غير متناهية بعدد الاجزاء الغير المتناهية
حصلت من تلك الانضمامات الغير المتناهية آثار غير متناهية
بالضرورة قلنا الاجزاء الفرضية الغير المتناهية للقوة ليس كلها
مما يقوى على اثر لان الانقسام الى غير النهاية مما يؤول بالاخرة
الى اجزاء في غاية الصغر بحيث لا ينقسم شيء منها بحسب الخارج
والضعيف م
وان انقسم بحسب الوهم والفرض لكن الاجزاء الوهمية او الفرضية
لعدمها في الخارج لا اثر لها قطعا فالاجزاء الممكنة الوجود في
الخارج التي لها اثر متناهية بحسب العدد ولكل واحد منها اثر
متناه فانضمام تلك الآثار المتناهية بعضها الى بعض بحسب
انضمام الاجزاء بعضها الى بعض مرارا متناهية بعدد الاجزاء
المتناهية لا يوجب اللاتناهي قطعا فثبت ان كل ما يقوى
عليه القوة الجسمانية فهو متناه وذا يستلزم ان القوة الجسمانية
لا تقوى على غير المتناهي وهي كبرى القياس فثبت تمام البرهان
على المطلوب واما فائدة تقييد الغير المتناهي بالمتسق النظام
في قوله فيلزم الزيادة على الغير المتناهي المتسق النظام فقال
فيها بعض المتصدين لشرح هذا المختصر ولعله انما قيد غير
المتناهي بالمتسق النظام لان الزيادة على غير المتناهي اذا لم
يكن الانتظام متسقا غير مستحيلة كالشهور والسنين الماضية
فانهما غير متناهيتين مع ان الشهور اكثر من السنين ولذا حكم

حكم الالوف المضاعفة والمآت المضاعفة الى غير النهاية
هذا كلامه بعبارته وفيه من الابهام ما لا يخفى على المحصل
اذ من الواجب على هذا القائل ان يبين معنى اتساق
النظام ويبين انه حاصل في الحركات الفلكية دون
الشهور والسنين والمآت والالوف المضاعفة ويبين
وجه الاستحالة في الزيادة على الغير المتناهي المتسق وعدمها
في الزيادة على الغير المتناهي الغير المتسق لان هذه الامور
غير بينة في انفسها فيفتقر الى البيان لا محالة ولم يبين شيئا
منها بل الفرق بين الحركات الفلكية وبين الشهور والسنين
التي هي مقادير لها باتساق النظام في الاولى وعدمه في
الثانية غير مستقيم لتطابقهما على ما هو المشهور بين القوم
القوم
ولمن حاول تصحيح كلام هذا القائل ان يقول المراد بكون
غير المتناهي متسق النظام ان يكون امتدادا واحدا ذا
اجزاء مفروضة متصلة الحدود والزيادة على الغير المتناهي
المتسق النظام بهذا المعنى بينة الاستحالة ولا شك ان
الحركات الفلكية الغير المتناهية متسقة النظام بهذا المعنى
فيمتنع الزيادة عليها واما الشهور والسنون مجموعهما وان
كان زمانا واحدا مطابقا للحركة الفلكية الغير المتناهية
متصلا حسب اتصالها الا ان عروض العدد لاجزائه المفروضة
بحسب الاعتبار صيرهما شهورا وسنين متعددة واخرجهما
عن الاتصال والاتساق والزيادة على العدد الغير

المتناهي العارض للاجزاء المفروضة للامتداد الواحد
المتصل الغير المتناهي غير مستحيلة لان هذا الامتداد قابل
للتجزية الى غير النهاية فاذا فرض فيه اجزاء غير متناهية
بمقدار واحد معين وحصل بهذا الاعتبار عدد غير متناه
كالسنين في الزمان مثلا امكن ان يجزئ كل واحد من
احاد هذا العدد بمقدار آخر انقص من الاول ويحصل
عدد آخر غير متناه اكثر من الاول لا محالة لصيرورة كل واحد
من احاد العدد الاول عددا مشتملا على عدة احاد من
العدد الثاني كالشهور في الزمان وكذا في الالوف
مع المئات ولو اعتبرنا في الحركة مثل ما اعتبر في الزمان
وترك الاتساق المذكور منها لامكنت الزيادة على الغير
المتناهي في الحركة ايضا فتبين بهذا التقرير ما ابهمه هذا
القائل ووضح الفرق بين الحركة وبين الشهور والسنين
والمئات والالوف المتضاعفة ويمكن ان يكون المراد
باتساق النظام عدم الانقطاع ويعني بالزيادة على الغير
المتناهي العديم الانقطاع الزيادة عليه في جهة عدم تناهيه
وذلك لازم فيما نحن فيه لفرض وقوع التحريكين من مبداء
واحد ويكون هذا القيد احترازا عن الزيادة على الغير المتناهي
في جهة التناهي فانها غير ~~الغير المتناهي~~ مستحيلة بل واقعة
كسلسلتين من الحوادث الغير المتناهية مبتدئتين من
مبدائين مختلفين احديهما من يوم والاخرى من يوم

آخر قبل ذلك اليوم او بعده والدليل على هذا ان المصنف
لم يذكر قيد كون الزيادة في جهة عدم التناهي ولا بد من
ذكره لما ذكرنا ان الزيادة بدونه غير مستحيلة واما الاتساق
بمعنى الاتصال وان كان واجب الذكر ايضا لعدم الاستحالة
بدونه الا ان المصنف ترك ذكره لظهوره في الحركة واعترض
على هذه الحجة بانا لا نسلم ان تناهي تحريكات كل جزء من
اجزاء القوة يستلزم تناهي التحريكات الصادرة عن كلها
من حيث هو كل على اكثر من مجموع ما قوي عليه الاجزاء
واجيب عنه بجواب محصله ان نسبة آثار اجزاء القوة
الى آثار كلها كنسبة اجزاء القوة الى كلها ونسبة اجزاء القوة
الى كلها كنسبة محال الاجزاء الى محل الكل اعني نسبة
اجزاء الجسم الى الجسم فنسبة آثار اجزاء القوة الى آثار كلها
كنسبة اجزاء الجسم الى الجسم ونسبة اجزاء الجسم الى الجسم نسبة
متناه فلو كانت نسبة آثار اجزاء القوة الى آثار كلها نسبة
متناه الى غير متناه لزم ان يكون نسبة متناه الى غير متناه
نسبة متناه الى متناه وانه محال فثبت ان آثار كل القوة
متناهية كآثار الاجزاء وهو المطلوب قال فصل في
ان المحرك القريب للفلك قوة جسمانية الخ اقول لما
ثبت ان مبداء الحركة الارادية الفلكية نفس مجردة ذات
ارادة كلية اراد ان يبين ان هذه النفس المجردة لا تكفي
في صدور هذه الحركة عن الفلك بل لا بد معها من قوة

بجواز ان يقوى كل القوة من حيث هو كل

اخرى جسمانية ولا بد ههنا من تمهيد مقدمتين قبل الخوض
فى المقصود احديهما ان الحركة الارادية انما توجد بارادة تابعة
لشوق منبعث عن تصور تخيلى او توهمى او تعقلى فان الحيوان
مثلا انما يتحرك بالارادة لانه يتصور اولا شيئا ويدرك انه ملايم
او غير ملايم فينبعث من ادراك انه ملايم شوق الى طلبه بالحركة
المحصلة يسمى بالشهوة ومن ادراك انه غير ملايم شوق الى دفعه
بالحركة الدافعة يسمى بالغضب ويتبع ذلك الشوق عزم
الحركة للطلب او الدفع وهو الارادة الجازمة للقوى المحركة
المنبثة فى العضلات على تحريك الاعضاء فتحركها وثانيتهما
ان ما توجد من الحركات الارادية لكونها حركة جزئية تقتضى
ارادة جزئية تابعة لشوق جزئى فلو منبعث عن راى جزئى
فلو حصل لنا راى كلى وانبعث لنا منه شوق كلى استتبع
ارادة كلية لم يكف هذا الراى الكلى مع ما يتبعه من الشوق الكلى
والارادة الكلية فى صدور الحركة الارادية الجزئية منا بل لا
بد ان تتخصص كل واحد منها وتصير جزئيا حتى يقتضى صدور
الحركة الجزئية وذلك لان الكلى نسبته الى سائر الجزئيات
على السواء فاقتضاء الارادة المتعلقة بالحركة الكلية صدور
واحد من جزئياتها دون غيره مع تساوى النسبة ترجح بلا
مرجح مثلا اذا حصل عند احد ان بذل الدرهم اى درهم كان
مستحسن جميل واشتاق الى بذل درهم ما وحصل له ارادة
بذله لم يحصل بذلك منه البذل المعين للدرهم المعين ما لم يحصل

حصل له ارادة البذل المعين التابعة للشوق الى البذل
المعين المنبعث عن اعتقاد ان البذل المعين مستحسن واذا
تمهدت هاتان المقدمتان فنقول المحرك القريب للفلك
الذى يباشر تحريكه بلا واسطة محرك آخر جسمانية حالة فى
مادة الفلك وهى صورته النوعية المسماة بالنفس المنطبعة
والبرهان عليه ان الحركة الاختيارية الصادرة عن الفلك
حركة جزئية لوجودها فى الخارج فهذه الحركة الارادية الجزئية
انما تكون بتصور لما ثبت فى المقدمة الاولى ان الحركة
الارادية انما توجد بالارادة التابعة للشوق المنبعث عن
التصور فهذا التصور الذى توجد به الحركة الفلكية اما ان
يكون كليا او جزئيا والاول باطل لما تبين فى المقدمة
الثانية ان الحركة الجزئية لا توجد بالتصور الكلى بل بالتصور
الجزئى فتعين الثانى وهو ان التصور الذى توجد به الحركة
الفلكية تصور جزئى فالمحرك القريب للفلك ذو تصورات
جزئية مقتضية لصدور التحريكات الجزئية عنه فى الفلك
وكل ما له تصور جزئى فهو جسمانى لان الصورة الجزئية
ترتسم فيه تارة وهى صغيرة واخرى كبيرة فاختلاف
الصورتين المرتسمتين فيه صغرا وكبرا اما لاختلاف حقيقتيهما
او لاختلاف ما انتزعتا عنه من الموجودات الخارجية صغرا
وكبرا او لاختلاف ما ارتسمتا فيه منه والاول باطل لان
الكلام فى صورتين متحدتين نوعا مما صورتا شئ واحد

قوة وهم

قوله فيه منه اى فى النفس المنطبعة التى لها تصور جزئى

وكذا الثاني لجواز عدم انتزاعهما عن الموجودات الخارجية
بان يكونا صورتين لامر معدوم كجبل من ياقوت فيتعين
الثالث فما ارتسم فيه الصورة الكبيرة مما له تصور جزئي
غير ما ارتسم فيه الصورة الصغيرة منه فيلزم انقسامه وكل منقسم
فهو جسماني فما له تصور جزئي من القوى فهي قوة جسمانية
فالمحرك القريب للفلك قوة جسمانية وهو المطلوب
فان قيل قد ثبت بالبرهان ان القوة الجسمانية لا تقوى
على التحريكات الغير المتناهية والنفس المنطبعة للفلك قوة
جسمانية فكيف صدرت عنها هذه التحريكات الغير المتناهية
صادرة وهل هذا الا تناقض صريح قلنا هذه التحريكات
الغير المتناهية صادرة عن النفس المنطبعة بواسطة طريان
الانفعالات الغير المتناهية عليها من النفس المجردة
والثابت بالبرهان امتناع صدور التحريكات الغير المتناهية
من القوة الجسمانية ابتداء من غير واسطة وذا لا ينافي
صدور التحريكات الغير المتناهية عنها بواسطة الانفعالات
الغير المتناهية الطارية عليها من غيرها فاندفع ما توهم من
التناقض **قال** الفن الثالث في العنصريات الخ
اقول لما فرغ عن مباحث الفلكيات شرع الآن في
البحث عن العنصريات واراد بالعنصريات العناصر وما
يحدث منها اما بتاليف كالمواليد الثلاثة او بغيره كالريح
والرعد وغيرهما على ما اعتبره في ابواب العلم الطبعي من

من الاجمال **قال** فصل في البسائط العنصرية الخ **اقول**
الاجسام البسيطة المستقيمة الحركة التي مواضعها الطبعية داخل
جوف فلك القمر يقال لها باعتبار انها اجزاء للمركبات اركان
اذ ركن الشيء هو جزؤه وباعتبار انها اصول لما يتالف منها
اسطقسات وعناصر لان الاسطقس هو الاصل بلغة اليونان
وكذا العنصر بلغة العرب الا ان اطلاق الاسطقسات عليها
باعتبار ان المركبات تتالف منها واطلاق العناصر باعتبار
انها تنحل اليها فلوحظ في اطلاق لفظ الاسطقس معنى الكون
وفي اطلاق لفظ العنصر معنى الفساد ولها احكام وقد وضع
المصنف هذا الفصل لبيان جملة منها وهي خمسة احكام
الاول انها لا تخلو منحصرة في انواع اربعة وهي الارض والماء
والهواء والنار وذلك لانها لا تخلو عن الكيفيات الاربع
الفعليتين اعني الحرارة والبرودة والانفعاليتين اعني
الرطوبة واليبوسة فالبسيط العنصري اما حار او بارد واياما
كان فهو اما رطب او يابس فالحار اليابس هو النار والحار
الرطب هو الهواء والبارد الرطب هو الماء والبارد اليابس
هو الارض وهذا التقسيم باعتبار الكيفية وباعتبار الحركة
ينقسم الى الخفيف والثقيل لانه اما ان يكون اكثر حركته الى
جهة السفل وهو الثقيل والخفيف ان كان جميع حركته
الى الفوق فخفيف مطلق وهو النار والا فبالاضافة وهو
الهواء وكذا الثقيل ان كان جميع حركته الى السفل فثقيل

مطلقٌ وهو الارض والاخف بالاضافة وهو الماء الثاني انها
متخالفة بحسب الصور النوعية لكل اثنين منها صورتان مختلفتا ن
بالحقيقة اذ لو اشترك اثنان منها في الصورة النوعية لاشتركا
في اقتضاء الحيز فيشغل كل منها بطبعه حيز الآخر والمشاهدة
تكذب هذا فانها تدل على ان كل واحد منها يهرب بطبعه عن حيز
غيره الثالث انها قابلة للكون والفساد وقد بيّنا معنى الكون
والفساد في الفن الثاني والاقسام الممكنة بحسب العقل
للكون والفساد اثنا عشر لان التركيبات الثنائية من العناصر
الاربعة ستة وفي كل تركيب ثنائي قسمان من الكون والفساد
انقلاب هذا ذاك وعكسه والحاصل من ضرب الاثنين
في الستة اثنا عشر لكن بسبب ان الاطراف لا يتكون بعضها
من بعض بلا واسطة لم يدخل الاقسام الستة الحاصلة من
ثلثة ثنائيات وهي النار مع الماء ومع الارض والهواء مع
الارض تحت الوقوع وبقيت الستة الحاصلة من ثنائيات
ثلثة حصل كل منها من عنصرين متجاورين داخلة تحت
الوقوع والمصنف اشار الى وقوع هذه الاقسام الستة في
ستة امثلة اوردها على سبيل التعليل لقبول العناصر الكون
والفساد اثنان منها بين الماء والارض واثنان بين الهواء
والماء واثنان بين النار والهواء اما اللذان بين الماء والارض
فاحدهما ان الماء ينقلب حجرا فان مياه بعض العيون بعد
ما تخرج من منابعها وهي مياه جارية مشروبة تصير حجرا صلدا و

وليس تكون الحجر منها بسبب ان فيها اجزاء ارضية انعقدت
حجرا بعدما ذهب عنها الماء بالتبخير او التنضيب اما اولا
فلان الزمان الذي يجتمع فيه الماء في موضع ويتحجر فيه زمان في
غاية القصر لا يمكن ان يذهب تلك المياه الكثيرة في اضعاف
ذلك الزمان بالتبخير واما ثانيا فلان تلك المياه مياه صافية
في الحس لا يحس فيها كدورة ارضية فلو كانت فيها اجزاء
ارضية غير محسوسة فهي في غاية القلة فلو كانت تلك الاحجار
متكونة من تلك الاجزاء الارضية للزم ان تكون من مياه
كثيرة حجرا حجمه في غاية الصغر وليس كذلك اذ لا يحس تفاوت
كثيرة بين تلك المياه وبين الاحجار المتكونة منها بحسب الحجم
وثانيهما ان بعض الاحجار الصلبة تنقلب بالحيل مياها
سيالة كما يفعله طلاب الاكسير فان من اعمالهم الاكسيرية انهم
يحلون بعض الاجساد الصلبة الحجرية بانواع من الحيل بحيث
تذوب ذوبان الملح في الماء واما اللذان بين الماء والهواء
فاحدهما ان الهواء تنقلب ماء في قلل الجبال بواسطة برد
نصيبه هناك فانه كثيرا ما نشاهد فيها سحبا ماطرة من غير
ان تنساق اليها من موضع آخر فليس ذلك السحاب والمطر
الا هواء انقلب بالبرد سحابا ثم مطرا لا يقال لو كان البرد
سببا لانقلاب الهواء ماء لتتابعت الثلوج في فصل الشتاء
الى انقضائه اذ البرد يزداد بنزول الثلج فيزداد الانقلاب
بازدياد البرد وتتابع الثلوج الى ان ينقضي الشتاء فينقطع

الثلج فيزداد الانقلاب بازدياد البرد وتتابع الثلوج بزوال
البرد والانقلاب لانا نقول هذا انما يلزم ان لو كان البرد علة
تامة للانقلاب ولم ندع ذلك بل المدعى ان الانقلاب لا
يحصل بدون البرد داخل في العلة التامة لحصوله فكلما حصل
الانقلاب كان للبرد دخل في حصوله البتة ومتى لم يحصل
الانقلاب مع وجود البرد كان ذلك لفقد شرط او وجود مانع
ولا ينافي هذا كون البرد جزءا من العلة التامة للانقلاب
وثانيهما ان الماء ينقلب هواء بتسخين الشمس او النار اياه
فان البخار المتصاعد من الماء المسخن اجزاء هوائية متكونة
من الماء مستصحبة للاجزاء المائية اللطيفة المختلطة بها واما
اللذان بين النار والهواء فاحدهما ان الهواء ينقلب نارا
في كور الحدادين فانه اذا الح النفخ على الكور وسد الطرق
التي يدخل منها الهواء الجديد يحدث فيه نار من غير نار تكون فيه
وثانيهما ان النار تنقلب هواء كما نشاهده في المصباح فان شعلة
نار المصباح اصلها المتشبث بالفتيلة نار شفافة ليس لها ظل
لقربها الى البساطة وما فوقه الى راس الشعلة نار يقع لها ظل
لكثافتها الحاصلة من اختلاطها بالاجزاء الدخانية ويزداد
كثافتها بحسب تباعدها من النار الشفافة لانتقاص الاجزاء
النارية فيها شيئا فشيئا بانقلابها هواء الى ان يبلغ الى راس
الشعلة فتضمحل الاجزاء النارية بالكلية وتبقى الدخانية الصرفة
اذ لو كانت النارية باقية فوق راس الشعلة مع الاجزاء

وان البرد صح

الاجزاء الدخانية لكان لها اشتعال مرئي مثل ما كان تحتها
ولاحترقت سقف البيوت عند وصول تلك الاجزاء
الدخانية اليها واللازمان باطلان فكذا الملزوم ووقوع
الكون والفساد في مدة يدل على اشتراكها في الهيولى اذ لولاه
لكان الكون والفساد انقلاب الحقيقة وانه محال الرابع ان
الكيفيات الحاصلة لها امور زائدة على صورها النوعية
مغايرة لها وذلك لانها تستحيل في الكيفيات فيزول عنها
بعض الكيفيات ويحدث فيها بعض آخر كتسخن الماء بعد
البرودة وعكسه مع بقاء صورها النوعية بحالها في كلتا
الحالتين فلولا المغايرة للزم اجتماع وجود الشيء وعدمه
في حالة واحدة وانه ظاهر البطلان واعترض على هذا بان
الصورة النارية تزول عند زوال الحرارة وكذا الصورة المائية
والارضية تزولان عند زوال السيلان والجمود فلا يصح
قولكم ان الكيفية تزول مع بقاء الصورة النوعية
واجيب عنه بان زوال الصورة النوعية عند زوال
الكيفيات في الصور المذكورة ان ادعي مطلقا فهو غير مسلم اذ
حالة التركيب ليس كذلك وان ادعي في حالة البساطة
فمسلم لكنه لا ينافي ما اثبتناه من زوال الكيفية مع بقاء
الصورة النوعية في الجملة وهذا الجواب انما يكون موجها
ان لو اورد الاعتراض بطريق المعارضة بان يقال ما ذكرتم
من الدليل على المقدمة القائلة بان الكيفية تزول مع بقاء

الصورة وان دل على ثبوتها لكن عندنا ما ينفيها وهو ان
الصورة لا تبقى بزوال الكيفية في الامثلة المذكورة والجواب
المذكور هو انكم ان ادعيتم الدائمة فهي ممنوعة اذ الدوام
لا يثبت بثبوت الحكم في بعض الصور وان ادعيتم المطلقة
فهي مسلمة لكنها لا تنافي ما ادعيناه من المطلقة اذ المطلقتان
لا تتنافيان اما لو اورد بطريق المناقضة بان يقال لا نسلم
ان الكيفية تزول مع بقاء الصورة ويذكر الامثلة سندا للمنع
فالجواب غير موجه لكونه كلاما على السند بل الجواب عنه
حينئذ هو ان يقال المدعى هو الاطلاق في المقدمة المذكورة
والمنع مندفع عنها لقيام الحجة عليها بما ذكرنا من المثال
وما ذكرتم من الامثلة لا يصلح سندا للمنع لعدم استلزامه
اياه وانما يستلزم المنع لو كان منافيا للممنوع وليس كذلك لما
ذكرنا ان المطلقتين لا تتنافيان والمنع انما يرد على الدوام
ونحن ما ادعيناه الخامس انها اذا اجتمعت اجزاؤها
المتصغرة وامتزجت بحيث لا يحس امتيازها بحسب الوضع
وتفاعلت بقواها المتضادة وانكسرت بالتفاعل سورة
كيفياتها المتضادة حصلت من ذلك التفاعل والانكسار
كيفية واحدة متوسطة بين تلك الكيفيات المتضادة
متشابهة في الاجزاء المقارنة للمركب وتسمى هذه الكيفية
المتوسطة بالمزاج وليس المراد بتضاد الكيفيات التضاد
الحقيقي الذي اعتبر في مفهومه ان يكون بين المتضادين غاية

كما في الصورة النارية والمائية والارضية

غاية الخلاف بل المراد به مجرد عدم الاجتماع على موضوع
واحد والا لم يكن التعريف المذكور للمزاج جامعا لعدم
تناوله المزاج الثاني الحاصل من امتزاج مركبات لها
امزجة اولا اذ الانكسار الواقع فيه بين تلك الامزجة
وليس بينها غاية الخلاف والمراد بالتوسط بين الكيفيات
ان تعد من كل منها بالقياس الى مقابله فيكون بحيث تستسخن
بالقياس الى البارد وتستبرد بالقياس الى الحار وهكذا في
الرطوبة واليبوسة والمراد بتشابه تلك الكيفية في اجزاء
المركب ان لا تكون تلك الكيفية في بعض الاجزاء اقوى منها
في البعض الآخر بل تكون في جميع الاجزاء على حد واحد
من القوة فان قيل المراد بالقوى في قوله وتفعل بعضها
في بعض بقواها المتضادة ان كان هو الصور النوعية لم يصح
وصفها بالتضاد لان الصور النوعية جواهر والجواهر لا توصف
بالتضاد لان التعاقب على الموضوع معتبر في مفهوم التضاد
والمتعاقب على الموضوع انما هو العرض لا الجوهر وان كان
هو الكيفيات فاسناد الفعل والتاثير اليها يوجب كون
الكيفية الواحدة فاعلا ومنفعلا بالنسبة الى ما يقابلها اما
دفعة فيلزم كون الشيء الواحد بالنسبة الى شيء واحد فاعلا
ومنفعلا في حالة واحدة وانه محال او على التعاقب فيلزم
صيرورة ما هو غالب مغلوبا من مغلوبه وبالعكس وهو ايضا
محال قلنا المراد بالقوى اما الصور النوعية والمراد بكون

العنصر فاعلاً بالصورة فاعلية الصورة كما يقال هذا البناء
محكم باساسه وانما المراد محكم اساسه وصح اتصافها بالتضاد
اما لان المراد به التخالف لا التضاد الحقيقي او لانه يجوز من
باب وصف الشيء بصفة ما هو من سببه اي بقوامها المتضادة
كيفياتها واما الكيفيات ويكون الباء في بقواها المتضادة
حينئذٍ للسببية ويكون المعنى على هذا التقدير ان العناصر عند
الامتزاج يفعل بعضها اي صور بعضها في بعض بواسطة
الكيفيات فان الصورة النارية مثلاً تؤثر بواسطة كيفية
الحرارة في الماء والصورة المائية تؤثر بواسطة البرودة في
النار فالفاعل هو الصورة النوعية والمنفعل في النظر
انه هو الكيفية وبامعان النظر ينكشف ان المنفعل اولاً هو
المادة ثم الكيفية بواسطة المادة وان صورة كل من العناصر
تفعل بواسطة اصل الكيفية في مادة الآخر بازالة سورة
عنها فتامل في هذا التحقيق حق التامل اذ به تندفع الشبهات
في الباب والله الموفق لسلوك محجة الصواب **قال**
فصل في كائنات الجو الخ **اقول** المراد بكائنات الجو ما
يحدث من العناصر بغير تركيب وتسميتها بكائنات الجو اما
لان اكثر هذه الاشياء تحدث في الجو العالي او لانها انما
تحدث بما تأثير ما في جانب الجو من العلويات ولما كانت
الاشياء المبحوث عنها في هذا الفصل كلها متكونة من
بخار او دخان كان بالحري ان نشتغل اولاً ببيان ماهيتهما

ماهيتهما فنقول اشعة الكواكب وغيرها من المسخنات
اذا اثرت في مياه صادفتها في بعض المواضع استحال بعض
تلك المياه بتسخينها اجزاء هوائية تتصاعد بحسب اقتضائها نحو فوقها
مختلطة بالاجزاء اللطيفة المائية اختلاطاً يرتفع به الامتياز
الوضعي عن تلك المختلطات فهذه المتصاعدات من الاجزاء
الهوائية المتكونة عن الماء المختلطة بالاجزاء المائية اللطيفة
هي البخار واذا وقعت هذه المسخنات على بعض المواضع
الغائرة واحدثت لشدة التسخين هناك اجزاء نارية فتصاعد
تلك الاجزاء النارية اجساماً ما قابلة للاحتراق تشبثت بها
واحدثت منها بالاحراق اجزاء هوائية تتصاعد مختلطة
باجزاء ارضية لطيفة هبائية انفصلت عن تلك الاجسام
فهذه الاجزاء الهوائية المتصاعدة مختلطة بالاجزاء الارضية
اللطيفة هي الدخان وههنا مقدمة اخرى لا بد من تقديمها
وهي ان كرة الهواء بسبب ان ما قرب منها الى كرة الارض
والماء يختلط باجزاء ارضية ومائية ترتفع عنهما البخار والدخان
وان ما بعد منها عنهما صاف عن ذلك الاختلاط انقسمت
الى كرتين احاطت احديهما بالاخرى الاولى المحيطة هواء
شفاف صاف عن شوب الكثافة التي تحصل من اختلاط
الارضية والمائية والثانية المحاطة حصلت لها
بالاختلاط المذكور كثافة تقبل بها النور والظلمة وتسمى بهذا
الاعتبار كرة الليل والنهار وباعتبار اختلاطها بالابخرة

كرة البخار وباعتبار حدوث الرياح فيها كرة النسيم والمحاطة
تقتضي ببرودة ما اختلط بها من الاجزاء الارضية والمائية
ان تكون باردة الا ان انعكاس الاشعة المسخنة عن وجه
الارض يسخن منها ما قرب من كرة الارض الى حد معين
من تحتها وما فوق ذلك الحد باق على برودة تقتضيها تلك
الاجزاء الباردة فهذه الكرة الباردة من الهواء تسمى كرة الزمهرير
اذا تمهدت هذه المقدمات فاعلم ان الاشياء التي يبحث
عنها وعن اسباب حدوثها في هذا الفصل اما اشياء
حدوثها في الجو واما اشياء حدوثها في الارض اما التي
في الجو فمنها السحاب والمطر والثلج واشباهها وسبب
حدوثها ان الابخرة الحادثة في بعض الاحيان اذا ارتفعت
عن سطح الارض وتصاعدت فاما ان تصل بتصاعدها
الى كرة الزمهرير او لا فان وصلت اليها فان لم يكن البرد
هناك قويا تكاثف البخار الواصل اليها بما لها من البرد
الغير البالغ ونزل منها قطرات الماء الحاصلة من البخار
بالتكاثف نزول قطرات الماء في الحمامات من الابخرة
المتكاثفة بالبرد في اعاليها فالبخار المتكاثف بالوصول
الى كرة الزمهرير هو السحاب والقطرات النازلة هي
المطر وان كان البرد قويا فان اثر ذلك البرد القوي في
اجزاء السحاب قبل اجتماعها وصيرورتها قطرات ماء
حصل منها الثلج وان اثر فيها بعد صيرورتها قطرات بالا

بالاجتماع حصل منها البرد وان لم تصل الابخرة بالتصاعد
الى كرة الزمهرير فان كانت كثيرة غليظة لها قوام مشاهد
فربما انعقد منها سحاب ماطر ان تكاثف ببرد يصيبها
يشاهد ذلك في قلل الجبال احيانا وقد لا ينعقد بل تبقى
بخارا ملتصقا بالارض الى ان تتحلل بالتسخين وتسمى ضبابا
وان كانت رقيقة لا تشاهد لرقتها ولطافتها فاما ان تتحلل
وتنقلب بالكلية هواء وهذا القسم لم يعتبر ولم يوضع له اسم
واما ان ينزل منها اجزاء مائية رشية غير منجمدة وهي الطل
او منجمدة وهي الصقيع ومنها الرعد والبرق والصاعقة
وحدوثها بسبب ان الابخرة والادخنة اذا تصاعدتا معا
الى كرة الزمهرير وانعقدت الابخرة بالتكاثف سحابا و
الادخنة محتبسة بين السحاب مالت تلك الادخنة اما
الى العلو لبقاء سخونتها او الى السفل لاجتماع اجزائها الارضية
وعودها الى ثقلها الطبيعي بزوال السخونة وانفصال الاجزاء
الهوائية عنها فيمزق السحاب تمزيقا عنيفا يحصل منه الرعد
وان وقع اصطكاك شديد بين الدخان والسحاب اشتعلت
منه نار مثل ما يشتعل من اصطكاك الزند والحجر فان
انطفت تلك النار في الجو عقيب اشتعالها بلا تراخ
للطافتها فهي البرق وان تشبثت باجزاء ارضية مجتمعة متحصلة
من الدخان فيها دهنية او كبريتية نزلت تلك الاجزاء
لغلظها مشتعلة محرق ما يلاقيها في مسافة حركتها من

الاجسام وهي الصاعقة ومنها الريح وذكر لحدوثها اسبابا
اربعة احدها ان السحاب اذا ثقل لشدة تكاثفه بالبرد
اندفع الى جهة السفل فيحصل منه الريح اما لاجل ان السحاب
يصير نفسه ريحا بواسطة انه يتسخن بالحركة فيتحلل في
اثناء الحركة اجزاؤه المائية وتصير كله هواء متحركا وهو
الريح واما لاجل ان الهواء الملاقي له يتموج عند اندفاعه
الى جهة السفل ويسري هذا التموج فيما وقع في سمت
الاندفاع من الهواء فيحصل الريح من هذا الهواء بسريان
التموج فيه وثانيها اندفاع السحاب من جانب الى
آخر فان اندفاعه يوجب حركة الهواء الواقع في سمت
اندفاعه فيحصل منه الريح لا محالة ولم يذكر ان
الاندفاع لاي سبب يعرض للسحاب ولعل السبب
في ذلك تراكم السحب المتراكمة المختلفة القوام فيندفع
الكثيف الرقيق الى جانب حسب ما يقتضيه وضع
وقوعها وثالثها تخلخل الهواء فان الهواء الكائن في
ناحية اذا تخلخل وازداد مقداره فلا بد ان يشغل شيئا
من حيز الهواء المجاور له فيتنحى بهذا الهواء المجاور عن
حيزه ضرورة امتناع التداخل الى حيز هواء آخر مجاور
له وهكذا يسري المدافعة الى حيث يسري فيحصل الريح
ورابعها نزول الدخان بثقله وتدافع الهواء الواقع في
سمت نزوله حسب ما قلنا في نزول السحاب بعينه و

في موضع واحد وتراجعها
فيندفع ابعاضها بالتزاحم
الى الاطراف او يكون
السحب و صح

ومن الريح ضرب يقال له السموم وهو ريح محرقة قد يرى فيها
حمرة شعل النيران لاختلاطها باجزاء مشتعلة قيل انها من بقية
مادة الشهب وقد تحصل السموم بمرور الريح على ارض غلبت
عليها الحرارة فيكتسي منها حرارة معفنة محرقة تفسخ اعضاء
الحيوان بالتعفين عند الاصابة ومنها قوس قزح وسبب
الاحساس بها وقوع اجزاء رشية شفافة متقاربة غير متخللة
بالاتصال فوق الافق في مقابلة الشمس بحيث لو كانت
الشمس في الشرق من الافق ~~في مقابلة الشمس~~ كانت
تلك الاجزاء في ناحية الغرب منه او بالعكس شبيهة بالمرايا
المصقولة ينعكس عنها الاشعة الواقعة عليها لوقوعها قدام
جسم كثيف من جبل او سحاب مظلم فان الجسم الشفاف كالبلور
والزجاج يصير كالمرآة في انعكاس الاشعة عنها وحكاية
الاشباح عند وقوعها امام جسم كثيف ويكون وقوع تلك
الاجزاء الرشية على الصفة المذكورة عندما يكون الشمس
قريبة من الافق غير مرتفعة عنه جدا لان الاجزاء الرشية
الكائنة في الجو للطافتها تتحلل سريعا بادنى سخونة تصيبها
من ارتفاع الشمس ويكون تلك الاجزاء على وضع ينعكس
الشعاع البصري عن كل منها الى سطح الشمس بان ينطبق
الشعاع المنعكس من كل واحد منها على الخط المستقيم
الواصل بينه وبين الشمس بحيث ينطبق زاوية الانعكاس
المساوية لزاوية الشعاع على الزاوية التي يحيط بها الخط

المذكور مع الضلع الآخر لزاوية الانعكاس وبكون تلك الاجزاء
واقعة على هيئة الاستدارة بحيث لو اخرجنا من الشمس خطا
مستقيما الى واحد من الاجزاء وادرناه على قطر الافق المار
بدائرة ارتفاع الشمس مرّت الدائرة المرتسمة من طرفيه الكائن
عند الجزء المذكور على جميع تلك الاجزاء فاذا اتفق وجود
تلك الاجزاء على الشرايط المذكورة واستدبر الانسان
الشمس ناظرا اليها انعكست الاشعة البصرية الواقعة عليها
الى سطح الشمس فيؤدي كل منها ضوء الشمس دون شكلها
اذ لو ادى كل منها شكل الشمس لاحسّ من كل منها شكل
الشمس بتمامه كما يحس في كل من المياه الكائنة في الاواني
المتفرقة والسبب في ان كلا منها لا يؤدي شكل الشمس بل
ضوءها هو ان كل واحد من تلك الاجزاء فرض كالمرآة
الصغيرة بالنسبة الى قرص الشمس والمرآة اذا صغرت جدا
بحيث لا تحيط قاعدة الشعاع المخروطي المنعكس عنها
بسطح المرئي بل ببعض من السطح شيء خارج عنها فانها لا تحكي
شكل المرئي بل ضوءها ولونها فقط فيرى من تلك الاجزاء
لاستدارة هيئة تلاقيها قوسا من دائرة قريبة من النصف
عند قرب الشمس من الافق منتقصة عنه بحسب ارتفاعها
لانتقاص الاجزاء التي ينعكس منها الاشعة الى الشمس
من الطرفين بحسب ارتفاعها مختلفة الالوان بحسب اختلاط
ضوء الشمس مع اللون الظاهر في تلك الاجزاء اذ المرآة



المرآة الملونة لا تحكي لون المرئي كما هو بل تؤدي لونا
مركبا من لون نفسها ومن لون المرئي فان الناظر في
المرآة الملونة يرى لونه مشوبا بلون تلك المرآة يدل عليه
التجربة فهذه القوس المذكورة مع ما ذكرنا من سبب الاحساس
بها هي قوس قزح مع سببها ومنها الهالة وسببها ايضا
اجزاء رشية صقيلة غير متصلة بحيث يكون كل منها كالمرآة
الصغيرة وقعت بين الناظر والقمر فاذا نظر الناظر الى
جرم القمر وقع الشعاع المخروطي ~~والاشعة~~ الخارج عن رطوبته
الجليدية على تلك الاجزاء الرشية نفذ سهم الشعاع المخروطي
مع ما يقرب منه من الشعاع على الاستقامة ووقع على جرم
القمر فيرى بها جرم القمر وما وراء ذلك الشعاع القوي
النافذ من الشعاع المحيط به اذا وقع بعضه على هيئة الاستدارة
على ما يتساوى نسبته الى جرم القمر والحدقة من تلك الاجزاء
الرشية انعكس من تلك الاجزاء الى القمر فيؤدي كل منها
ضوء القمر دون شكله لما ذكرنا من العلة في قوس قزح
فيرى من تلك الاجزاء دائرة مضيئة محيطة بالقمر وهي
الهالة ومنها الشهاب وما يشبهه وسببها ان الدخان
المتصاعد الى كرة النار اشتعل فان كان ذلك الدخان
غير متصل بالارض وكان لطيفا ينقلب كله بعد الاشتعال
نارا شفافة فيفوت عن الحس لشفيفها ويظن انها انطفت
وهو الشهاب وان كان غليظا يبقى بعد الاشتعال بقدر



اذا وصل في تصاعده

علظة فيحدث منه الكواكب ذوات الاذناب وعلامات اُخَر
حُمرٌ وسُودٌ هائلة وان كان متصلاً بالارض نزل الاشتعال بسريانه
في اجزاء الدخان على الاتصال الى الارض نزول اشتعال
دخان السراج المنطفي عند وصوله الى شعلة سراج آخر فوقه
على الاتصال الى السراج المنطفي فيشتعل ثانياً وتسمى هذه النار
النازلة حريقاً لاحتراق الاجسام الكائنة في مواضع نزولها
بها واما التي حدوثها في الارض فالمذكور منها ههنا هو
الزلزلة وانفجار العيون اما الانفجار فسببه ان الابخرة
المتكونة تحت الارض اذا مالت الى جانب واصابت من
برد الارض ما يعقدها صارت مياهاً مختلطة باجزاء بخارية فربما
تجد تلك المياه منافذ من الارض فتخرج منها وربما انشقت
الارض عنها لكثرتها وقوتها وقوة الابخرة التي معها فان كان
لتلك المياه مدد من جهة الفواعل والقوابل بحيث كلما
نبع منها شيء حدث عقيبه منها شيء وهكذا على الاتصال
فهي العيون الجارية والا اجتمع الخارج منها في موضع غائر من
الارض غير زائد في القدر لانقطاع المدد عنه وهو العين
الراكدة واما الزلزلة فسببها ما يحتبس في الارض من بخار
او دخان او ريح كثير المقدار فيتحرك طالباً للخروج ولا يجد منفذاً
يخرج عنه اما لاستحصاف ظاهر الارض واما لغلظ المحتبس
وضيق المسام الارضية فتتحرك قطعة من الارض تحريكاً ربما
تؤدي الى انشقاق الارض فيسمع صوت هائل من انشقاقها

انشقاقها وربما يظهر من موضع الانشقاق نار محرقة او
مياه مختلطة باجزاء حمائية من الارض واعلم ان القوم لا يزعمون
انحصار اسباب الحوادث المذكورة فيما عدّ منها بل غايته
سعيهم في ذلك ذكر ما احاط به علمهم من الاسباب سوى ما ذكروه
وكيف لا وقد ذكر بعضهم لبعض تلك الحوادث اسباباً غير ما
هو المشهور فيما بينهم بل يمكن ان يكون لها من الاسباب
ما لا يفي بدركه العقول البشرية الموصوفة بالقصور وانما يحيط
بكنهه من هو عليم بذات الصدور قال فصل في المعادن
اقول كل جسم مركب من العناصر فمن شأن صورته النوعية
حفظ تركيبه بمنعها اجزاءه العنصرية المتداعية بطباعها الى
الانفكاك عنه فان لم يصدر عنها اثر في المركب سوى الحفظ
المذكور فهي الصورة المعدنية والجسم المركب المتنوع بها معدن
وان صدر عنها مع الحفظ التغذية والتنمية لا غير فهي النفس
النباتية والجسم المتنوع بها نبات وان صدر عنها الحس
والحركة الارادية مع ما يصدر من النفس النباتية فهي
النفس الحيوانية والجسم المتنوع بها حيوان والحيوان ان
تعلق به نفس مجردة هي مصدر للنطق وادراك الكليات
فهو الانسان والا فهو الحيوان الاعجم واعترض على هذا
التقسيم بان المرجان له نماء كنماء الاشجار مع انه عدّ من المعادن
وكذا النخيل بل الاشجار كلها معدودة في انواع النباتات
مع ان لها حركات ارادية فان بعض الاناث من

بالحس او التجربة لا غير فمن الجائز
ان يكون لكل منها اسباب صح

النخيل تميل الى بعض الذكور منها ميلا عشقيا وتتحرك الى
جهته وكذا عروق الاشجار تميل الى جانب الماء واغصانها
تميل عن الجدار الواقع في سمت حركتها وعدم كون ازدياد
المرجان في الاقطار بطريق التنمية وكذا عدم كون حركات
الاشجار بالارادة وان كانا محتملين فليسا بمقطوع بهما
فلا يصح الجزم بكون المرجان عادما للنماء ولا بكون الشجر
عادما للحركة الارادية فلهذا غير بعضهم وجه التقسيم وقال
المركب ان تحقق كونه ذا حس وحركة ارادية فهو الحيوان
والا فان تحقق كونه ذا نماء فهو النبات والا فهو المعدن
فعلى هذا يكون المعدن اسما لمركب له صورة نوعية اثرها
الظاهر المتيقن في سائر انواعه حفظ التركيب وهو جنس
تحته انواع كثيرة يتكون كلها من الابخرة والادخنة المحتبسة
تحت الارض واختلاف تلك الانواع لاختلاف موادها
من الابخرة والادخنة كمية وكيفية واختلاف تاثير القوا
لاختلاف الاستعدادات في موادها وسائر اجزاء
العلة التامة لتكونها فهذه المواد عند التركيب ان غلب
عليها البخار تولد منها اليشم والبلور والياقوت والزيبق
والرصاص وغيرها من الجواهر الشفافة وفي عدها
الزيبق والرصاص من هذا القسم نظر اما الرصاص
فلانه من الاجساد السبعة التي تتولد من امتزاج الزيبق
والكبريت على ما سنصرح به الآن واما لانه لا شفيف فيه

فيه واما الزيبق فلانه لا شفيف فيه ايضا ولما تقرر عندهم انه
متولد من جسم مائي خالطه اجزاء كبريتية في غاية اللطافة مخالطة
شديدة بحيث لا يوجد له سطح الا وهو مغشي بغلاف من الاجزاء
الكبريتية كالقطرات المرشوشة على تراب هبائي مسحوق
غاية السحق بحيث يصير كل قطرة منها مغشاة بغلاف ترابي
يحفظها وان غلب عليها الدخان تولد منه الملح والزاج والكبريت
والنوشادر ثم من اختلاط الزيبق والكبريت على انحاء مختلفة
تتولد الاجساد السبعة المنطرقة وهي الذهب والفضة والنحاس
والحديد والرصاص والاسرب والخارصيني وهذا القدر من
الكلام ههنا كلام اجمالي اقتصر عليه المصنف وتفاصيلها
مذكورة في المطولات فمن رامها فليطلبها ثمه واعلم ان احكام
هذا الباب ليست من الاحكام التي تقام بالبراهين بل
الطريق الموصل الى العلم بها انما هو الحدس او التجربة لا غير
فصاحب التجربة او الحدس هو القاطع بهذه الاحكام واما
من دونه فقصارى امره فيها تقليد من له تجربة ووثوق بمن
اصحاب الحدس والتجربة وايرادها في كلامه على سبيل الحكاية
عنه فلهذا اقتفينا اثر المصنف في الميل الى الاختصار
والتجنب عما لا يفيد من الاكثار **قال** فصل في
النبات الخ **اقول** النبات جسم مركب له صورة نوعية
اثرها المتيقن الشامل لانواعها التنمية والتغذية مع حفظ
التركيب والمصنف عبر عنها بلفظ القوة باعتبار كونها مبداء

حيث قال وله قوة اذ
الصورة النوعية يطلق
عليها القوة ح

للفعل او الانفعال وحكم عليها بانها عديمة الشعور فهذا منه
الى التقسيم المشهور اللهم الا ان يعنى بعدم الشعور عدم تيقنه
على ما ذهب اليه اهل التحقيق وانها تصدر عنها الحركات
المختلفة وهى حركة الجسم النباتى فى الاقطار على التناسب
الطبيعى المسماة نموا والافعال المختلفة كالجذب والامساك
وغيرهما بالآلات المختلفة من الجاذبة والماسكة وغيرهما
وهذه الصورة النوعية هى النفس النباتية المعرفة بانها كمال
اول لجسم طبيعى آلى من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذى فالكمال
ما يكمل به النوع فى ذاته وهو الكمال الاول لتقدمه على النوع
ومنه الصورة النوعية لان الصورة الجسمية مع الهيولى طبيعة
جنسية ناقصة غير متحصلة انما تتحصل وتتكمل نوعا بانضمام الصورة
النوعية اليها والثانى اعنى ما يكمل به النوع فى صفاته وهو
ما يتبع النوع من العوارض هو الكمال الثانى لتاخره عن
النوع والمراد بالطبيعى ما يقابل الصناعى كاللون والطعم وبالآلى ما يكون له
قوى مختلفة هى الآلات فى صدور الافعال المختلفة عن صورته
النوعية وقوله من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذى متعلق
بقوله آلى اى آلى حصلت آليته المعينة من جهة الامور المذكورة
لا من غيرها والحصر مستفاد من القرينة الحالية لانه بصدد تمييزها
عن النفسين الحيوانية والانسانية والتمييز انما يحصل
بالحصر لاشتراك النفوس الثلث فى الامور المذكورة
فالكمال بمنزلة الجنس يتناول كل كمال وقوله اول يخرج الكمالا

اى عن الصورة النوعية للنبات

او فى صفاته والاول اعنى ما يكمل به النوع فى ذاته صح

الكمالات الثانية فان شيئا منها لا تسمى نفسا وقوله لجسم طبيعى
احتراز عن الصور الكمالية للاجسام الصناعية كالهيئة الحاصلة
للسرير وقوله آلى احتراز عن صور البسائط والمعادن وقوله
من جهة ما يتولد الخ احتراز عن النفس الحيوانية والنفس
الناطقة فحصل من ذلك ان النفس النباتية لها قوى ثلث
هى الآلات فى صدور الافعال الثلثة المذكورة من النفس
النباتية احدها الغاذية وهى آلة التغذية وثانيتها النامية
وهى آلة التنمية وثالثها المولدة وهى آلة التوليد فالغاذية
هى التى تحيل الجسم الغذائى الوارد على محلها الى جوهره وتلصقه
به فيصير ذلك الملتصق بدلا عما يتحلل من جوهر المحل بالحرارة
الغريزية والحرارة الحاصلة من الحركات التى لا محيص
عنها والنامية هى التى تجعل المحل زايدا فى اقطاره الثلثة
الطول والعرض والعمق الى ان يبلغ المحل غاية النشو
زيادة كائنة على تناسب طبيعى اى تكون الزيادات الثلث
الحاصلة فى الاقطار الثلثة على نسبة يقتضيها طبيعة المحل
فقوله فى الاقطار احتراز عن الزيادة الصناعية فانها لا
تكون فى الاقطار الثلثة لان الزيادة الصناعية فى بعض
الاقطار توجب النقصان فى بعض آخر وقوله الى ان يبلغ
غاية النشو احتراز عن السمن فان معنى هذا القيد كون
البلوغ الى غاية النشو غاية للزيادة فى الاقطار والزيادة
فى السمن ليست غايتها البلوغ الى غاية النشو فان السمن

لان الحيوان والانسان جسمان
ايضا لا من الجهة المذكورة فقط
بل الامور اخر ايضا ه

كما السمن فرضا فانه
يزيد طولا وينقص عرضا ه

قد تحصل بعد غاية النشو وذو الغاية لا تحصل بعد الغاية
وقوله على تناسب طبيعي احتراز عن الزيادة التي ليست على
المجرى الطبيعي كالورم هكذا قيل والحق ان الزيادة في
السمن ليست على التناسب الطبيعي فلا حاجة الى قوله الى
ان يبلغ غاية النشو للاحتراز عنه اللهم الا ان يقال ذكر هذا
القيد لزيادة التوضيح لا للاحتراز والمولدة هي التي تفرز من
المحل جزءا وتجعله مادة شخص آخر من نوعه بتهيئته لقبول صورة
النوع والقوة الغاذية تخدمها قوى اربع وهي الجاذبة والماسكة
والهاضمة والدافعة لان الجسم الغذائي انما يصير غذاء اذا
استحال من صورته الى صورة الجسم المغتذي فانه بدون الاستحالة
يمتنع ان يصير جزءا من المغتذي فلا بد من قوة تجذب الغذاء
الى موضع من المغتذي تحصل فيه الاستحالة وهي الجاذبة
وهذه الاستحالة لا تحصل دفعة بل في زمان لان الجسم الغذائي له
اطوار يتحرك فيها الى ان تحصل له بالآخرة صورة المغتذي فلا
بد من قوة اخرى تمسكه في موضع الاستحالة زمانا تحصل فيه
الاستحالة وهي الماسكة ولا بد من قوة اخرى تحيله
وتهيئه لقبول اثر الغاذية من التشبيه والالصاق وهي
الهاضمة والجسم الغذائي ليس بجميع اجزائه صالحا لان يصير
جزءا من المغتذي بل يفضل منه في كل دفعة ما لا يصلح ان يصير
من المغتذي وبقاء تلك الفضول في المغتذي يضر به من جهة
تضييق المكان والضغط فلا بد من قوة اخرى تدفع تلك

تلك الفضول وهي الدافعة والنامية تفعل فعلها الى آخر
سن النمو وبعد ذلك تقف عن فعلها واما الغاذية فتفعل
فعلها الى ان تعجز عنه فيؤدي الى فساد التركيب واعلم ان
من القوى النباتية قوة اخرى لم يذكرها المصنف من شانها
تصوير المادة التي تفصلها المولدة بصورة نوع المحل حتى
تحصل المتولد بالفعل والتقسيم التام ان يقال القوة النباتية
اما ان يكون فعلها لبقاء الشخص او لبقاء النوع والاولى
اما ان يكون اثرها النماء وهي النامية او الاغتذاء وحينئذ
اما ان يكون فعلها التغذية وهي الغاذية او مقدماتها من
الجذب والامساك والهضم والدفع وهي الخوادم الاربع للغاذية
والثانية اما ان يكون فعلها تحصيل مادة المتولد وهي
المولدة او تصويرها وهي المصورة **قال** فصل في
الحيوان الخ **اقول** الحيوان جسم مركب اختص من بين
المركبات بالنفس الحيوانية التي تشارك النفس النباتية
في افعالها وتمتاز عنها بادراك الجزئيات والحركة الارادية
وعرفها بانها كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما تدرك
الجزئيات وتتحرك بالارادة والقيد الاخير اعني قوله من
جهة ما تدرك الى آخره تخرج بمنطوقه النفس النباتية وبالحصر
المفهوم منه بالقرينة الحالية النفس الناطقة والكلام في
القيود الباقية هو ما ذكرناه في النفس النباتية بعينه فلا
نعيده فللنفس الحيوانية باعتبار ما تخصه من الآثار قوتان

احدیهما القوه المدرکه والاخری المحرکة اما المدرکة فهی
اما حواس ظاهرة تدرک الامور المادیة متعلقة بها او باطنة
تدرکها لا معها فالحواس الظاهره خمس الاولی حاسة السمع
وهی قوة یحملها العصب المفروش فی مقعر الصماخ من
شانها ادراک الاصوات والحروف والصوت کیفیة
تحدث فی الهواء من تموجه بسبب قرع هو امساس عنیف
او قلع هو تفریق عنیف والحرف هیئة عارضة للصوت
یتمیز بها عن صوت آخر مثله فی الحدة والثقل تمیزا فی
المسموع قوله تمیزا فی المسموع للاحتراز عن هیئة یتمیز بها
صوت عن صوت آخر مثله تمیزا لا فی المسموع کالطیب
وملائمة الطبع فان الصوت الملائم للطبع انما یتمیز عن غیره
بالوجدان لا بالسمع وهذا التعریف اورده الشیخ فی الشفاء
واعترض علیه بان الحرف لیس هو الهیئة العارضة
للصوت فقط بل هو الصوت مع الهیئة ولعل الصواب
ما ذکره المعترض اذ الصوت والحرف کلاهما مسموعان
فلو کان الحرف هی الهیئة العارضة للصوت لکان المسموع
عند سماع الحرف شیئین الحرف والصوت ولیس کذلک
لان المسموع انما هو الحرف لا غیر وهذا ظاهر عند الرجوع
الی الفطرة الثانیة حاسة البصر وهی قوة تحملها العصبتان
المجوفتان النابتتان من مقدم الدماغ المتقاطعتان علی
هیئة الصلیب المنتهیتان الی العینین من شانها ادراک

الطیب صح

ادراک الاضواء والالوان الثالثة حاسة الشم وهی قوة تحملها
الزائدتان النابتتان فی اقصی الخیشوم الشبیهتان بحلمتی الثدی
من شانها ادراک الروائح الرابعة حاسة الذوق وهی قوة
یحملها العصب المفروش علی سطح اللسان من شانها ادراک
الطعوم الخامسة حاسة اللمس وهی قوة یحملها العصب
الساری فی الجلد کله من شانها ادراک الحرارة والبرودة
والرطوبة والیبوسة والملاسة والخشونة واللین والصلابة والثقل
والخفة واللزوجة والهشاشة والحواس الباطنة ایضا خمس
الاولی الحس المشترک ومحله مقدم التجویف الاول من الدماغ
ینتهی الیه جمیع الصور المحسوسة بالحواس الظاهرة کانها عین
تنشعب منه خمسة انهار واستدل علی مغایرته للحواس الظاهرة
بان القطرة النازلة تری خطا مستقیما والنقطة الدائرة بسرعة
خطا مستدیرا ولیست رؤیة الخطین المذکورین بطریق
التخیل والتذکر لما غاب عن البصر بعد الحضور حتی یمکن
القول بانهما فی الخیال بل بطریق المشاهدة فهذان الخطان
المشاهدان لیسا فی الخارج ضرورة انه لیس فی الخارج الا
القطرة والنقطة ولا فی حاسة البصر اذ هی لا تدرک الا المقابل
فهما اذن فی قوة اخری یحصلان فیها باتصال ارتسامات صورة
القطرة والنقطة فیها عند کونهما فی حدود المسافة حسب اتصال
تلک الحدود واما القدح فی هذا الاستدلال بتجویز تلک
الارتسامات فی البصر ومنع زوال الابصار بزوال المقابلة

اتصال صح



يمنع اشتراط المقابلة في الاحساس البصري فمما لا ينبغي ان
يلتفت اليه لكونه انكارا للامر الضروري وان كان القائل به
ممن اشتهر بالفضل والحذاقة الثانية الخيال وهو قوة تحفظ
ما يدركه الحس المشترك من صور المحسوسات بعد غيبوبة المادة
بحيث يشاهدها الحس المشترك كلما التفت اليها فهو خزانة
للحس المشترك ومحله مؤخر البطن الاول واستدل على مغايرته
للحس المشترك بان الصور المحسوسة بالحس المشترك تبقى محفوظة
بعد غيبوبة المادة وذلك ظاهر يعرفه كل احد بالوجدان فههنا
قوة حافظة للصور وليست هي الحس المشترك لانه مدرك
للصور والمدرك لها لا يحفظها لان الحافظ لو كان هو المدرك
لكان الحفظ والادراك شيئا واحدا اذ ليس واحد منهما شيئا
سوى الارتسام فيدوم الادراك بدوام الحفظ ويمتنع الذهول
وليس كذلك فالحافظ للصور اذن قوة اخرى مغايرة للحس
المشترك وهي الخيال واعترض على هذا الدليل بانا لا نسلم
لزوم كون الحافظ للصور قوة فينا اذ من الجائز ان يكون
انحفاظها في بعض الاشياء الغائبة عنا ويكون تذكرنا اياها
بعد الذهول بسبب اتصالنا بذلك الغائب فانه اذا تحقق
لنا ملكة الاتصال يحصل لنا التذكر بالاتصال به واذا زالت
عنا ملكة الاتصال زال التذكر بالكلية واستمر النسيان وهذا
الاعتراض مثل الاول في السقوط فان الغائب الحافظ
للصور اما ان يكون جوهرا مفارقا او قوة جسمانية

جسمانية والاول باطل لان المفارق لا ترتسم فيه الصور
الجزئية المكتنفة بالعوارض المادية وكذا الثاني لانه لو امكن
ان ندرك شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال لامكن
ان يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير وسامعته وبطلان ذلك
لا يخفى على احد الثالثة الوهم وهي قوة محلها آخر التجويف
الاوسط من الدماغ من شانها ادراك المعاني الجزئية المتعلقة
بالمحسوسات كشجاعة زيد وسخاوته وهذه القوة هي التي
تحكم في الشاة بان الذئب مهروب عنه فيوجب ان تنفر عنه
وان الولد معطوف عليه فيوجب ان تعطف عليه وهذه
القوة حاكمة على القوى الجسمانية كلها مستخدمة اياها استخدام
العقل القوى العقلية باسرها الرابعة الحافظة وهي قوة
محلها التجويف الاخير من الدماغ من شانها حفظ ما يدركه
الوهم من المعاني الجزئية فهي خزانة للوهم كالخيال للحس
المشترك الخامسة المتصرفة وهي قوة محلها مقدم التجويف
الاوسط من الدماغ من شانها التصرف في الصور والمعاني
بالتركيب والتفصيل فتركب الصور بعضها ببعض مثل
ان تتصور انسانا ذا راسين او جناحين وتفصل بعضها
عن بعض كما اذا تصورنا انسانا عديم الراس وتركب المعاني
بعضها ببعض مثل ان تتصور صداقة زيد مع سخاوته وتركب
بعض الصور مع المعاني مثل ان تتصور سواد عمرو مع عداوته
وبياض بكر مع صداقته وهذه القوة يستعملها العقل تارة والوهم

اخرى وبالاعتبار الاول تسمى مفكرة لتصرفها في المواد الفكرية
وبالاعتبار الثاني تسمى متخيلة لتصرفها في الصور الخيالية واختصاص
القوى المذكورة بمواضعها المعينة مستفاد من اختلالها
بعروض الآفة لتلك المواضع واما القوى المحركة فاثنتان
احديهما القوة الباعثة والثانية الفاعلة اما الباعثة فهي
قوة تحمل القوة الفاعلة على تحريك الاعضاء عند ارتسام صورة
امر مطلوب او مهروب عنه في الخيال فهي ان حملتها على التحريك
طلبا لتحصيل الشيء المستلذ عند المدرك سواء كان ذلك الشيء
نافعا بالنسبة اليه في نفس الامر او ضارا تسمى قوة شهوانية
لان حملها هذا تابع للشوق الى تحصيل المستلذ المسمى شهوة
وان حملتها على التحريك طلبا لدفع الشيء المنافر عند المدرك
ضارا كان في نفس الامر او نافعا تسمى قوة غضبية لابتناء هذا
الحمل على الشوق الى دفع المنافر المسمى غضبا واما القوة الفاعلة
فهي التي تشنج العضلات مرة للتحريك الانقباضي وترخيها
اخرى للتحريك الانبساطي على حسب ما تقتضيه القوة الباعثة
قال فصل في الانسان اقول الانسان يختص من بين
المواليد بالنفس الناطقة المشاركة للنفسين النباتية والحيوانية
في افعالها الممتازة عنهما بادراك الامور الكلية وصدور الاعمال
الفكرية فلذلك عرفها بانها كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما
تدرك الامور الكلية وتفعل الافعال الفكرية فقوله من جهة ما
الى آخره يخرج النفسين عن التعريف وباقي القيود مشترك بين

بين التعريفات الثلثة من غير فرق فللنفس الناطقة باعتبار
ما تخصه من الآثار قوتان قوة عاقلة بها تدرك التصورات
والتصديقات البديهية والكسبية اي الامور التصورية
والتصديقية التي تحصل بالبديهة او الكسب وقوة عاملة
بها تحرك البدن الى الافعال الجزئية بالفكر والروية على مقتضى
آراء تخصها ومعنى قوله على مقتضى آراء تخصها ان الاعمال
الجزئية انما تصدر عن القوة العاملة بواسطة ان الانسان
يفكر فيؤدي فكره الى رأي واعتقاد يختص بعمل من الاعمال
الجزئية يقتضي صدوره عن القوة العاملة فتحرك القوة العاملة
البدن الى ايقاع هذا العمل على وفق مقتضى الرأي المذكور
مثلا اذا فكر الانسان فادى فكره الى اعتقاد ان المسافرة
الى موضع كذا يتضمن مصلحة ما اعتقادا يقتضي صدور المسافرة
عنه حركت القوة العاملة بدنه الى المسافرة على وفق مقتضى
الاعتقاد المذكور وللقوة العاقلة مراتب اي للنفس
الناطقة باعتبار قوتها العاقلة وآثارها اربع مراتب المرتبة
الاولى الحاصلة لها في مبدا الفطرة هي خلوها عن
الادراكات كلها لكن مع استعدادها لها والاتصاف
بها وتسمى هذه المرتبة عقلا هيولانيا لشبهها بالهيولى التي
هي في نفسها خالية عن الصور كلها ومستعدة لها المرتبة
الثانية ان يحصل لها علوم بديهية واستعدت بذلك لاكتساب
النظريات استعدادا قريبا وتسمى حينئذ عقلا بالملكة لما حصل

قيل المراد بالملكة الوجود
وقيل الكيفية
الراسخة

لها من ملكة الانتقال الى النظريات المرتبة الثالثة ان يصير
النظريات مخزونة عندها بتكرر الاكتساب بحيث تحصل لها ملكة
الاستحضار متى شائت من غير تجشم كسب جديد لكنها لا تشاهدها
بالفعل وتسمى حينئذ عقلا بالفعل اما لمسبوقية هذه المرتبة
بحصول النظريات بالفعل واما لتمكن النفس من استحضارها
بالفعل متى شائت المرتبة الرابعة ان تصير المعقولات
حاضرة عندها وهي تطالعها غير ذاهلة عنها وهي العقل المطلق
المستخدم لما سواها من المراتب على ما اشرنا اليه من قبل
وتسمى عقلا مستفادا لكونها مستفادة من العقل الفعال
ثم ان العقل بالملكة الذي من شانه الانتقال من البديهيات
الى النظريات ان كان في غاية القوة ذا ملكة الاتصال بعالم
الغيب بسرعة بحيث تحصل له النظريات باسرها بطريق الحدس
مستغنيا عن تحصيلها بالحركات الفكرية يسمى قوة قدسية لتقدسه
عن لوث العوائق الجسمية وقاذورات العلايق الطبيعية
هذا كلامه في النفس الناطقة ومراتبها ثم انه اورد بعد
ذلك احكاما ثلثة احدها ان القوة العاقلة مجردة اذ لو
كانت مادية لكانت ذات وضع لكنها تستحيل ان تكون
ذات وضع فاما ان لا تنقسم اصلا او تنقسم لا سبيل الى الاول
لان كل ما له وضع من الجواهر فهو منقسم على ما مر في نفي الجزء
الذي لا يتجزى ولا الى الثاني لان معقولاتها ان كانت
بسيطة يلزم انقسامها لان الحال في المنقسم لا بد وان يكون

منقسما اذ الحال في احد جزئي المحل من الحال غير الحال في
جزئه الآخر منه وفيه نظر فان الحال في المنقسم انما يكون منقسما
ان لو كان الحلول سريانيا ولا دليل عليه واما الاستدلال
بان الحال في جزئي المحل غير الحال في الجزء الآخر فليس بشيء
فان المغايرة انما تثبت ان لو ثبت انقسام الحال فاثبات
الانقسام بالمغايرة يكون مصادرة على المطلوب وان كانت
مركبة وكل مركب لا بد ان ينتهي تركيبه الى البسائط ضرورة
امتناع تركب الشيء من اجزاء غير متناهية لزم انقسام تلك
البسائط لان المركب انما يتعقل بتعقل البسائط فلئن
قيل لم لا يجوز ان يتعقل المركب ببعض خواصه اللازمة
قلنا المركب اما ان يتعقل ببسائطه او بخاصته فان تعقل
ببسائطه لزم انقسام تلك البسائط بانقسام القوة العاقلة
وان تعقل بخاصته فتلك الخاصة ان كانت بسيطة لزم
انقسامها وان كانت مركبة فاما ان تتعقل ببسائطها فيلزم
انقسامها او بخاصة اخرى ويعود الترديد فيها فاما ان تذهب
سلسلة التعقلات الى غير النهاية وهو محال او تنتهي الى
خاصة بديهية فتلك الخاصة البديهية ان كانت بسيطة لزم
انقسامها وان كانت مركبة فان عقلت بذاتها كانت متعقولة
ببسائطها ولزم انقسامها فان تعقل المركب بالذات لا
يكون الا بتعقل بسائطه وان عقلت بغيرها لم يكن هي نهاية
السلسلة وقد فرضناها نهاية لها هذا خلف وثانيها ان تعقل

مطلب في بيان مراتب النفس

والمراد بالحلول السرياني ما يكون جزء من المحل الا ان يكون جزء من الحال فيه

النفس ليس بالآلة الجسدانية اى القوة العاقلة التى للنفس
ليست قوة جسمانية اذ لو كانت القوة العاقلة جسدانية
لزم ان يعرض لها الكلال لضعف البدن عند كبر السن كما هو
حال القوى الجسمانية من مبادى الاحساسات والحركات
وليس كذلك اذ البدن وقواها يأخذ بعد الاربعين في
الانحطاط والكلال مع ان القوة العاقلة فى ذلك السن تأخذ
فى الازدياد واما الخرافة الطارية فى اواخر سن الشيخوخة
فليس لضعف القوة العاقلة بل لاستغراق النفس فى تدبير
البدن المشارف تركيبها الى الاختلال واشتغالها بذلك
الاستغراق عن تعقلاتها واعلم انه ينبغى ان تحمل القوة العاقلة
فى الحكم الاول على النفس الناطقة لا على قوتها والا لكان الحكم
الثانى تكرارا للاول ولخلا هذا المختصر من مسئلة تجرد
النفس التى هى من امهات المسائل اذ لم يتعرض لها فى
موضع آخر من المختصر وكانا قد اشرنا الى ذلك فى الحكم الاول
اشارة خفية وثالثها ان النفس حادثة بحدوث البدن
لانها لو لم تكن حادثة بحدوث البدن لكانت موجودة قبل
البدن وانه محال لانها لو كانت موجودة قبل البدن وهى
مختلفة متعددة فاختلافها وتعددها قبل البدن اما ان يكون
بالماهية او بلوازم الماهية او بعوارضها المفارقة عنها
والاقسام باسرها باطلة اما الاولان فلاشتراكها وامتناع كون
المشترك سببا للتعدد والاختلاف اما اشتراك الماهية فظاهر والا

والا لما اندرجت النفوس المتعددة فى حد واحد ضرورة امتناع
اندراج المختلفات بالماهية فى حد واحد واما اشتراك لوازم
الماهية فلاستلزام اشتراك الملزوم اشتراك اللازم اذ لولا هذا
الاستلزام لزم وجود الملزوم فى بعض الافراد بدون اللازم
وهذا ابطل الملازمة بينهما وفى هذا الكلام نظر لانا لا نسلم ان
النفوس المتعددة مندرجة تحت حد واحد وانما يصح هذا الاندراج
اذا كانت لها ماهية واحدة محدودة وهو اول المسئلة وكيف
تكون النفس محدودة وهى بسيطة عندهم والبسائط لا تحد واما
التعريفات المذكورة لها مثل التعريف المذكور ههنا وهو قولهم
النفس هى المشار اليه بانا فليست بحدود بل هى رسوم على ما
لا يخفى عند المحصل واما الثالث فلان العوارض المفارقة
انما تلحق الشئ بسبب القابل لان الماهية لذاتها لا تستحق
العوارض لان ما تستحقه الماهية لذاتها لا تنفك عن الماهية
فيكون لازما لا عارضا والقابل للنفس هو البدن لا غير فلو كان
اختلافها قبل البدن بالعوارض المفارقة لزم كونها مقارنة
للبدن قبل حدوث البدن وانه محال فثبت ان النفس لو كانت
موجودة قبل البدن لم تختلف اصلا لكنها مختلفة فلا تكون موجودة
قبل البدن فتكون حادثة بحدوث البدن وهو المطلوب فان
قيل لم لا يجوز ان يكون اختلافها بالعوارض المفارقة
الفائضة من الفاعل قلنا النفس وما يلحقها من اللوازم
والعوارض كلها فائضة من الفاعل لكن فيضان العوارض

فيه بحث لان البسيط العقلى لا يجوز تحديده وانما يثبت ان ليس له حد بخارجيه

هذا مذهب ارسطو لان افلاطون وشيعته قائلون بقدم النفس

قبل صح

المفارقة من المبداء الفياض مشروط بمقارنة القابل واختلاف
استعداداته وما يكفي ذات المبداء في فيضانه فهو لازم غير مفارق
واعلم ان هذه الحجة مبنية على بطلان التناسخ اذ تقدير صحته لا يتم
هذه الحجة لجواز اختلافها حينئذ قبل الابدان المتعلقة هي بها
بالعوارض المفارقة الحاصلة لها بابدان سابقة لا الى نهاية
والمصنف لم يتعرض له ههنا تعويلا منه على ما سيأتي في آخر
الالهيات من بطلانه واذ قد تيسر لنا الفراغ من شرح القسم
الثاني الذي هو في الطبيعيات من هذا المختصر بعون الله
وحسن تائيده فقد حان لنا ان نشرع في شرح القسم الثالث
الذي هو في الالهيات مستوهبين من الله التوفيق فيما املناه
من اتمامه فان كنوز التدقيق لديه واعنة تحقيق الآمال بيديه
قال القسم الثالث في الالهيات وهو مرتب على ثلثة فنون
اقول لما كان العلم الالهي باحثا عن احوال الموجودات التي
لا تفتقر في وجودها الى المادة والموجود الغير المفتقر الى المادة
اما ممكن الحلول في المادة كالامور العامة او ممتنعه والممتنع
حلوله في المادة اما واجب الوجود لذاته او لغيره رتب
المصنف القسم الثالث الذي هو في الالهيات من كتابه على
ثلثة فنون لبيان احوال هذه الاقسام الثلثة للموجود الغير
المفتقر الى المادة وجعل الفن الاول في الامور العامة
وسماها بتقاسيم الوجود حيث قال الفن الاول في تقاسيم الوجود
لكونها امورا تنقسم الماهية اليها بحسب الوجود فان الماهية

الماهية بحسب الوجود تنقسم تارة الى الواحد والكثير واخرى
الى المتقدم والمتأخر واخرى الى القديم والحادث وكذا انقسامها
الى الكلي والجزئي ايضا انقسام بحسب الوجود فان الماهية تعرض
لها الكلية بحسب الوجود الذهني والجزئية بحسب الوجود الخارجي
ورتب هذا الفن على فصول قال الفصل الاول في الكلي
والجزئي الخ اقول لما كان من المشهور فيما بين القوم ان الكلي
امر واحد مشترك بين امور متكثرة هي جزئياته حاول التنبيه على
المعنى المقصود من هذا الكلام فقال ليس معناه ان الكلي امر متشخص
واحد بالعدد موجود في كل واحد من الجزئيات بوجود واحد
خارجي اذ لو كان كذلك لزم اتصاف الشيء الواحد بالتشخص في
حالة واحدة بصفات متضادة مثل السواد والبياض وغيرهما
ضرورة اتصاف بعض الجزئيات بالسواد حالة اتصاف بعض
آخر بالبياض واتصاف بعض منها بالطول حالة اتصاف بعض
آخر بالقصر وانه بديهي الاستحالة بل معناه انه معنى واحد معقول
حاصل في النفس مطابق لكل واحد من تلك الجزئيات بمعنى
ان هذا المعنى المعقول في النفس لا يوجد في الخارج الا بوجود
واحد من تلك الجزئيات فاذا وجد بوجود اي واحد من الجزئيات
لكان هو ذلك الجزئي بعينه من غير تفاوت اصلا فلئن
قيل المعنى المعقول في النفس صورة شخصية في نفس شخصية
فكيف يكون كليا قلنا كونه صورة شخصية في نفس شخصية باعتبار
ذاته وكليته اعني مطابقته للجزئيات بالمعنى المذكور باعتبار انه
كلي

مثال للوجود الخارجي غير متأصّل في الوجود فلا تنافي بينهما لاختلاف
الاعتبارين وهكذا قيل ومن الافاضل من اجاب عن هذا
الاعتراض بأنّ الموصوف بالكلية ليس هو الصورة الشخصية
الحالّة في النفس الشخصية بل هو المعنى المعلوم المتميّز عند النفس
بواسطة الصورة الحالة التي هي مثال له لانّ الكلية هي المطابقة
بالمعنى المذكور وهي انّما تتصوّر فيه دون الصورة الحالّة ضرورة انّ
الصورة الحالّة لازمة الحلول في النفس بحسب الوجود الخارجيّ
فيستحيل أن تكون عين الافراد في الوجود الخارجي وامّا ما وقع في
كلامهم انّ الكلي هو الصورة العقلية فالمعنيّ بالصورة العقلية فيه
انّما هو المعنى المذكور لا الصورة الحالّة فان لفظ الصورة كما تطلق
على الصورة الحالة تطلق ايضا على المعنى المعلوم المتميّز بها امّا على
سبيل التجوّز او الاشتراك اللفظي وامّا الجزئي فلا شك انه موجود
في الخارج متعيّن متشخص وهي العوارض اللاحقة للطبيعة الكلية
بسبب الوجود الخارجي من الاين والوضع وغيرهما وتلك العوارض
المشخصة امور زائدة على الطبيعة الكلية في الخارج لان الطبيعة الكلية
نفس تصورها غير مانع من وقوع الشركة فيها والشخص من حيث
انه شخص مانع منه فلولا ان التشخص امر في التشخص زائد على الطبيعة
الكلية لما كان كذلك **قال** فصل في الواحد والكثير الخ **اقول**
عرّف الواحد بانه الشيء الذي لا ينقسم من الجهة التي يقال له انّه
واحد اي من تلك الجهة وهذا تعريف الشيء بنفسه فان الشيء
باي جهة أخذ انّما يعلم انّ الواحد مقول عليه من تلك الجهة انْ لو

لو عرف مفهوم الواحد فهذا التعريف يتوقف معرفته على معرفة مفهوم
الواحد فتعريف الواحد به تعريف للواحد بالواحد وانه تعريف الشيء
بنفسه والصواب ان يقال هو ما لا ينقسم من حيث انه لا ينقسم وقيد
بالحيثية ليندرج الواحد الغير الحقيقي فيه فانّ الواحد الغير الحقيقي
لانقسامه من بعض الوجوه لا يصدق عليه انه لا ينقسم فلا يندرج
في التعريف بدون التقييد وعند التقييد يندرج لانه لا ينقسم من بعض
الحيثيات فمن هذه الحيثية يصدق عليه انه لا ينقسم فالتقييد
بالحيثية يفيد اندراج الواحد الغير الحقيقي في التعريف المذكور
ثم الواحد امّا أن يكون واحدا بالجنس كالانسان والفرس اللذين
اعتبرا واحدا بسبب اندراجهما في جنس واحد وهو الحيوان او
بالنوع كزيد وعمرو فانهما اعتبرا واحدا بالاندراج في نوع واحد
وهو الانسان او بالمحمول كالقطن والثلج المعتبرين واحدا لكونهما
موضوعين لمحمول واحد او بالموضوع كالكاتب والضاحك المحمولين
على موضوع واحد وهو الانسان او بالعدد وهو ما ليس بعدد
مجتمع من آحاد منفصل بعضها عن بعض كزيد او بالاتصال وهو المنقسم
بالقوة لا بالفعل الى اجزاء متشابهة كالماء فانّ الماء من شانه
ان ينقسم الى اجزاء كل واحد منها ماء ايضا او بالتركيب وهو المنقسم
بالفعل الى اجزاء تركبت منها ماهية كالبيت المتركب من العلو
والجدران والسفل وامّا ان يكون واحدا حقيقيا وهو الذي لا
انقسام فيه اصلا كالواجب لذاته وكالعقل الواحد والنقطة
الواحدة وامّا الكثير فهو الذي يقابل الواحد باحد هذه المعاني

اقول الحق ان هذا التعريف تعريف لفظي لان كل احد يعلم مفهوم الواحد فيخ بذلك قوله تعريف الشيء بنفسه تامل ١٢

مثلاً الكثير بالجنس هو الاشياء المتعددة التي لم تندرج تحت
جنس واحد والكثير بالموضوع الاشياء الغير المحمولة على موضوع
واحد والكثير بالعدد ما يكون معدوداً مجتمعاً من الاحاد المنفصلة
وعلى هذا القياس هذا ما ذكره المصنف في اقسام الواحد
والكثير وفيه انتشار ووجه ضبطها ان نقال ما يطلق عليه الواحد
اما ان يكون اشياء متعددة اولا فان كان اشياء متعددة فلا بد
ان تكون لها جهة وحدة بها اعتبرت واحداً فجهة الوحدة اما
ان تكون مقومة لتلك الاشياء او عارضة لها اولا تكون مقومة
ولا عارضة فان كانت مقومة لها فاما ان تكون تمام ماهية
لها اولا فان لم تكن تمام ماهية لها فتلك الاشياء واحد بالفصل
وان كانت تمام ماهية لها فاما ان تكون تمام الماهية المشتركة
بينها او تمام الماهية المختصة بكل واحد منها فان كانت تمام
الماهية المشتركة فهي الواحد بالجنس وان كانت تمام الماهية
المختصة فهي الواحد بالنوع وان كانت عارضة لها فتلك الوحدة
العارضة اما محموليتها على موضوع واحد وهي بهذا الاعتبار
واحد بالموضوع او موضوعيتها لمحمول واحد وهي الواحد
بالمحمول وان لم تكن جهة الوحدة مقومة لتلك الاشياء ولا
عارضة لها فهي واحد بالتعلق كنسبة النفس الى البدن ونسبة
الملك الى المدينة فان جهة الوحدة في النسبتين وهو التدبير
ليست مقومة ولا عارضة لهما بل عارضة للنفس والملك ووجه
كون التدبير جهة الوحدة للنسبتين مقارنته لكل منهما في العروض

بينهما

بكل واحد منهما

وهذا التدبير

العروض هكذا قيل وفيه نظر وان لم يكن ما يطلق عليه الواحد اشياء
متعددة فهو الواحد بالعدد والشخص ايضاً فان لم يقبل القسمة
اصلا فاما ان لا يكون له مفهوم سوى عدم الانقسام وهو الوحدة
او يكون وحينئذ اما ان يكون ذا وضع وهو النقطة اولا وهو الواحد
المطلق كالمفارق وان قبل القسمة فاما ان لا يكون منقسماً
بالفعل وهو الواحد بالاتصال او يكون وحينئذ اما ان تكون
اجزاؤه متمايزة في الوضع وهو الواحد بالاجتماع والتركيب
او غير متمايزة فيه وهو المركب الحقيقي كالجسم الطبيعي المركب
من الهيولى والصورتين **قال** الاثنان قد يتقابلان الخ
اقول لما كان التقابل من عوارض الكثير والمتعلم عند تصور
الكثير واقسامه لا يبعد ان يتصور التقابل في بعض افراد
الكثير بتصوره لما بينهما من اللزوم البين فيتنزع الى معرفة اقسام
التقابل على التفصيل ويحصل له بسبب اشتباهها عليه تحير
ودغدغة اورد هذه العداه لبيان ماهية التقابل واقسامه
دفعاً للاشتباه الموجب لتحير المتعلم ودغدغته فالتقابل
بين شيئين كونهما بحيث لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة
والشيئان بهذا الاعتبار متقابلان فالمتقابلان هما اللذان
لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة والمراد بالمحل الموضوع
وبعدم اجتماعهما فيه تعاقبهما عليه بمعنى ان طريان احدهما
عليه يوجب ارتفاع الآخر عنه لو كان حاصلا فيه لان التقابل
انما يعتبر بين الاعراض دون الجواهر فلا ينتقض التعريف بالصور

اي مقارنة التدبير لكل من النسبتين في
عروضهما وعروض التدبير للنفس والملك
واما النظر فيمكن ان يقال في وجه ان الجنس جهة
الوحدة هي محمول الجنس كالواحد بالجنس وكذا
وغيره فان الجنس هو جهة الوحدة [illegible]
في الغير يعني الواحد بالتعلق ينبغي ان
يكون كذلك وان سلم ان التدبير جهة وحدة
النسبتين باعتبار انه متعلق بهما في العروض
يعني توجيه كون التدبير جهة وحدة نظر
لان قوله مقارنة لكل منهما في العروض
مشعر بان جهة الوحدة هي المقارنة [illegible]
عارضة للنسبتين والكلام [illegible]
[illegible]

النوعية المتواردة على الهيولى ليست بموضوع وفيه نظر لان التعاقب
على الموضوع لو كان معتبرا في مفهوم التقابل لم يكن بين الجوهر وعدمه
تقابل اذ الجوهر وعدمه لا يتعاقبان على موضوع لكنهم صرحوا بالتقابل
فيهما بالايجاب والسلب بين الشيء وعدمه اي شيء كان وقوله من جهة
واحدة ليدخل المتضايفان في التعريف لان المتضايفين كالابوة
والبنوة قد يجتمعان في موضوع واحد كزيد لكن لا من جهة واحدة
بل من جهتين فان ابوته بالقياس الى ابنه وبنوته بالقياس الى
ابيه فلو لم يقيد التعريف بهذا القيد لخرج المتضايفان عنه لاجتماعهما
في الجملة وعند التقييد يدخلان فيه لانهما لم يجتمعا في الصورة المذكورة
من جهة واحدة ولا حاجة الى قوله في زمان واحد كما ذكره بعضهم فان
الاجتماع مغن عنه حيث لا يوجد بدونه والمتقابلان اربعة اقسام
الضدان والمتضايفان والمتقابلان بالعدم والملكة والمتقابلان
بالايجاب والسلب وذلك لان المتقابلين لا يجوز ان يكونا عدميين
اذ لا تقابل بين الاعدام فاما ان يكونا وجوديين او يكون احدهما
وجوديا والآخر عدميا فان كانا وجوديين فاما ان يعقل كل
منهما بدون الآخر وهما الضدان او لا يعقل كل منهما الا مع الآخر
وهما المتضايفان وان كان احدهما وجوديا والآخر عدميا
فالعدمي اما عدم الامر الوجودي عن الموضوع القابل وهما
المتقابلان بالعدم والملكة او عدمه مطلقا وهما المتقابلان
بالايجاب والسلب هكذا قيل وفيه نظر اذ لا نسلم انتفاء التقابل
بين الاعدام وكيف لا وعدم الملكة كالعمى مثلا مع نقيضه كاللاعمى

مثلا

كاللاعمى متقابلان بالايجاب والسلب مع كونهما عدميين والاولى
في وجه الانحصار ان يقال المتقابلان بالذات اما ان يكون احدهما
عدم الآخر اولا وعلى الاول ان كان احدهما وجوديا محتاجا الى
الموضوع القابل والآخر عدمه عن ذلك الموضوع فهما متقابلان بالعدم
والملكة والا فبالايجاب والسلب سواء لم يكن احدهما وجوديا
او كان وجوديا لكنه لا يحتاج الى الموضوع القابل او كان وجوديا
محتاجا الى الموضوع لكن لا يكون الآخر عدمه عن الموضوع بل
عدمه مطلقا وعلى الثاني يجب ان يكونا وجوديين اذ لو لم يكونا
وجوديين لكانا اما عدميين او احدهما وجوديا والآخر عدميا
وكلاهما باطل اما الاول فلانهما لو كانا عدميين لكانا اما عدميين
مطلقين او مضافين الى شيء واحد او الى شيئين او احدهما
مطلقا والآخر مضافا وعلى التقادير كلها يلزم ان لا يكون المتقابلان
بالذات متقابلين بالذات اما على الاولين فلامتناع تعدد
العدم المطلق والعدم المضاف الى شيء واحد واما على الثالث
فلان العدم المضاف انما يتعدد ويتقابل بتعدد ما اضيف اليه
وتقابله لا بالذات واما على الرابع فلامتناع التقابل بين المطلق
والمقيد واما الثاني فلان التقابل بين وجودي وعدم شيء
آخر غير ذلك الوجودي ليس بالذات بل بسبب استلزام الوجودي
ما اضيف اليه العدم اذ لولا هذا الاستلزام لم يتحقق التقابل قطعا
فثبت ان المتقابلين بالذات ان لم يكن احدهما عدم الآخر يجب ان
يكونا وجوديين فهما اما ضدان او متضايفان بما ذكر من البيان

لان المطلق في المقيد

فالضدان هما المتقابلان الوجوديان الغير المتضايفين اي اللذان
ليس تعقل شيء منهما بالقياس الى الآخر كالسواد والبياض والمتضايفان
هما المتقابلان الوجوديان اللذان تعقل كل منهما بالقياس الى
الآخر كالابوة والبنوة فان الابوة لا تعقل الا مع البنوة وبالعكس
والمتقابلان بالعدم والملكة امران احدهما وجودي والآخر عدم
ذلك الوجودي لا مطلقا بل عن موضوع قابل له كالبصر والعمى
والعلم والجهل فان العمى عدم البصر عما من شانه البصر والجهل عدم
العلم عما من شانه العلم والمتقابلان بالايجاب والسلب هما امران
احدهما عدم الآخر مطلقا كالفرسية واللافرسية والمتقابلان بالايجاب
والسلب يفارقان ما عداهما من اقسام المتقابلان بان تقابلهما
بحسب الذهن لا بحسب الخارج لان التقابل نسبة بين المتقابلين
والنسبة انما تتحقق بتحقق المنتسبين ولما كان احد المنتسبين في
الايجاب والسلب عدما انما يتحقق في الذهن لا في الخارج كانت
النسبة اعني التقابل ايضا غير متحققة الا في الذهن بخلاف عدم
عدم الملكة فانه وان كان عدم شيء ايضا ليس عدمه مطلقا بل — لكنه صح
عدمه عن الموضوع الموجود في الخارج القابل له فله تحقق ما في
الخارج باعتبار الموضوع وهذا القدر من التحقق الاعتباري
كاف في تحقق النسبة في الخارج اذ تحققها في الخارج ليس الا
بحسب الاعتبار **قال** فصل في المتقدم والمتاخر الخ **اقول**
المتقدم هو ماله التقدم كما ان المتاخر هو ماله التاخر والتقدم
والتاخر بديهيا التصور يعرفهما كل احد بلا فكر وروية فالمتقدم ينقسم

ينقسم بحسب انقسام التقدم الى خمسة اقسام الاول المتقدم بالزمان
وهو ماله تقدم بالزمان اي كونه في الزمان المتقدم كتقدم نوح على
ابراهيم عليهما السلام الثاني المتقدم بالطبع وهو الشيء الذي لا يمكن
ان يوجد شيء آخر الا وهو موجود وقد يكون ان يوجد هو ولا يكون
الشيء الآخر موجودا وحاصله انه الشيء الذي يتوقف عليه شيء آخر
في وجوده وتقدمه الطبيعي هو كونه كذلك كتقدم الواحد على الاثنين
فان الاثنين يتوقف وجودهما على وجود الواحد فالواحد متقدم
بالطبع على الاثنين وينبغي ان يزاد في تفسير المتقدم بالطبع قيد كونه
غير مؤثر في المتاخر ليخرج عنه المتقدم بالعلية الثالث المتقدم
بالشرف وهو الراجح بالشرف على غيره وتقدمه بالشرف هو كونه كذلك
كتقدم ابي بكر على عمر الرابع المتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب من غيره
الى مبدا محدود لهما وتقدمه هو تلك الاقربية وهو اما طبيعي ان
لم يكن المبدا المحدود بحسب الوضع والجعل بل بحسب الطبع كتقدم
الجنس على النوع واما وضعي ان كان المبدا بحسب الوضع والجعل
كترتب الصفوف في المسجد بالنسبة الى المحراب اي كتقدم الصف
الاول على الثاني والثاني على الثالث وهكذا الى آخرها بالنسبة
الى المبدا المحدود الذي هو المحراب الخامس المتقدم بالعلية
وهو العلة الفاعلية الموجبة بالنسبة الى معلولها وتقدمها بالعلية
هو كونه علة فاعلية كحركة اليد فانها متقدمة بالعلية على حركة القلم
وان كانتا معا بحسب الزمان لكونها علة لها والحصر في الاقسام
الخمسة ثابت بالاستقراء وقد ذكر فيه وجه وهو ان التقدم اما

ان يكون بحيث يقتضي عدم اجتماع المتقدم والمتاخر في الزمان اولا والاول هو التقدم الزماني والثاني اما ان يكون المتقدم محتاجا اليه المتاخر اولا والاول اما ان يكون المتقدم فاعلا وهو العلي او لا وهو الطبيعي والثاني اما ان يعتبر فيه مبدا يكون القرب منه تقدما وهو الرتبي اولا وهو الشرفي وهذا الوجه انما تم بانضمام الاستقراء اليه لما في الشق الاخير من المناقشة المندفعة به واعترض على الحصر بان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض خارج عن الخمسة اذ هذا التقدم ليس زمانيا والالكان للزمان زمان ولا ما سواه من الاقسام وهو ظاهر واجيب بانه زماني اذ المعني بالتقدم الزماني كون المتقدم قبل المتاخر قبلية تقتضي عدم اجتماعهما والجزء المتقدم من الزمان كذلك بالنسبة الى المتاخر منه فيكون تقدمه زمانيا لا لكونه في الزمان المتقدم كي يلزم ما ذكرتم وقيل هذه التقدم طبعي وليس ببعيد عن الصواب فان الجزء السابق من الزمان لكونه معدا للجزء اللاحق منه متقدم عليه طبعا **قال** فصل في القديم والحادث الخ **اقول** القديم يطلق على الموجود الذي لا يكون وجوده من الغير وهو القديم بالذات وينحصر في المبدا الاول جل ذكره لان ما سواه من الموجودات بوجد منه وعلى الموجود الذي ليس وجوده مسبوقا بالعدم وهو القديم بالزمان والقديم بالذات يقابله المحدث بالذات وهو الذي وجوده من غيره كما ان القديم بالزمان يقابله المحدث بالزمان وهو الذي سبق عدمه وجوده سبقا زمانيا اي كان معدوما في الزمان الماضي ثم صار موجودا فيما بعده من الزمان وكل قديم بالذات فهو قديم بالزمان لان [illegible] الموجود لا من غيره موجود بالذات ممتنع العدم فوجوده لا يكون مسبوقا بالعدم وليس كل قديم بالزمان قديما بالذات فان المعلول الاول وما بعده من المعلولات اللازمة لامتناع تخلفها عن المبدا الاول قديمة بالزمان وليست قديمة بالذات لمعلوليتها فالقديم بالذات اخص من القديم بالزمان فيكون الحادث بالذات اعم من الحادث بالزمان لان مقابل الاخص اعم من مقابل الاعم [illegible] واذ قد عرفت هذا فاعلم ان كل حادث زماني فهو مسبوق بمادة ومدة اي له مادة سابقة الوجود عليه بالزمان وزمان سابق على زمان وجوده اما الاول فلان الحادث قبل وجوده ممكن لذاته اذ لو لم يكن ممكنا لذاته لكان ممتنعا لذاته لامتناع كون المعدوم واجبا لذاته وهو بعد الوجود ممكن قطعا لامتناع كون الموجود ممتنعا فيلزم انقلابه من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي وانه محال فللحادث قبل وجوده امكان وهو وجودي اذ لو كان عدميا لم يكن للحادث امكان قبل وجوده فلا يكون ممكنا قبل وجوده وقد بينا انه ممكن لذاته قبل وجوده هذا خلف بيان الملازمة لانه لا فرق بين قولنا امكان الحادث قبل وجوده لا وقولنا لا امكان للحادث قبل وجوده فان معنى قولنا امكانه لا هو ان امكانه صفة سلبية والصفة السلبية انما تحقق بتحقق موصوفها والموصوف ههنا وهو الحادث معدوم فيكون امكان الحادث قبل وجوده معدوما وهو معنى قولنا لا امكان للحادث قبل وجوده والفارق لم يتفطن لمعنى الكلام حيث حمله على دعوى عدم الفرق بين

فيه تامل لجواز ان يقال يكفي لتحقق الصفة السلبية المادة اي مادة الحادث لا موصوفه فان قيل ما مطلوبه لازم وجود المادة قلت المناقشة في الدليل على ان لا فرق بين قولنا امكانه لا ولا امكان له تامل

القولين بحسب المفهوم وليس كذلك بل المراد ان كون الامكان
صفة سلبية يستلزم عدم تحققه قبل الحادث لعدم موصوفه وهو الحادث
وبين المعنيين بون بعيد واذا ثبت ان امكان الحادث قبل
وجوده امر وجودي وليس مما هو يقوم بنفسه لانه اضافة يعرض الماهية
بالقياس الى الوجود والاضافات لا تقوم بانفسها ولا هو نفس
قدرة الفاعل على ايجاد الحادث لصحة تعليل القدرة بالامكان
حيث يقال الفاعل قادر على ايجاد هذا الشيء لامكانه وامتناع
تعليل الشيء بنفسه فهو اذن قائم بغيره قبل وجود الحادث وذلك
الغير لابد ان يكون مادة للحادث والا لما اتصف به الحادث عند
وجوده فثبت ان الحادث الزماني مسبوق بالمادة واما الثاني
وهو كون الحادث الزماني مسبوقا بالمدة فيعلم من تصور معلوم
الحادث الزماني ومن الدليل المذكور على المطلوب الاول حيث
دل على سبق المادة بالزمان **قال** فصل في القوة والفعل
اقول لفظ القوة بمعناه المتعارف عند الجمهور هو تمكن الحيوان
من الافعال الشاقة ثم نقل منه الى سببه المسمى قدرة وهي الصفة
التي بها يتمكن الحي من الفعل وتركه بالارادة والى لازمه ايضا وهو
كونه بحيث لا ينفعل سريعا ثم عمم فاستعمل في كون الشيء مطلقا
حيوانا كان او غيره بهذه الحيثية ثم نقل من القدرة الى لازمها
بالنسبة الى الفعل المقدور وهو امكان حصوله مع عدمه وهذا
المعنى يقابل الفعل بمعنى الحصول وهو المتعارف بين المنطقيين
فلئن قيل امكان حصول المقدور مع عدمه ليس من لوازم القدرة

القدرة فان امكان حصول المقدور مع عدمه يرتفع عند حصول
المقدور مع بقاء القدرة قلنا الباقي هو الصفة لكن القدرة ليست
هي تلك الصفة فقط بل هي الصفة مع اضافة كونها سببا لتمكن الحي
من المقدور وهذه الاضافة زائلة عند حصول المقدور فيكون القدرة
زائلة عند حصول المقدور مثل زوال امكان حصول المقدور مع عدمه فيكون
امكان حصول المقدور مع عدمه لازما للقدرة ونقل ايضا من القدرة
الى ما هو كالجنس لها من المؤثرية المشتركة بينها وبين الايجاب والقوة
بهذا المعنى هي مبدأ التغير في آخر من حيث هو آخر هكذا قيل وفيه
نظر اما اولا فلان المؤثرية انما تكون كالجنس للقدرة والايجاب ان لو
كانت محمولة عليهما بالمواطاة وليس كذلك واما ثانيا فلان مبدأ التغير
ليس هو المؤثرية بل ذات المؤثر فان المبدأ انما يطلق على الفاعل
لا على فاعليته ويمكن ان يقال لفظ القوة نقل من القدرة الى مسببها
وهو تأثير القادر ثم منه الى مطلق التأثير ثم منه الى ما به يحصل التأثير
وهذا المعنى هو الذي اراده المصنف بلفظ القوة في هذا الموضع
وعرفه بانه الشيء الذي هو مبدأ التغير في شيء آخر من حيث هو آخر
وقيده بالحيثية ليندرج فيه الشيء الذي هو مبدأ التغير في نفسه لكن لا
من حيث انه نفسه بل من حيث انه شيء آخر باعتبار ما من الاعتبارات
كالطبيب يعالج باعتبار انه طبيب نفسه لا باعتبار انه طبيب بل
باعتبار انه مريض فالآثار والافعال المعتادة المستمرة الصدور من
الاجسام عند تجردها عما يقتضي فيها تلك الآثار والافعال من الامور
الخارجة كاختصاصها بايون وكيفيات واوضاع مخصوصة وكالحركات

اعلم ان التشبيه لعدم الجزم
بالذاتية لا لعدم الجزم
بالحمل حـم

اعلم منه ان يكون
من القادر او الموجب
حـم

وسائر الافعال الصادرة عنها لجب ان يكون صدورها عن قوى موجودة
فيها مغايرة لجسميتها اذ لو لم يكن كذلك لكان صدورها اما عن الجسمية
المشتركة اولا عن سبب مستمر الوجود فيها بل لاجتماع امور اتفاقية
والاول باطل لاستلزام اشتراك الاجسام في الآثار والافعال وكذا
الثاني لان حصول تلك الآثار والافعال لو كان بطريق الاتفاق
لما استمر لان الامور الاتفاقية لا تكون دائمة ولا اكثرية فثبت انها صادرة
عن القوى الموجودة في الاجسام وهو المطلوب فان قيل لم لا يجوز
ان يكون تلك الآثار والافعال صادرة عن مبداء مفارق قلنا المبداء
المفارق نسبته الى الاجسام كلها على السوية فاقتضاؤه نوعا من
الاثر والفعل في بعض الاجسام دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح
وانه محال **قال** فصل في العلة والمعلول الخ **اقول** علة الشيء هي ما
يتوقف عليه ذلك الشيء وهي قسمان الاول ما يتقوم به الماهية من
اجزائها ويسمى علة الماهية والثاني ما يتوقف عليه اتصاف الماهية
المتقومة باجزائها بالوجود الخارجي ويسمى علة الوجود وعلة الماهية
اما ان لا يجب بها وجود المعلول بالفعل بل بالقوة وهي العلة المادية
كالطين للكوز فان الكوز انما يوجد بالطين بالقوة لا بالفعل واما
ان يجب بها وجوده بالفعل وهي العلة الصورية كالصورة الحاصلة
للكوز وعلة الوجود اما ان يوجد منها المعلول اي يكون مؤثرا في المعلول
موجدا له وهي العلة الفاعلية كصانع الكوز اولا وحينئذ اما ان يكون
المعلول لاجلها وهي العلة الغائية كالغرض المطلوب من الكوز اولا
وهي الشرط ان كان وجوديا وارتفاع المانع ان كان عدميا ويندرج في

في الشرط الموضوع والآلة ثم ان المصنف اورد ههنا حكمين من
احكام العلة احدهما ان العلة الفاعلية البسيطة يمتنع ان تصدر عنها
اثران والبرهان عليه ان البسيط لا يكون مركبا وكل ما يصدر عنه
اثران فهو مركب فالبسيط لا يصدر عنه اثران اما الصغرى فظاهرة
واما الكبرى فلان كل ما يصدر عنه اثران فحيثية صدور احدهما عنه
غير حيثية صدور الآخر عنه فالحيثيتان اما ان يدخل احديهما في
المصدر اولا بل تكونا خارجين عنه فان دخل احديهما فيه لزم التركيب
وان خرجتا عنه كانتا اثرين صادرين عن المصدر لانهما من مقتضيات
ذاته فحيثية صدور احديهما عنه غير حيثية صدور الاخرى عنه فللحيثيتين
حيثيتان اخريان يعود الترديد فيهما فان دخل احديهما في المصدر
لزم التركيب وان خرجتا عنه كانت ههنا حيثيتان اخريان فاما
ان يذهب سلسلة الحيثيات الى غير النهاية ويلزم التسلسل او ينتهي
الى حيثيتين داخلتين في المصدر ويلزم التركيب هذا هو تقرير هذه
الحجة وعليه المنع المشهور وهو انا لا نسلم ان الحيثيتين لو خرجتا عن
المصدر لزم كونهما اثرين صادرين عنه وانما يلزم ذلك ان لو كانتا
من الموجودات الخارجية المفتقرة الى العلة الموجدة وليس كذلك
بل هما من الامور الاعتبارية التي لا وجود لها في الخارج ولا افتقار لها
الى العلة والنقض ايضا وهو انه لو صح هذه الحجة بجميع مقدماتها لزم
ان لا يصدر عن البسيط اثر اصلا اذ كل بسيط ليس بمركب وكل ما يصدر
عنه اثر فهو مركب اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان ما يصدر عنه
اثر فحيثية صدور الاثر عنه لكونها نسبة بينه وبين الاثر مغايرة لذاته فان

لجواز تعقل احديهما بدون الاخرى

وخلت فيه لزم التركيب وان خرجت عنه كانت معلولة له وحصلت
حيثية اخرى الى آخر الحجة واما الاعتذار بان ما ذهب اليه الحكماء في هذا
المقام هو ان الواحد من حيث انه واحد لا يصدر عنه اثران وهذا الحكم
بيّن لا يحتاج فيه الى زيادة بيان اذ يكفي فيه ان نقال لو صدر عنه اثران
لم يكن صدورهما عنه الا بحيثيتين والواحد مع تينك الحيثيتين لا يكون
واحدا فلم يكن صدور الاثرين عنه من حيث انه واحد فليس بجواب
عن الاعتراض الوارد على البيان المذكور بل هو عدول عنه الى بيان
آخر واعتراف بفساد البيان الاول وثانيهما ان المعلول يجب وجوده
عند وجود علته التامة ولما توقف هذا الحكم على تصور العلة التامة
فسرها اولا بانها جملة الامور المعتبرة في تحقق المعلول ثم اورد الدليل
عليه اما التفسير فليس بجامع فان المبدا الاول علة تامة بالنسبة الى
معلوله الاول ولا يتناوله هذا التفسير اذ لا يصدق عليه جملة الامور
والتفسير الجامع انها علة لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها
واما الدليل على الحكم المذكور فهو ان المعلول لو لم يجب وجوده عند (اي عن العلة التامة)
وجود علته التامة فاما ان يكون ممتنعا عنده او ممكنا والاول محال لانه
لو كان ممتنعا لم يتصف بالوجود لكنه متصف بالوجود اذ كلامنا في
المعلولات الخارجية وكذا الثاني لانه لو كان ممكنا عند وجود علته
التامة ولم يترجح وجوده على عدمه لاحتاج مع علته التامة الى مرجح
يرجح جانب وجوده ويخرجه من القوة الى الفعل فما فرضناه انه علة
تامة لا يكون علة تامة للزوم افتقار المعلول حينئذ الى ما هو خارج عنها
هذا خلف واذ قد بطل التالي بقسميه بطل المقدم الذي هو نقيض المطلوب

المطلوب فثبت المطلوب وهو وجوب وجود المعلول عند وجود علته
التامة وهذا الوجوب للمعلول لا ينافي امكانه بالذات فالمعلول
عند وجود علته التامة واجب بالغير ممكن بالذات لانا اذا اعتبرنا
ماهيته من حيث هي وقطعنا النظر عن علته التامة لم يجب لها بهذا
الاعتبار وجود ولا عدم اذ لو وجب لها بهذا الاعتبار وجود او عدم
لكان اما واجبا او ممتنعا بذاته ولا معنى للممكن بالذات الا هذا
قال هداية كون الشيء موجودا **اقول** من الاوهام العامية ان
المعلول بعد ما وجد من علته لا يحتاج في بقائه اليها حتى لا يلزم من فناء
علته الموجدة له فناؤه بل يبقى موجودا بعد فناء العلة ولذلك تراهم
لا يتحاشون عن القول بانه لو جاز العدم تعالى على الباري لما ضر
عدمه وجود العالم وسبب توهمهم هذا ما يشاهدونه من بقاء البناء
بعد زوال وجود البناء فالمصنف اورد هذه الهداية لازالة هذا (اي بدون علة وجوده)
الوهم وبيانها ان كون الشيء موجودا لا ينافي تاثير العلة فيه لان علة
الشيء الممكن المعدوم بذاته اذا افادته الوجود فاما ان تكون هذه الافادة
في حالة وجود الشيء المعلول او في حالة عدمه او في حالتي وجوده
وعدمه والاخيران باطلان لاستلزامهما اجتماع الوجود والعدم
فتعين الاول وهو ان افادة العلة الوجود في حالة وجود المعلول
فثبت ان وجود المعلول لا ينافي تاثير العلة فيه بل ثبت ان العلة
مؤثرة في المعلول حالة وجوده فبطل ما توهموه من جواز بقاء
المعلول بعد فناء العلة اذ لو بقي المعلول بعد فناء العلة لم تكن
العلة مؤثرة فيه حالة وجوده وهو خلاف ما ثبت بالحجة من ان

(في الملازمة خفاء يظهر من قوله بل معناها ان وجود العلة يستلزم ...)

العلة مؤثرة في المعلول حالة وجوده هذا خلف فلئن قيل
ينبغي ان تكون افادة العلة وجود المعلول في حالة العدم اذ لو كانت
في حالة الوجود او في الحالتين جميعا لزم تحصيل الحاصل وهو محال
قلت لا نسلم لزوم تحصيل الحاصل وانما يلزم ذلك ان لو كان معنى
افادة الوجود في حالة الوجود تحصيله وليس كذلك بل معناه ان وجود
العلة يستتبع وجود المعلول في حالة وجوده استتباع حركة الاصبع حركة
الخاتم وافادة الوجود بهذا المعنى حالة الوجود لا تستلزم تحصيل
الحاصل واما البناء فهو ليس بعلة للبناء بل انما هو علة لحركة اجزاء
البناء وانضمام بعضها الى بعض وذا غير باق بعد البناء وعلة
دوام البناء واستمراره هي قوة اتصال الاجزاء بعضها ببعض وشدة
التيامها المانعة من انفكاك تالفها وذا باق حسب بقاء البناء
فانحسمت مادة الوهم ببطلان منشائه **قال** فصل في الجوهر
اقول
والعرض كل موجود يختص بموجود آخر ويسري فيه سريانا يوجب
اتحادهما في الوضع فاختصاصه هذا يسمى حلولا ويسمى الموجود
الاول الساري حالا والثاني المسري فيه محلا ولا بد من ان يفتقر
احدهما الى الآخر اذ لو استغنى كل منهما عن الآخر لكان نسبة
احدهما الى الآخر كنسبته الى ثالث فحلول احدهما في الآخر دون
ثالث يكون ترجيحا بلا مرجح وانه محال فاما ان يكون المفتقر هو
المحل او الحال وعلى الاول يسمى الاول المحل هيولى والحال صورة
وعلى الثاني يسمى المحل موضوعا والحال عرضا هذا ما ذكره المصنف
والحق ان افتقار الحال الى المحل من لوازم معنى الحلول لان الحال نعت

نعت والنعت مفتقر لا محالة فالحال مفتقر بالضرورة وصواب التقسيم
على هذا ان يقال الافتقار اما ان يكون من الطرفين وهما هيولى
وصورة او من الحال فقط وهو عرض ومحله موضوع واعلم ان
اعتبار السريان في مفهوم الحلول يخرج الاعراض الغير السارية من
ان تكون متصفة بالحلول كالسطح والخط والنقطة فالاولى ان يفسر
الحلول بالاختصاص الناعت ليندفع النقض بالاعراض المذكورة
اذا تمهد هذا فنقول الجوهر ماهية اذا وجدت في الاعيان كانت
لا في موضوع اي ماهية مغايرة للوجود من شانها ان تتصف بالوجود
العيني فاذا اتصفت به لم تكن في اتصافها به مفتقرة الى الموضوع فالواجب
لا يكون جوهرا بهذا المعنى اذ ليس له ماهية وراء الوجود واما
العرض فهو الموجود الذي يحتاج في وجوده الى الموضوع كاللون المحتاج
في وجوده الى جسم يحله ويقوم بهويته واعترض على هذا التعريف
بان الصور العقلية المنتزعة من الجواهر قائمة بالنفس محتاجة اليها في
وجودها فتكون اعراضا لافتقارها في الوجود الى الموضوع وهو
النفس لكنهم صرحوا بان الصور العقلية للجواهر جواهر مطابقة لاشخاصها
الخارجية في الماهية واجيب عنه بالتزام عرضية هذه الصور وادعاء
ان عرضيتها لا تنافي جوهريتها بمعنى انها اذا وجدت في الاعيان
كانت لا في موضوع لان كونها في الموضوع مطلقا اعم من الكون
في الموضوع على تقدير الوجود الخارجي وثبوت الاعم لشيء لا يوجب
ثبوت الاخص وفي هذا الجواب نظر اذ الصور العقلية للجواهر
حالة قيامها بالنفس موجودة في الخارج لانها قائمة في الخارج بالنفس

طرف يج

والمنافي للجوهر هو الكون في الموضوع على تقدير الوجود الخارجي ١٢ م

الموجودة في الخارج والقائم في الخارج بالموجود في الخارج موجود
في الخارج فيكون تلك الصور قائمة بالموضوع في الوجود الخارجي فلا
يكون جوهرا قطعا بل الحق في الجواب ان لفظ الصورة يطلق على
الصورة الحالة في النفس وعلى المعنى المجرد عن اللواحق المادية المتميز
عند النفس بواسطة الصورة الحالة فيها فالصورة العقلية للجوهر بالمعنى
الاول ليست بجوهر بل هي عرض موضوعها النفس لوجودها في الخارج
قائمة بالنفس واما التي حكموا عليها بانها جوهر مطابق للاشخاص الخارجية
في الماهية فانما هي بالمعنى الثاني لانها اذا وجدت في الاعيان في
ضمن الاشخاص كانت لا في موضوع فيكون جوهرا لا محالة ثم الجوهر
اما ان يكون محلا لجوهر آخر ولا حالا فاما ان يكون مركبا منهما وهو الجسم
اولا وهو الجوهر المفارق وهو ان تعلق التدبير والتصرف فهو
النفس والا فهو العقل والجوهر ليس جنسا لهذه الاقسام الخمسة اذ
لو كان جنسا لها لكان كل منها مركبا من الجنس والفصل وليس كذلك
فان النفس ليست مركبة لانها تعقل الماهية البسيطة ولا شيء مما
يعقل البسيط بمركب اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان ما يعقل
البسيط لو كان مركبا لكان منقسما فينقسم الماهية البسيطة الحالة فيه
بانقسامه وانه محال وهذا انما يتم ان لو كان السريان معتبرا في الحلول
على ما ذهب اليه المصنف لكن التحقيق يأباه على ما علمت وايضا
تركب النفس في العقل من الجنس والفصل لا يقتضي انقسامها في
الخارج لجواز كونها بسيطة في الخارج اللهم الا ان يثبت استلزام تركب
الماهية في العقل من الجنس والفصل تركبها في الخارج من المادة و

او لا فان كان فالمحل هيولى والحال صورة وان لم يكن محلا صح

لان الحلول اعم من ان يكون على سبيل السريان اوغيره صح

والصورة فيلزم حينئذ تركب النفس في الخارج من المادة والصورة
فتكون جسما قابلا للانقسام بالضرورة واما العرض فتسعة اقسام الكم
والكيف والاين ومتى والاضافة والملك والوضع والفعل
والانفعال والانحصار ثابت بالاستقراء اما الكم فهو عرض يقبل
المساواة وعدمها لذاته قوله لذاته احتراز عما يقبلهما لا لذاته بل
بواسطة محله كالشكل القابل لهما بواسطة محله وهو المقدار او
بواسطة ما يحل فيه كالمعدود من الاعراض القابل وكالجسم القابل
لهما بواسطة المقدار الحال فيه او بواسطة ما يقارنه في المحل كاللون
القابل لهما بواسطة المقدار المقارن له في المحل فانه لا يسمى شيء منها
بالكم واعلم ان المساواة هو الاتحاد في الكم فمعرفتها متوقفة على معرفة
الكم فتعريف الكم بها يكون دوريا والاولى ان يقال الكم هو العرض
الذي يقتضي الانقسام لذاته والكم اما متصل او منفصل لان اجزاءه
اما ان تشترك في حدود يكون كل منها نهاية جزء وبداية آخر وهو
المتصل او لا وهو المنفصل والمتصل اما قار الذات مجتمع الاجزاء
في الوجود وهو المقدار المنقسم الى الخط والسطح والثخين وهو
الجسم التعليمي او غير قار الذات وهو الزمان والمنفصل هو العدد
وله انواع غير متناهية لان كل واحد من الاعداد الغير المتناهية
نوع من مطلق العدد واما الكيف فهو هيئة اي عرض والهيئة
والعرض متقاربا المفهوم لا تفاوت بينهما الا باعتبار العروض
في مفهومه والحصول في مفهومها في شيء اي قارة في شيء لا يقتضي
قسمة ولا نسبة فقوله هيئة يشمل الاعراض كلها وقوله في شيء للاحتراز

لها بواسطة العدد الحال فيه صح

غير صح

وقوله
عن الهيئة الغير القارة كالحركة والزمان وقوله لا يقتضي قسمة يخرج الكم
ولا نسبة يخرج الاعراض النسبية واعترض على هذا التعريف بانه منقوض
بالوحدة والنقطة فانه صادق عليهما مع انهما ليستا من الكيف لعدم
اندراجهما في شيء من اقسامه الاربعة واقول اما النقطة فلا نقض بها
لكونها من الكيفيات المختصة بالكميات واما الوحدة فالنقض بها
وارد اللهم الا ان نلتزم كونها من الكيفيات ويمنع انحصار الكيف في
الاقسام الاربعة المذكورة اذ لا دليل عليه سوى الاستقراء وانه غير
تام والكيف جنس تحته انواع اربعة الكيفيات المحسوسة والكيفيات
النفسانية والكيفيات المختصة بالكميات والكيفيات الاستعدادية
ووجه ضبطها ان الكيفية اما ان تكون بحيث لا تعرض الشيء الا بواسطة
الكمية وهي المختصة بالكمية او لا تكون كذلك وحينئذ اما ان تكون
مدركة باحدى الحواس الظاهرة وهي المحسوسة او لا وحينئذ اما ان
تكون مختصة بذوات الانفس وهي النفسانية او لا وتنحصر بحكم
الاستقراء في الاستعداد وهي الاستعدادية اما الكيفيات المحسوسة
فهي اما راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر وتسمى انفعاليات
واما غير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل وتسمى انفعالات وكانهم سموا
اولا الكيفيات المحسوسة بالانفعالات لكونها اسبابا لانفعالات
الحواس ولما كانت الراسخة منها لرسوخها اقوى من غيرها في كونها
انفعالات بهذا المعنى خصصت باسم الانفعاليه بزيادة ياء النسبة
للتوكيد والمبالغة على مثال احمري لشديد الحمرة فزال عنها اسم الانفعال
الذي كان مشتركا لها في اول الوضع وبقي اسم الانفعال مختصا بغير

بغير الراسخة واما الكيفيات النفسانية فهي ايضا اما راسخة كصناعة
الكتابة للمتدرب فيها وتسمى ملكات او غير راسخة كالكتابة لغير المتدرب
وتسمى حالات واما الكيفيات المختصة بالكميات فاما ان تكون
مختصة بالكميات المتصلة كالتثليث والتربيع والاستقامة والانحناء
او المنفصلة كالزوجية والفردية واما الكيفيات الاستعدادية
فاما ان تكون استعدادا نحو القبول كاللين والممراضية وتسمى
ضعفا ولا قوة او نحو اللاقبول كالصلابة والمصحاحية وتسمى قوة
واما الاين فهو حالة تعرض للشيء بسبب حصوله في المكان واما متى
فهو حالة تعرض للشيء بسبب الحصول في الزمان واما الاضافة
فهي حالة نسبية اي حاصلة بسبب النسبة متكررة اي واقعة بازاء
حالة اخرى نسبية بحيث لا تعقل احديهما الا مع الاخرى كالابوة
والبنوة فان تولد حيوان من نطفة حيوان آخر من نوعه نسبة
بينهما بواسطتها تعرض لاحدهما حالة نسبية وهي الابوة وللآخر
اخرى وهي البنوة ولا انفكاك بينهما في التعقل واما الملك
فهو حالة تعرض للشيء بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتعمم
فانه حالة تعرض الشخص بسبب احاطة العمامة براسه وكالتقمص
فانه حالة عارضة بسبب احاطة القميص واما الوضع فهو
هيئة عارضة للشيء بسبب نسبتين نسبة اجزائه بعضها الى بعض
ونسبة اجزائه الى الامور الخارجية عنه كالقيام والقعود فان كلا
منهما هيئة عارضة للشخص بسبب نسبة اعضائه بعضها الى بعض
والى الامور الخارجية عنه واما الفعل فهو الهيئة العارضة للمؤثر

فی غیره بسبب التأثیر اوّلاً کالهیئة الحاصلة للقاطع بسبب کونه
قاطعاً فقولنا اوّلاً احتراز عن الهیئات العارضة للفاعل التابعة
للفعل فانّها هیئات عارضة للمؤثر بسبب التأثیر لکن لا اوّلاً
بل بواسطة الفعل وقول المصنف ما دام یقطع اشارة الی معنی
هذا القید فانّ الهیئة المقارنة للتأثیر هی الهیئة الحاصلة به اوّلاً
واما الانفعال فهو الهیئة الحاصلة للمتأثر عن غیره بسبب التأثر
اوّلاً کالهیئة الحاصلة للمنقطع ما دام منقطعاً واعلم انّ ههنا نسباً
وهیئات عارضة لتلک النسب فحصول الجسم فی المکان مثلاً نسبة
بینه وبین المکان بها یعرض الجسم هیئة وهکذا فی البواقی
فالاعراض النسبیة انّما هی تلک النسب انفسها ام الهیئات العارضة
بسببها اضطربت مقالتهم فی ذلک فاختلط فالمصنف جعلها الهیئات
العارضة بواسطة النسب لا النسب انفسها واخرون بخلاف
ذلک والتحقیق فی هذا المقام یستدعی فی الکلام اطناباً یقصر عنه
نطاق عقد هذا المختصر **قال** الفن الثانی فی العلم بالصانع الخ
اقول لما فرغ عن الفن الاول المشتمل علی ما التزم ایراده
فیه من مباحث الامور العامة حاول الشروع فی الفن الثانی
الذی رتبه فیما یتعلق بالصانع وصفاته من المسائل وجعله
مشتملاً علی فصول فصل فی اثبات الواجب لذاته وهو الموجود
الذی اذا اعتبر من حیث هو هو لا یقبل العدم ای الموجود
الذی یمتنع عدمه امتناعاً لیس له من غیره بل من نفس ذاته
والبرهان علیه انه ان لم توجد موجود واجب لذاته یلزم منه

اینما هی الملک خ
صح

منه المحال فاستحالة اللازم توجب استحالة الملزوم وهو عدم
الواجب انه لو لم توجد الواجب لذاته لکان الموجودات باسرها
جملة مجتمعة من آحاد کل واحد منها ممکن معلول فیکون الجملة لافتقارها
الی کل منها ایضاً ممکنة معلولة فتحتاج الی علة موجدة لها والعلة
لهذه الموجودة الجملة لابد ان تکون خارجة عنها لانّ العلة الموجدة
لها یجب ان تکون علة لکل واحد من احادها اذ لو لم تکن علة لکل
منها فاما ان لا تکون علة لشیء منها او تکون علة لبعضها دون
بعض وکلاهما محال اما الاول فلانها لو لم تکن علة لشیء منها
لامکن حصول کل منها بل حصول مجموعها بدونها فیمکن حصول
الجملة بدونها اذ الجملة هی مجموع الاحاد لا غیر فلا تکون علة للجملة
هذا وقد فرضناها علة لها هذا خلف واما الثانی فلانها
لو کانت علة لبعض الاحاد دون بعض لم یکن هی بانفرادها
علة للجملة بل هی مع علة البعض الآخر وهذا ایضاً خلاف
المفروض واذا ثبت ان علة الجملة علة لکل من الاحاد فلو
کانت علة الجملة جمیع احادها او بعضها لزم کون الشیء علة لنفسه
اما علی الاول فظاهر واما علی الثانی فلان بعض الاحاد
لو کان علة للجملة کان علة لکل من الاحاد لما ذکرنا ومن جملة
الاحاد هو نفسه فیکون علة لنفسه فثبت ان علة الجملة ان کانت
جمیع الاحاد او بعضها یلزم کون الشیء علة لنفسه والتالی ظاهر
البطلان فثبت بطلان المقدم فلا یکون علة الجملة جمیع احادها
ولا بعضها فتکون خارجة عنها ولیس لاحد ان یقول اثبات

فیستحیل عدمه ویجب وجوده
بیان لزوم المحال علی تقدیر
عدم الواجب صح

المقدمة القائلة بان علة الجملة خارجة عنها بتلك المقدمات والانظار
ينافي ما ادعاه المصنف من بداهتها لانا نقول معنى بداهة هذه
المقدمة انها ضرورية لا انها اولية واثباتها بالمقدمات المذكورة والاقيسة
المؤلفة منها لا ينافي ضروريتها وانما يكون منافيا لها ان لو كان حصولها
منها بطريق الفكر اعني مجموع الحركتين وليس كذلك فان هذه المقدمة
لكونها فطرية القياس لا يحتاج في تحصيل قياسها المنتج اياها الى
الحركة الاولى يعرف ذلك بصواب التأمل واذ قد ثبت ان علة
جميع الموجودات الممكنة باسرها خارجة عنها والخارج عن جميع الموجودات
الممكنة لا بد ان يكون واجبا فيلزم وجود الواجب على تقدير عدمه وهو
محال فثبت لزوم المحال على تقدير عدم الواجب وبه يحصل المطلوب
كما ذكرنا **قال** فصل في ان وجود الواجب نفس حقيقته **اقول**
وجود الواجب نفس حقيقته وليس له حقيقة الا الوجود البحت
المجرد القائم بذاته وبرهانه ان وجود الواجب ان لم يكن نفس
حقيقته لكان اما جزءها او عارضا لها والتالي باطل بقسميه اما الملازمة
فلان الوجود ان لم يكن جزءا او عارضا على ذلك التقدير لم يكن له
تعلق بالواجب فلا يكون وجود الواجب هذا خلف واما
بطلان التالي فلانه ان كان جزءا لزم كون الواجب مركبا وانه
محال وان كان عارضا وكل عارض مفتقر الى المعروض وكل مفتقر
ممكن فيكون وجود الواجب ممكنا وكل ممكن فله مؤثر فوجود الواجب
له مؤثر وذلك المؤثر اما ذات الواجب او صفة من صفاته او امر
منفصل عن ذاته والكل باطل اما الاول فلان المؤثر متقدم بالوجود

بالوجود على اثره لما ان الاثر لا يوجد الا بعد التأثير الذي هو افادة
الوجود وانها لا تكون الا بعد وجود المفيد الذي هو المؤثر فالمؤثر
متقدم بالوجود على اثره بمرتبتين فلو كان ذات الواجب مؤثرا
في وجوده لكان ذات الواجب متقدما بالوجود على وجوده فيكون
وجود الواجب متقدما على نفسه وانه محال واما الثاني فلان المؤثر
في الوجود لو كان صفة اخرى من صفات الذات لتقدمت تلك
الصفة بالوجود على الوجود والذات اي غير الوجود متقدمة بالوجود على تلك الصفة
فيلزم تقدم الذات بالوجود على الوجود كما في الاول واما الثالث
فلاستلزامه افتقار الواجب في وجوده الى الامر المنفصل ويلزم منه
امكان الواجب وانه محال واذا ثبت ان وجود الواجب ان لم
يكن نفس حقيقته لكان اما جزءها او عارضا لها وثبت بطلان المقدم
ببطلان التالي بقسميه ثبت كون الوجود نفس حقيقة الواجب
وهو المطلوب **قال** فصل في ان وجوب الوجود الخ **اقول**
المذكور في هذا الفصل حكمان احدهما ان وجوب الوجود نفس ذات
الواجب وثانيهما ان تعينه نفس ذاته اما الاول فبيانه ان وجوب
الوجود لو لم يكن نفس ذاته لكان زائدا عليها عارضا لها لامتناع
جزئيته المستلزمة للتركيب فيفتقر الى معروضه وهو الذات فيكون
ممكنا معلولا للذات اذ لو كان معلولا لامر منفصل لزم ان كون
الواجب بالذات واجبا بالغير وانه محال فيلزم تقدم الذات بوجوب
الوجود على وجوب وجوده لان المؤثر ما لم يجب وجوده لم يجب
عنه وجود الاثر وذلك الوجوب المتقدم وجوب بالذات ايضا

لان مفيد الوجود متقدم بالوجود لما عرفت بمرتبتين تمام

لتقدم وجود الموصوف على صفته

ولا يجوز ان يكون معلولا لصفة لان تلك الصفة المؤثرة لا بد ان تكون موجودة واجبة لكونها مفتقرة الى الذات فيلزم تقدم وجوب الذات على وجوبها مع ما فيه

لو كان وجوباً بالغير لكان المتأخر ايضا بالغير فيكون الواجب
بالذات واجبا بالغير ممكنا بالذات وهو محال فالوجوب المتقدم
ان كان عين المتأخر لزم تقدم الشيء على نفسه وان كان غيره ننقل
الكلام حتى يذهب سلسلة الوجوبات الى غير النهاية فيلزم التسلسل
او ننتهي الى وجوب وجود هو عين الذات ويلزم المطلوب واما
الثاني فلان تعين الواجب ان لم يكن نفسه لكان زائدا على
الذات عارضا بمثل ما ذكرناه في الوجود والوجوب فيكون ممكنا
معلولا للذات والعلة متقدمة بالتعين على معلولها فللواجب تعين
قبل تعينه فالمتقدم ان كان عين المتأخر لزم تقدم الشيء على نفسه
وان كان غيره يعود الترديد فيه فاما ان يذهب التعينات الى
غير النهاية وهو محال او ننتهي الى تعين هو نفس الذات وهو
المطلوب واعلم ان بعض المقدمات مطوية في بيان هذين المطلوبين
لوضوحها مما تقدم في الوجود فلا تغفل عنها قال فصل في
توحيد الواجب الخ لو كان في الخارج موجودان كل واحد منهما
واجب الوجود لذاته لاشتركا في وجوب الوجود وامتاز كل منهما
عن الآخر بشيء اما الاول فثابت بالفرض واما الثاني فلان كل
اثنين اشتركا في معنى من المعاني فلا بد ان يمتاز احدهما عن الآخر
بشيء والا لم يكونا اثنين اذ الامتياز من لوازم الاثنينية وانتفاء الملزوم
من لوازم انتفاء اللازم فما به امتياز كل منهما عن الآخر اما ان يكون
تمام حقيقته او لا يكون وكلاهما باطل اما الاول فلان ما به الامتياز
لو كان تمام حقيقة كل منهما كان ما به الاشتراك من وجوب الوجود خارجا

خارجا عن كل منهما بالضرورة وذا ينافي ما ثبت بالبرهان ان وجوب
الوجود نفس ذات الواجب واما الثاني فلان ما به الامتياز ان
لم يكن تمام الحقيقة كان كل منهما مركبا مما به الاشتراك وما به الامتياز
فيلزم افتقارهما المستلزم لامكانهما وهو خلاف المفروض واعترض
على هذا بانا لا نسلم ان ما به الامتياز ان لم يكن تمام الحقيقة لزم
التركيب وانما يلزم ان لو ~~كان تمام الحقيقة~~ لم يكن ما به الامتياز
عارضا وهو ممنوع واجيب عنه بان ما به الامتياز ان كان هو
عارضا فما به الاشتراك الذي هو وجوب الوجود اما ان يكون تمام [الحقيقة صح]
او جزءا منها او عارضا لها والكل باطل اما الاول فلانه ما به
الاشتراك ان كان تمام الحقيقة كان ما به الامتياز عارضا والعارض
المميز للشخص هو التعين فيكون تعين الواجب عارضا لذاته
وهو خلاف ما ثبت بالدليل واما الثاني فلانه مستلزم للتركيب
وهذا ظاهر واما الثالث فقد تبين بطلانه والجواب ليس بسديد
اما اولا فلانه كلام على السند على ما لا يخفى واما ثانيا فلانه مشتمل
على استدراك عظيم اذ يكفي ان يقال ما به الامتياز ان لم يكن تمام
الحقيقة يجب كونه مقوما اذ لو لم يكن مقوما على هذا التقدير لكان
عارضا لا محالة والعارض المميز هو التعين فيلزم كون التعين عارضا
فباقي الكلام مستدرك كله وقد تكرر في كلام هذا القائل ان الواجب
نوعه منحصر في شخصه وهذا ايضا ليس بسديد وان كان مثله صادرا
من بعض المتبحرين لانه انما يصح ان لو كان للواجب ماهية نوعية
وذا ينافي ما تقرر عندهم من ان تعين الواجب ليس عارضا

لماهيته بل هو نفس ذاته **قال** فصل في ان الواجب لذاته واجب

اقول واجب الوجود لذاته واجب من جميع جهاته اى يجب
حصول جميع ما يمكن له من صفات الكمال وليس له حالة ممكنة غير حاصلة
يتوقع حصولها وذلك لان جميع ما يمكن له من الصفات يكفى ذاته في
حصوله وكل ما يكفى ذاته في حصوله فهو واجب الحصول فجميع ما يمكن
له من الصفات يكون واجب الحصول اما الصغرى فلان ذاته
لو لم يكف في حصول الصفات باسرها لكان حصول شيء من تلك
الصفات من غير ذاته وحينئذ يكون حضور ذلك الغير اى وجوده
شرطاً لحصول تلك الصفة وغيبته اى عدمه شرطاً لعدمها ومتى
كان كذلك لم يكن ذاته من حيث هي هي مجردة عن كل واحد من
شرطى حضور الغير وغيبته بحيث يجب لها الوجود اذ لو وجب لها
الوجود على ذلك التقدير فاما ان يجب لها مع تلك الصفة او لا
معها فان وجب لها الوجود مع تلك الصفة لزم ان لا يكون حصول
الصفة مشروطاً بحضور الغير لحصولها للذات المجردة عن حضور
الغير وان وجب لها الوجود لا معها لم يكن عدم الصفة مشروطاً
بالغيبة لحصوله للذات المجردة عن الغيبة فثبت ان ذات الواجب
لو لم تكن كافية في حصول ما يمكن لها من صفات الكمال لم يجب
لها الوجود من حيث هي هي فلم يكن الواجب واجب الوجود
لذاته وبطلان التالى يدل على بطلان المقدم فيكون الذات كافية
في حصول الصفات باسرها وهو مفهوم الصغرى واما الكبرى فلان
ما يكفى الذات في حصوله لو لم يجب حصوله للذات لتوقف وجوب حصوله

حصوله للذات على امر مغاير للذات فلا تكون الذات كافية في
حصوله وقد فرضنا انها كافية هذا خلف فيتم الحجة بمقدمتيها وحصل
المطلوب هذا تقرير الحجة والاعتراض عليه من وجوه احدها ان
السلوب والاضافات من الصفات الممكنة للذات والذات
غير كافية في حصولها لتوقفها على امور مغايرة للذات ضرورة كونها
نسباً بين الذات وتلك الامور فان القادرية مثلاً نسبة بين الذات
ومقدوراتها وكذا كون الذات مسلوباً عنها الحدوث لكونه نسبة
بين الذات وسلب الحدوث مفتقر الى سلب الحدوث عن الذات
وجوابه ان الكلام في الصفات الحقيقية لا في الصفات مطلقاً
فلا يرد النقض بالصفات السلبية والاضافية وفيه نظر وثانيها
انا لا نسلم ان الذات لو لم تكن كافية في جميع الصفات كان شيء من
الصفات من الغير ولم لا يجوز ان يكون من الذات بتوسط الغير
وجوابه ان كونها من الذات بتوسط الغير مثل كونها من الغير في
استلزام الخلف فان صدور تلك الصفة من الذات لو كان بتوسط
الغير ~~وجوابه ان كونها من الذات~~ كان الغير جزءاً من العلة التامة
لتلك الصفة فيكون وجوده شرطاً لوجودها وعدمه شرطاً لعدمها
فيلزم منه ما يلزم من الاول من غير فرق وثالثها ان التجرد المأخوذ
في تالى الشرطية القائلة متى كان حضور الغير شرطاً لحصول الصفة
وغيبته شرطاً لعدمها لم يكن ذات الواجب من حيث هي مجردة
عن الشرطين واجب الوجود انما هو بحسب الاعتبار لا بحسب
نفس الامر فان تجرد الذات عن كليهما في نفس الامر مستحيل

او التخصيص نظراً ما يجى من التجرد ١٢ م
ويمكن ان يقال في وجه النظر ان القول
بان الكلام في الصفات الحقيقية مبنى
على صفات زائدة وليس ذلك على مذهب
الحكماء وانما هو على مذهب المتكلمين ١٢

لامتناع الخلو عنهما واذا كان كذلك فالشرطية ممنوعة قوله لانه لو
وجب وجودها فاما ان يجب مع الصفة او لا معها قلنا نختار انه
يجب مع الصفة قوله فان وجب وجودها مع الصفة لم يكن حصول
الصفة مشروطا بحضور الغير قلنا ممنوع قوله لان الصفة حاصلة
للذات المجردة عن الحضور قلنا التجرد بحسب الاعتبار ولا يلزم
منه عدم اشتراط الحضور في حصول الصفة وانما يلزم ذلك ان لو
كانت مجردة في نفس الامر وهو ممنوع او نختار الشق الثاني
ونمنع المقدمات كما في الشق الاول بعينه ولا محيص عن هذا
الاعتراض والاولى في الاستدلال ان يقال كل ما هو ممكن
للواجب من الصفات يوجبه ذاته وكل ما يوجبه ذاته فهو واجب
الحصول اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلانها لو لم تصدق لكان
وجوب بعض الصفات بغير الذات فذلك الغير ان كان واجبا
لذاته لزم تعدد الواجب وان كان ممكنا فاما ان توجبه الذات
ويلزم كونها موجبة للبعض الذي فرضناها غير موجبة اياها من
الصفات اذ الموجب للموجب موجب او لا يكون وجوبه بموجب
ثان يوجبه وننقل الكلام اليه فاما ان يذهب سلسلة الموجبات
الى غير النهاية او ينتهي الى موجب يوجبه الذات ويلزم خلاف
المفروض والحاصل ان الذات لو لم توجب الصفات باسرها لزم
احد الامور الممتنعة من تعدد الواجب والتسلسل وخلاف المفروض
فيكون الذات موجبة لجميع الصفات ويحصل المطلوب وهذه من
الفوائد التي لم يسبق ظهورها هذا بظهور سواه ولها اخوات فيما

فيما سبق يشهد لواحدة واحدة منها بالاختراع عند العثور عليها
من مارس تتبع كتب الفن من اولي الفطنة **قال** فصل في
ان الواجب لذاته لا يشارك آه **اقول** الواجب لذاته لا يشارك الممكنات
في وجوده اي ليس الوجود معنى واحدا نوعيا مقولا على وجود
الواجب ووجودات الممكنات بالتواطؤ كقول الانسان على اشخا صح
وذلك لانه لو شاركها في الوجود بهذا المعنى فالوجود من حيث
هو هو اما ان يجب له التجرد عن كونه عارضا للماهية او اللاتجرد
والعروض لها او لا يجب له شيء منهما واقسام الثاني باسرها باطلة
اما الاول فلاستلزامه تجرد وجود الممكن وكون الوجود نفس (عطف تفسيري)
حقيقته وهو محال لانا نعقل ماهية الممكن كالمسبع مثلا ونشك
في وجوده فلو كان وجود الممكن نفس حقيقته لزم كون الشيء
الواحد معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وهو محال واما الثاني
فلاستلزامه عروض وجود الواجب وقد تبين بطلانه واما الثالث
فلاستلزامه كون كل من التجرد واللاتجرد ممكنا مفتقرا الى علة فيلزم واحد صح
افتقار الواجب في تجرده الى الغير وذا ينافي ما اثبتناه من ان
ذات الواجب كافية فيما له من الصفات هذا تقرير الحجة واعترض
عليها من وجهين احدهما ان قولكم في اثبات العروض لوجود
الممكنات انا نعقل المسبع مع الشك في وجوده اثبات للمقدمة
الكلية بالمثال الجزئي وانه غير جائز واجيب عنه بان المطلوب
ههنا نقض المقدمة الكلية الحاكمة بان وجودات الممكنات كلها
مجردة غير عارضة والمثال الجزئي كاف في النقض فلئن قيل

المقصود اثبات ان الواجب لا يشارك من الممكنات في الوجود
وهذا انما يثبت ان لو ثبت عروض الوجود في الممكنات كلها والمثال
الجزئي لا يفيد هذه الكلية قلنا المقصود ان الوجود ليس مقولا
بالتواطؤ على وجود الواجب ووجودات الممكنات وذا يثبت
بما ذكرنا من المثال الجزئي بان يقال لو كان الوجود مقولا بالتواطؤ
على وجود الواجب ووجودات الممكنات وكان الوجود المشترك
من حيث هو هو مجردا لزم ان تكون وجودات الممكنات عارضة
كما في المثال المذكور وثانيهما انا لا نسلم انه لو لم يجب شيء من التجرد
واللاتجرد من حيث هو هو لزم افتقار التجرد الى علة وانما يلزم ذلك
ان لو كان التجرد وجوديا وليس كذلك بل هو عدمي واجيب عنه
بان الممكن العدمي لا يلزم ان تكون علته وجودية بل يكفي فيه العلة
العدمية فلو لم يجب التجرد للوجود من حيث هو هو لكان ممكنا
فيلزم افتقار الواجب في تجرده الى علته العدمية وهو محال ولقائل
ان يقول ما ذكرتم من الدليل على ان وجود الممكن غير مجرد منقوض
بوجود الواجب فانا نعقل الواجب ونشك في وجوده ولهذا
نحتاج في اثبات وجوده الى البرهان ولو حصل لنا الجزم بوجوده
بمجرد تعقله لما احتجنا الى البرهان في اثبات وجوده ويمكن ان
يجاب عنه بان حقيقة الواجب غير معقولة وانما نعقل بصفاته
فلذلك احتجنا الى البرهان في العلم بوجوده ولو امكن معرفة حقيقته
لما احتيج بعد تعقل حقيقته اثبات وجوده بالبرهان بخلاف الممكن
فان التردد في وجوده بعد تعقله من لوازم ماهيته وهذا يستلزم

باسرها مجردة وليس كذلك اذ وجود بعض الممكنات صح

مفتقر الى العلة وجوديا كان او عدميا غاية ما في الباب ان الممكن صح

الى صح

بعد صح

يستلزم عروض الوجود فيه واعلم ان المصنف لم يذكر في المسئلة مذهب
الحكماء بتمامه اذ غاية ما ذكره ان الوجود ليس مقولا بالتواطؤ على وجودي
الواجب والممكن وليس هذا تمام مذهبهم فان مذهبهم ان وجود الواجب
مخالف بالحقيقة لوجودات الممكنات ومطلق الوجود عارض لتلك
الوجودات الخاصة مقول عليها بالتشكيك ومن الافاضل من ذهب
الى ان الوجود لا كلية له ولا تعدد ولا عرضية وانما هو جزئي حقيقي
واحد بالشخص قائم بذاته يوجد به الماهيات الممكنة بنوع من التعلق
غير مدرك بالعقول البشرية ووجودات تلك الماهيات عبارة عن
موجوديتها الوضعية القائمة بها الحاصلة لها بذلك التعلق وكنا
نسمعه يقول هذا مذهب الاولين والآخرين من الحكماء المحققين
ومن مقالات المتصوفة يلوح انهم ذاهبون الى مثل هذا وتحقيق
الحق في هذا الباب مما تم بمجرد البحث **قال** فصل في ان الواجب
عالم بذاته **اقول** اعلم اولا ان العلم بالشيء وادراكه بمعنى واحد
وهو ان يتمثل حقيقته عند الذات المدرك اي يحصل عندها حقيقة
الشيء اما بنفسها او بصورة ومثال لها اما الاول فكادراكنا انفسنا
اذ نعلم بالضرورة ان ادراكنا انفسنا ليس بحصول صورة من انفسنا
فينا وانما هو عبارة عن كون انفسنا حاضرة لنا بحيث لا نذهل
عنها قطعا ويسمى هذا علما حضوريا واما الثاني فكادراكنا الانسان
فان الشخص الخارجي منه يحس اولا بارتسام صورته في الرطوبة
الجليدية ارتساما مشروطا بحضور ذلك الشخص عند الحاسة ويتخيل
ثانيا بعد غيبة الشخص صورته الخيالية المقترنة بالغواشي المادية بحصولها

هذه صح

في الحس المشترك عند التفاته اليها وبتعقل ثالثاً حقيقته الكلية
بحصول صورته العقلية في النفس ويسمى هذا علماً انطباعياً ومما
ينبغي ان يعلم ههنا ان كل موجود مجرد عن المادة ولواحقها مدرك
لذاته لان كل مجرد فهو مدرك بالذات على ما يأتي بيانه في الفصل
التالي لهذا الفصل وحقيقته حاصلة له فيكون حقيقته حاصلة لذاته
المدركة بالذات فيكون مدركاً لذاته اذ الادراك ليس الا حصول
الحقيقة عند المدرك بالذات وانما قلنا ان حقيقة المجرد حاصلة
له لان حقيقة كل موجود حاصلة له عند حصوله والا لم تكن حقيقته له
فان حقيقة كل شيء هي ما به ذلك الشيء هو فلو لم تحصل للشيء حقيقته عند
حصوله لكان ذلك الشيء هو ذلك الشيء بدونها فلم تكن تلك الحقيقة
له هذا خلف اذا تقرر هذا فنقول واجب الوجود عالم بذاته
لانه مجرد عن المادة اذ لو كان مادياً لكان جسماً او جسمانياً فيلزم
افتقاره ضرورة افتقار الجسم الى اجزائه والجسماني اليه والى جزئه
وكل مفتقر ممكن فيلزم ان يكون الواجب لذاته ممكناً وهو محال
فثبت ان الواجب لذاته مجرد عن المادة وقد تبين ان كل مجرد
عن المادة عالم لذاته ينتج ان الواجب عالم لذاته وهو المطلوب
قال هداية تعقل الشيء لذاته الخ **اقول** لما ذكر ان الادراك
هو حصول الحقيقة عند المدرك وكان هذا مظنة ان يعترض بان
يقال الادراك بهذا المعنى اضافة بين العاقل والمعقول والاضافة
تقتضي تغاير المضافين ويلزم من هذا امتناع تعقل الشيء ذاته
اذ لو تعقل شيء ذاته لزم مغايرته لذاته وانه محال فيبطل ما ذكرتموه

كونه مجـ

ذكرتموه في هذا الفصل من ان الواجب عالم بذاته اورد هذه الهداية
دفعاً لهذا الاعتراض وتقريرها ان تعقل الشيء ذاته لا يقتضي التغاير
بين العاقل والمعقول فان العلم هو حضور الحقيقة المجردة عن
المادة عند المدرك مطلقاً اي سواء كانت الحقيقة الحاضرة مغايرة
بالذات للمدرك اولا وهذا اعم من حضور الحقيقة المغايرة وكذب
الاخص لا يستلزم كذب الاعم فعند تعقل الشيء ذاته جاز ان لا يحضر
عنده حقيقة مغايرة له ويحضر حقيقته الغير المغايرة له ولان
كل واحد من افراد الناس يعقل ذاته وهذا بديهي معلوم بالوجدان
فلو اقتضى تعقل الشيء ~~الشيء~~ ذاته التغاير بين العاقل والمعقول
لكان لكل شخص نفسان احدهما عاقلة والاخرى معقولة وانه بديهي
البطلان وايضاً لما كان تعقل كل منا ذاته معلوماً بالبديهة كان
هذا التشكيك من قبيل التشكيك في البديهيات فلا يستحق
الجواب واما ان التعقل اضافة تقتضي تغاير المضافين وهما
العاقل والمعقول فهذا لا ينافي تعقل الشيء ذاته اذ الاضافة
لا تقتضي تغاير المضافين بحسب الذات والحقيقة بل تغايرهما بوجه
ما وهو حاصل في تعقل الشيء ذاته فان الشيء من حيث ان من
شانه العاقلية يغاير ذاته من حيث ان من شانه المعقولية فاذا تعقل
ذاته فهو بالحيثية الاولى عاقل وبالحيثية الثانية معقول فزالت
الشبهة بالكلية واتضح المقصود **قال** فصل في ان الواجب لذاته
عالم بالكليات **اقول** واجب الوجود لذاته عالم بجميع الماهيات
المعقولة والبرهان على هذا المطلوب ان الواجب لذاته مجرد عن

المادة ولواحقها وكل مجرد عالم بسائر المعقولات فالواجب لذاته
عالم بسائر المعقولات اما الصغرى فقد مر تقريرها في الفصل المتقدم
واما الكبرى فلان كل مجرد يمكن ان يكون معقولا وهذا ظاهر اذ لا
مانع للمجرد عن كونه معقولا فان المانع عن المعقولية هو العلائق
المادية المنافية للتعقل الذي هو الحضور عند المجرد والمجرد بمعزل عن
تلك العلائق والنقض بان الواجب لذاته ممتنع التعقل مع كونه
مجردا غير وارد فان معنى امتناع تعقل الواجب هو ان العقول
البشرية لقصورها عن دركه لا يمكنها ان تتعقل حقيقة الواجب وذا لا
ينافي امكان معقوليتها في نفسها وكل ما يمكن ان يعقل فانه يمكن ان
يعقل مع كل ما سواه من المعقولات وهذا ايضا ظاهر اذ لا منافاة
بين تعقل وتعقل وكل ما يمكن ان يعقل مع سائر المعقولات يمكن
ان تقارنه سائر المعقولات في العقل لان التعقل هو حصول صورة
شيء في العقل وتعقل المجرد مع المعقولات حصوله معها في العقل
وهذا مقارنتها اياه في العقل وكل ما يمكن ان تقارنه المعقولات
في العقل يمكن ان تقارنه في الخارج اذ لو صحت المقارنة في العقل دون
الخارج لزم توقف صحة مقارنتها على حصوله معها في العقل الذي هو
المقارنة لكن المقارنة متوقفة على صحتها فيلزم الدور ومقارنة المعقولات
للمجرد في الخارج هو تعقله اياها فكل مجرد يمكنه ان يعقل سائر المعقولات
وكل ما يمكن حصوله للمجرد فهو واجب الحصول له بالفعل اذ لو كان حصوله
له بالقوة لزم كونه ماديا فان كون صفة الشيء بالقوة من خواص كون
ذلك الشيء ماديا فثبت ان كل مجرد عالم بسائر المعقولات وهو الكبرى و

تعقل

ولو جعلنا الكبرى قولنا وكل مجرد يمكنه ان يعلم سائر المعقولات
لينتج القياس ان الواجب يمكنه ان يعلم سائر المعقولات وقلنا بعد
ذلك وكل ما يمكن للواجب فهو واجب الحصول له والا لكان له حالة
منتظرة وقد ثبت خلافه ليلزم منه المطلوب لسقط عنا في هذه الحجة
مؤونة اثبات المقدمة القائلة كل ما يمكن للمجرد فهو واجب الحصول
له وقد تبين لك من هذا ما في كلام المصنف من التشويش والاضطراب
قال فان قيل اقول هذه معارضة اوردها على الحجة المذكورة
في هذا الفصل وتوجيهها ان يقال ما ذكرتم من الدليل وان دل
على ثبوت كون الواجب عالما بالمعقولات كلها ولكن عندنا ما
ينفيه وهو ان الواجب لو كان عالما بشيء لكان الواجب فاعلا وقابلا
للصورة الحاصلة من شيء في ذاته والثاني باطل اما لزوم كونه فاعلا
لها فلان الصورة الحاصلة في ذاته ممكنة لافتقارها الى ما تقوم به
فيفتقر الى مؤثر فيها فذلك المؤثر ان كان غير ذات الواجب لزم
افتقار الواجب في صفة العلم الى ذلك الغير وهو محال فيتعين ان
يكون المؤثر فيها هو الذات واما لزوم كونه قابلا لها فلان العالم
لا بد وان يكون قابلا للصورة المعلوم لقيامها به واما بطلان الثاني
فلان القابلية هو الاستعداد والفاعلية هو التاثير وهما متغايران
يعقل كل منهما بدون الآخر فلو كان الواجب فاعلا وقابلا معا للصورة
لزم التركيب في ذاته وهو محال واجاب عن هذه المعارضة
بانا لا نسلم ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون مستعدا للصورة وفاعلا
لها اذ معنى كونه مستعدا للصورة هو انه لا يمتنع ان تحصل له الصورة

ومعنى كونه مستقراً للصورة فاعلاً لها انه متقدم عليها بالعلية
ولا امتناع فى اجتماع المعنيين لعدم تنافيهما واما انهما معنيان
متغايران يلزم من حصولهما للواجب التركيب فى ذاته فممنوع ايضاً
اذ التركيب انما يلزم ان لو كانا جزئين للذات وليس كذلك بل انهما
اضافيان عارضيان لها بالقياس الى الصوره وذا غير مستحيل
فان العالمية والقادرية مثلاً اضافيان يعرضان لذات الواجب
بالقياس الى معلومه والمقدور له ثم ان المصنف مال فى هذه المسئلة
الى ما ذهب اليه المتكلمون من ان علم البارى تعالى بالاشياء صفة
قائمة بذاته زائدة على نفس حقيقته ذهاباً منه الى ان علمه بالاشياء
انما هو ارتسام صورها فى ذاته كالعلم الحادث للنفوس الناطقة
ورد مذهب الحكماء زاعماً ان من اعتقد ان علم الواجب هو
نفس ذاته مهرباً عما يرد على المتكلمين من لزوم كون ذات الواجب
فاعلاً وقابلاً لعلمه فقد اعتقد نفى العلم عن ذات الواجب بالحقيقة
وذلك لان من جعل العلم نفس الذات فقد نفى الارتسام والعلم
انما هو الارتسام لا غير فيكون نافياً للعلم بالحقيقة وهذا الرد انما
يتوجه عليهم ان لو انحصر العلم فى الارتسام ولهم ان يمنعوه ويقولوا
العلم هو ان يحصل عند العالم حقيقة المعلوم اما بنفسها او
بارتسام صورة منها فيه او فى آلته فالارتسام اخص من العلم ولا
يلزم من انتفاء الاخص انتفاء الاعم **قال** فصل فى ان الواجب
عالم بالجزئيات على وجه كلى الخ **اقول** اعلم ان تلخيص البيان فى
هذا المطلوب يستدعى تمهيد مقدمات الاولى ان علم الواجب

بالاشياء علم تام وهو علمه بها مع جميع صفاتها وآثارها
اللازمة والغير وذلك لان علمه بجميع ذلك ممكن الحصول له اذ هو مدرك
بالذات وهذه الاشياء من شانها ان يكون مدركة فيلزم حصول علمه بجميع
ذلك والا لكان له حالة منتظرة الثانية ان العلم التام بالعلة الموجبة
يوجب العلم بالمعلول لان العلم التام بالعلة الموجبة يقتضى حصول العلم
بوجه استلزامه لمعلولها وذا يقتضى حصول العلم بالمعلول الثالثة
ان العلم بالجزئى يكون على وجهين احدهما علم يتغير بتغير المعلوم الجزئى
وهو علم زمانى تابع للمعلوم الجزئى بمعنى ان المعلوم الجزئى الحادث
حال عدمه السابق يعلم انه معدوم سيوجد واذا وجد يزول هذا العلم
ويحصل بدله العلم بانه موجود وعند طريان العدم عليه يزول العلم
بالوجود ويحصل العلم بطريان العدم عليه وهذا هو العلم على الوجه الجزئى
لمطابقته الجزئى فى التغير وثانيهما علم لا يتغير بتغير المعلوم وهو علم
متعال عن الزمان حاصل عن العلم باسباب ذلك المعلوم وهو العلم
على الوجه الكلى المشابه بعدم تغيره للامور الكلية المصونة عن التغير
مثال الوجه الاول علمك بالكسوف المعين الواقع فى جزء معين
من الزمان المتغير بتغيره مثل ان تعلم قبل وقوعه انه سيقع وعند
وقوعه يزول هذا العلم ويحصل العلم بانه واقع وبعدما انقضى يزول
العلم بالوقوع ويحصل العلم بالانقضاء وهذا العلم زمانى لاحاطة
الزمان به بحيث لا يوجد الا فى جزء منه ومثال الوجه الثانى العلم
بالكسوف المعين الحاصل من العلم باسبابه كما اذا علمت بمعاونة التنجيم
والحساب مقدار الزمان الواقع بين الكسوفين فتعلم بذلك وقوع

الكسوف الثاني جزء من الزمان معين بالمقايسة الى الكسوف
الاول المعلوم بالمقايسة الى بعض التواريخ المعلومة مثل ان يعلم انه
واقع في ساعة كذا من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من الكسوف
الاول المعلوم وقوعه في ساعة كذا من يوم كذا من شهر كذا من سنة
كذا من التاريخ الفلاني فيعلم انه في اي ساعة من اي يوم من اي
شهر من اي سنة من التاريخ المذكور وهو علم واحد مستمر حاصل
قبل الكسوف ومعه وبعده لا تتغير بتغيره من الاستقبال الى الحصول
الى الانقضاء متعال عن الزمان لامكان كونه محيطا بالزمان بان
يتصور هذا الجزء من الزمان جزءا من الزمان الممتد من الازل الى
الابد فلئن قيل هذا الوجه من العلم قد يحصل لبعض الاشخاص البشرية
بعد ان لم يكن حاصلا له كما في المثال المذكور فيكون حادثا بالزمان
فيكون زمانيا لاحاطة الزمان بحدوثه قلنا زمانية حدوث بعض
افراده المختص بموضوع متعلق بالمادة لا ينافي تعاليه عن الزمان
بحسب ذاته واذ قد مهدت هذه المقدمات فنقول واجب الوجود
لذاته عالم بالجزئيات لكن لا على الوجه الجزئي بل على الوجه الكلي اما
انه عالم بالجزئيات فلانه عالم بذاته علما تاما لما ذكرنا في المقدمة الاولى
فيلزم علمه بمعلوله الاول لما ذكرنا في المقدمة الثانية وعلمه بالمعلول
الاول ايضا علم تام فيلزم العلم بمعلول معلوله وهكذا الى ان ينتهي
الى آخر المعلولات القديمة في الطول ويسري علمه في الحوادث
الغير المتناهية في العرض فيحيط علمه بجميع الجزئيات القديمة والحادثة
الغير المتناهية من الازل الى الابد واما ان علمه بالجزئيات ليس

على الوجه الجزئي فلانه لو كان على الوجه الجزئي لكان يدرك تارة ان
الجزئي موجود غير معلوم واخرى عكس ذلك لما ذكرنا في المقدمة
الثالثة من تفسير الوجه الجزئي فيحصل في ذاته تعالى صورتان مختلفتان
متعاقبتان بحيث لا يبقى احديهما عند طريان الثانية فيلزم التغير
في ذاته هذا خلف فيكون علمه بالجزئيات على الوجه الكلي المصون
عن التغير المتعالي عن الزمان حسب ما فسرناه في المقدمة الثالثة
وهذا القدر من البيان كاف في هذا المطلوب لكن المصنف
زاد عليه بان قال بل يدركه على الوجه الكلي مثل ان يدرك من الكسوف
المعين بانه كسوف يكون بعد حركة كوكب معين كذا درجة من برج
كذا حال كون ذلك الكسوف شماليا اي واقعا في الجانب الشمالي
من قرص الشمس او في البروج الشمالية بصفة كونه في عقدة
الرأس وهكذا الى ان ينحصر جميع العوارض اللاحقة لهذا الكسوف
وهذا المدرك ليس جزئيا بل هو كلي اذ لا يمنع حمله على كثيرين ولما
لم يكن الحاصل في حق الله تعالى من ادراك الجزئيات سوى ما
ذكرنا لم يكن علمه بالجزئيات الا على الوجه الكلي ولزم من هذه
الزيادة ان معلوم الله تعالى من الجزئيات معان كلية ليس الا
وهذا تصريح بانه لا يعلم الجزئيات وهو خلاف مذهبهم ووقع في
هذه الزيادة استدراك ايضا وهو زيادة قوله وهذا العلم
غير كاف الى آخره لعدم افتقار المطلوب اليه **قال** فصل في
ان الواجب الوجود مريد **اقول** اورد في هذا الفصل مطلبين
احدهما ان الواجب الوجود مريد للاشياء بمعنى ان ما صدر عنه من

الاشياء صادر عنه بارادته وثانيهما انه جواد اما انه مريد فلان كل ما
يصدر عنه فهو عالم به وبصدوره عنه لما انه عالم بجميع المعلومات والصادر
عنه لا بد ان يكون خيرا لكونه منبعا لفيضان الخير وغير مناف لماهيته
لان الصادر عنه لازم لحقيقته واللازم لا يكون منافيا وكل ما هو معلوم
له وهو خير غير مناف لماهيته فائض عنه لكماله المقتضي لفيضانه فهو
مرضي له وكل ما يصدر عنه من الاشياء يكون صادرا عنه وهو المعنى
بالارادة فذاته مريد لما صدر عنه من المعلومات وهو المطلوب واما انه
جواد فاعلم اولا ان معنى الجود افادة ما ينبغي اي شيء هو مؤثر مرغوب
عند المستفيد لا لعوض فواهب السكين لمن لا ينبغي له لا يكون جوادا
وكذا من يهب شيئا ليستعيض من المستفيد او من غيره ليس بجواد
بل هو معامل والعوض لا يلزم كونه عينا بل كل ما يتوقع المفيد حصوله
في مقابلة مفاده من عين او ثناء او تخلص عن مذمة او توصل الى
كونه على ما هو احسن واليق به فهو عوض اذا تقرر هذا فنقول
واجب الوجود جواد لانه يفيد وجود الاشياء والوجود خير محض
مرغوب عند كل عاقل فاما ان يفعل هذه الافادة لعوض او شوق
الى كمال يحصل به ما هو اليق بالموجودات من المتقرر في عنايته
الازلية فيوجد الاشياء على ما ينبغي لا لعوض وشوق والاول محال
اذ لو كان فعله لحصول كمال مطلوب له لزم ان يكون له حالة منتظرة
وقد تبين امتناع ذلك فتعين الثاني وهو انه يفيد وجود الاشياء
لا لعوض وشوق الى ما يكون عوضا عما افاده فيكون جوادا وهو
المطلوب **قال** الفن الثالث في الملائكة **اقول** قد تقرر عندك

صح

عندك فيما سلف ان العقول جواهر مجردة غير متعلقة بالاجسام
تعلق التدبير والتصرف وذلك بسبب ان الجوهر المجرد انما يتعلق
بالجسم هذا النوع من التعلق ليصير الجسم آلة له في الاستكمال كما هو
من شان النفوس والعقول بكمالاتها الفطرية مستغنية عن الاستكمال
فهي لا تتعلق بالاجسام هذا النوع من التعلق بل لا تعلق لها
الا بالعلية والتاثير ولما كانت هي من موضوعات العلم الالهي
من هذا المختصر فلهذا رتب المصنف هذا الفن لاثباتها وبيان
احوالها مشتملا على عدة فصول **قال** فصل في اثبات العقول
اقول المبدأ الاول جل ذكره بسيط ليس فيه تعدد جهات
وكل بسيط شانه هذا لا يصدر عنه الا واحد فالصادر عنه بلا واسطة
معلول واحد لا غير فهذا المعلول الواحد الصادر عنه اولا لا يجوز
ان يكون عرضا اذ لو كان عرضا فاما ان يكون الصادر عنه قائما
بنفسه او بمحل والاول باطل اذ القائم بنفسه انما هو الجوهر لا
العرض وكذا الثاني لان المحل ان كان هو المبدأ كان المبدأ
فاعلا وقابلا معا لهذا العرض وانه محال وان كان غيره كان
معلولا له لان ما سواه من الموجودات كلها معلولة له اما بلا واسطة
او بواسطة فان كان العرض ومحله كلاهما صادرين عنه بلا واسطة
لزم صدور اثرين من المبدأ الاول في مرتبة واحدة وانه محال
وان كان الصادر عنه بلا واسطة احدهما فقط فان كان هو المحل
لم يكن العرض اول معلول صدر عنه وقد فرضناه كذلك هذا خلف
وان كان هو العرض لزم تقدم العرض على محله المتقدم عليه فيلزم

كان من الواجب ان نبحث عنها
في هذا القسم الذي هو في العلم
الالهي صح صح

تقدمه على نفسه وهو محال فثبت ان المعلول الاول ليس بعرض
فيكون جوهرا فاما ان يكون هيولى او صورة او جسما او نفسا او عقلا
لانحصار الجوهر في هذه الاقسام ولا سبيل الى كونه هيولى لانه لو كان
هيولى لزم تقدم الهيولى على الصورة لتقدم المعلول الاول على ما
سواه من المعلولات لكن الهيولى لا يتقوم بالفعل الا بالصورة
فلا تتقدم عليها ولا الى كونه صورة لانه لو كان صورة لتقدمت الصورة
بالفاعلية على الهيولى لتقدم المعلول الاول على ما سواه من المعلولات
بالفاعلية لكن الصورة لا تتقدم بالفاعلية على الهيولى لما تبين ان
الصورة شريكة لفاعل ولا الى كونه جسما لان الجسم مركب من الهيولى — الهيولى صح
والصورة فلو كان الصادر عن المبداء الاول بلا واسطة هو الجسم
فاما ان يكون الصادر بلا واسطة كل واحدة من الهيولى والصورة
او احديهما فقط اذ لو لم يكن شيء منهما صادرا بلا واسطة لم يكن الجسم
صادرا بلا واسطة هذا خلف فعلى الاول يلزم صدور اثنين عنه
في مرتبة واحدة وانه محال وعلى الثاني يلزم ما ذكرنا في القسمين
الاولين لكونه واحدا منهما لا بعينه ويلزم ايضا خلاف ما فرضناه
من ان الصادر بلا واسطة هو الجسم ولا الى كونه نفسا اذ لو كان نفسا
لكانت النفس فاعلة قبل وجود الاجسام وانه محال لان النفس انما
تفعل فعلها بواسطة الاجسام واذ قد بطلت الاقسام الاربعة
تعين القسم الخامس وهو ان المعلول الاول هو العقل وهو المطلوب
قال فصل في اثبات كثرة العقول الخ **اقول** لما ثبت وجود
العقل في الفصل السابق حاول في هذا الفصل ان يثبت له التعدد

التعدد وتقرير البرهان عليه ان الفلك لا بد له من مبداء قريب يؤثر
فيه بلا واسطة فذلك المبداء اما ان يكون هو الواجب لذاته او ملكا
آخر او نفسا او عقلا وما سوى الاخير من الاقسام باطل اما
الاول فلما بينا ان المعلول الصادر عن الواجب اولا ليس بجسم
واما الثاني فلان المؤثر في الفلك ان كان فلكا آخر فالمؤثر منهما
اما ان يكون حاويا بالنسبة الى الآخر او محويا ولا سبيل الى شيء منهما
اما انه لا سبيل الى الثاني فلان المحوي اخس واصغر من الحاوي
ولا يجوز ان يكون الاخس والاصغر علة للاشرف الاعظم اما ان
المحوي اصغر من الحاوي فظاهر واما انه اخس منه فلان بعده عن
المبداء الاول في سلسلة الممكنات المترتبة اكثر من بعد الحاوي
عنه والابعد اخس هكذا قيل وفيه مصادرة على المطلوب لان
المحوي انما يكون ابعد ان لو لم يكن علة للحاوي اذ لو كان علة للحاوي
لكان اقرب منه الى المبداء فاثبات عدم علية المحوي بابعديته
يكون مصادرة على المطلوب والاولى ان يقال المحوي اخس من
الحاوي لان المحوي اقرب حيزا من الحاوي الى ما يقبل الكون والفساد
من العناصر وهي اخس من الافلاك الغير القابلة لهما والاقرب
الى الاخس اخس من الابعد عنه واما ان الاخس الاصغر لا يؤثر
في الاشرف الاعظم فمما يشهد به الطباع السليمة فان كل صاحب
طبع سليم يحكم باستحالة كون الاخس الاصغر مؤثرا في الاشرف الاعظم
وهذه المقدمة اقناعية لم يقم عليها برهان والاولى في ابطال علية
المحوي ان يستدل بما سنذكره في ابطال علية الحاوي من الطريق

العام الدالّ على بطلان كون الجسم علةً لجسم آخر واما انه لا سبيل
الى الاول فلان لاثباته طريقان احدهما خاص يدل على امتناع علية
الحاوي بخصوصه وثانيهما عام يدل على امتناع علية جسم لجسم آخر اما
الطريق الخاص فهو ان الحاوي لو كان علة للمحوي لكان وجوب
وجود المحوي متأخرا عن وجوب وجود الحاوي فان المعلول متأخر عن
العلة بوجوب الوجود ضرورة ان العلة ما لم تجب وجودها لم تجب
عنها وجود المعلول واذ قد ثبت ان وجوب وجود المحوي متأخر
عن وجود الحاوي فعدم المحوي مع الحاوي لا يكون ممتنعا لذاته اذ وجوب صح
لو امتنع عدم المحوي مع الحاوي لذاته لوجب وجود المحوي فلا مع الحاوي صح
يكون وجود المحوي متأخرا عن الحاوي هذا خلف واذا امكن
عدم المحوي مع وجود الحاوي لذاته لزم امكان الخلاء لذاته لان
عدم المحوي مع وجود الحاوي ملزوم لوجود الخلاء وامكان الملزوم
لذاته ملزوم لامكان اللازم لذاته والا امتنع اللازم مع امكان الملزوم
وهو يهدم الملازمة بينهما فعلم مما ذكرنا ان علية الحاوي للمحوي
يستلزم امكان الخلاء لذاته وبطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم
فيبطل علية الحاوي وهو المطلوب واما الطريق فبيانه مسبوق العام صح
بمقدمة وهي ان تأثير جسم في جسم انما يكون بشرطين احدهما ان يكون
كل واحد من الجسمين ذا وضع بالنسبة الى الآخر وهذا بديهي ويشهد
به استقراء الاجسام ايضا فان النار مثلا انما تؤثر في غيرها بالتسخين
ان لو كان بينهما وضع المقارنة او المقاربة وكذا الشمس انما تضيء
ما يقع في محاذاتها من الاجسام دون غيرها وثانيهما ان يكون المؤثر

المؤثر من الجسمين مؤثرا في شيء من جزئي المتأثر منهما اعني هيولاه
وصورته والا لم يكن مؤثرا فيه هذا خلف اذا تمهد هذا فنقول
اذا كان جسم ما علة لجسم آخر كان الاول منهما علة لشيء من هيولى
الثاني وصورته بحكم الشرط الثاني وكلما كان كذلك كان شيء من هيولى
الثاني وصورته ذا وضع بالنسبة الى الاول بحكم الشرط الاول
والتالي باطل اذ ليس شيء من الهيولى والصورة ذا وضع بالانفراد
اصلا فكذا المقدم فلا يكون جسم ما علة لجسم آخر ويلزم منه المطلوب
واما الثالث فلان المؤثر في الفلك لو كان نفسا لكان تأثيرها
فيه بواسطة الجسم الذي هو آلة لها في صدور افعالها عنها واذا
كان كذلك لزم تقدم ذلك الجسم بالطبع على الفلك فهو اما حاوٍ له
بالنسبة اليه او محوي وتبين بطلانه بما ذكرنا في القسم الثاني ولا
حاجة الى التطويل بالاعادة واذ قد بطلت الاقسام الثلثة تعين
الرابع وهو ان المؤثر في الفلك هو العقل فنقول قد دل اختلاف
حركات الكواكب المعلوم بالرصد على كثرة الافلاك فالمؤثر فيها
اما عقل واحد او عقول متكثرة والاول باطل لان العقل بسيط
وجهة صدور الفلك عنه جهة واحدة وقد بينا ان الواحد البسيط
لا يصدر عنه بجهة واحدة الا واحد فتعين الثاني ويلزم منه كثرة
العقول وهو المطلوب واعترض على هذه الحجة بمنع الحصر لقيام
احتمال كون المؤثر في الفلك عرضا واجيب عنه بالاحتجاج على
بطلان هذا الاحتمال بان العرض اضعف من الجوهر والاضعف
يمتنع ان يكون علة للاقوى وانت خبير بان هذه الحجة اقناعية

والصواب ان يقال لو كان المؤثر في الفلك عرضا لاحتاج ذلك
العرض في تأثيره الى محله فمحله ان كان فلكا او نفسا لزم منه ما لزم
من كون المؤثر فلكا او نفسا وان كان عقلا لزم منه المطلوب
لافتقار كل واحد من الافلاك حينئذ الى عرض قائم بعقل على حدة
لامتناع قيام الاعراض المتعددة الحقيقية بعقل واحد لاستلزام
تركب العقل فيتعدد العقول بحسب تعدد الافلاك وهو المطلوب
هذا هو التقرير المضبوط في هذا البرهان ولا يخفى عليك ما في
تقرير المصنف من الانتشار قال هداية الحاوي وسبب المحوي
اقول لما كان الدليل القائم على عدم علية الحاوي بصدد ان
يعارض بان يقال دليلكم هذا وان دل على مطلوبكم ولكن عندنا
ما ينافيه وهو ان الحاوي لمحدد الجهات مع العقل الثاني
لكونهما معلولي علة واحدة وهو العقل الاول على سياق تقريره
والعقل الثاني متقدم بالعلية على المحوي وما مع المتقدم متقدم
وهذا ظاهر في التقدم الزماني فيلزم تقدم الحاوي على المحوي
بالعلية لان تقدم العقل الثاني عليه بالعلية اورد هذه الهداية
جوابا عن هذه المعارضة وتقريره ان كون الحاوي مع العقل الذي
هو علة المحوي في رتبة الابداع لا يستلزم تقدم الحاوي بالعلية
على المحوي لان تقدم العقل الثاني على المحوي بالعلية وما مع
المتقدم بالعلية لا يجب بل يمتنع ان يكون متقدما بالعلية لاستلزامه
توارد علتين على المعلول الواحد الشخصي وهو ممتنع بخلاف التقدم
الزماني فان ما مع المتقدم فيه يجب ان يكون متقدما لان المتقدم

المتقدم بالزمان هو الموجود في الزمان المتقدم وما مع المتقدم بالزمان
كذلك قال هداية الحاوي والمحوي اقول لما ابطل علية الحاوي
لاستلزامها امكان الخلاء استشعر ان يعترض عليه بان يقال امكان
الخلاء لازم عليك وان لم يكن الحاوي علة وذلك لان كل واحد
من الحاوي والمحوي ممكن لذاته وكل ممكن جائز العدم فكل من
الحاوي والمحوي يكون جائز العدم وعدم كل منهما ملزوم الخلاء فيلزم
من جواز عدم كل منهما امكان الخلاء لان امكان الملزوم يستلزم امكان
اللازم فاجاب عنه بان كل واحد من الحاوي والمحوي ممكن جائز
العدم بالنظر الى ذاته ولا يلزم من ذلك امكان الخلاء فان انتفاء كل
منهما لا يستلزم الخلاء فان الجرم الذي في جوفهما يكون هو المحدد
للجهات على تقدير انتفائهما فحال ما وراء ذلك الجرم على تقدير
انتفائهما كحال ما وراء محدد الجهات وكما ان ما وراء المحدد ليس
بخلاء ولا ملاء فكذا حال ما وراء الجرم المذكور على تقدير انتفائهما
فلا يلزم من انتفائهما الخلاء وتحقيقه ان الخلاء الممتنع هو الا البعد
المفطور او الفضاء الموهوم بين الاجسام القابل للزيادة
والنقصان وما وراء المحدد ليس ببعد لانتهاء الابعاد بالمحدد
ولا قابل للزيادة والنقصان لانه لا شيء محض فلا يكون خلاء
باحد المعنيين بل الخلاء انما يلزم من وجود الحاوي مع عدم المحوي
وذا غير ممكن فلا يلزم امكان الخلاء فلئن قيل كل واحد من
وجود الحاوي وعدم المحوي ممكن لذاته ولا تنافي بينهما فيجوز
اجتماعهما ويلزم منه امكان الخلاء قلنا الحاوي لاستلزامه العقل

الذي هو علة موجبة للمحوي ملزوم للمحوي ووجود الملزوم مع عدم
اللازم مما يتنافيان فوجود الحاوي يكون منافيا لعدم المحوي
فلا يثبت جواز اجتماعهما ولا لزوم امكان الخلاء **قال** فصل
في ازلية العقول **اقول** الازل هو الزمان الماضي الذي لا ابتداء
له والابد الزمان المستقبل الذي لا نهاية له والازلي ما كان موجودا موجه
في الازل بحيث لا يكون لوجوده بداية فلا يسبقه عدم والابدي ما
يكون موجودا في الابد بحيث لا يكون لوجوده نهاية فلا يلحقه عدم
واذا ثبت هذا فنقول العقول كلها ازلية وابدية اما انها ازلية
فلوجوه ولم يذكر منها الا واحدا وهو ان الواجب لذاته مستجمع في
الازل لجملة ما لابد له منه في تأثيره في معلوله والا لزم ان يكون
له حالة منتظرة هف هكذا ذكره المصنف وفيه نظر والاولى ان يقال
ذات الواجب بانفرادها علة تامة لمعلوله الاول اذ لو افتقر معلوله
الى امر مغاير لذاته فان كان ذلك الامر المغاير مقارنا للذات
لزم كونه صفة للواجب زائدة على ذاته وهذا خلاف ما تقرر
عندهم من ان الواجب ليس له صفة زائدة وان كان منفصلا عنها
كان ممكنا معلولا لها سابقا على ما فرضناه انه معلول اول هذا
خلف فثبت ان ذات الواجب وحدها علة تامة للعقل الاول
والمعلول لا يتخلف عن علته التامة فالعقل الاول لا يتخلف
عن الواجب في الازل فيكون ازليا ومتى كان العقل الاول ازليا
كان العقل الثاني ايضا ازليا لان العقل الاول مستجمع في الازل
لجملة ما لابد له منه في تأثيره في العقل الثاني والا لكان شيء من

من تلك الجملة حادثا وكل حادث مسبوق بمادة فيكون ذلك الشيء
ماديا ويلزم منه كون العقل الاول ماديا لمقارنة ذلك الشيء اياه
فثبت ان العقل مستجمع في الازل لجملة ما لابد له منه في تأثيره في العقل
الثاني ويلزم من ذلك ازلية العقل الثاني وبهذا الطريق يثبت
ازلية سائر العقول وليس لقائل ان يقول لا حاجة الى هذا التطويل
بل يكفي ان يقال لو كان العقل حادثا لكان ماديا لان كل حادث
مسبوق بمادة هذا خلف لان هذا مع انه من باب تعيين الطريق
الذي ليس من دأب المناظرة عدول عن اقوى الطريقين لان ما اختاره
المصنف طريق لمي وهذا الطريق اني واللمي اقوى من الاني واما
انها ابدية فلانه لو انعدم شيء من العقول لكان انعدامه بانعدام شيء من
الامور المعتبرة في وجوده اذ انعدامه مع بقاء جميع الامور المعتبرة
في وجوده تخلف المعلول عن علته التامة وهو محال فيلزم ان يكون
الباري تعالى او شيء من العقول قابلا للتغير والحوادث لان الامور
المعتبرة في وجود كل منها بعد ذات العلة احوال لذات العلة
مقارنة لها فانعدام شيء منها يوجب التغير وحدوث ما لم يكن في
ذات العلة لكن كون الباري او العقل قابلا للتغير والحوادث
باطل لان قبول التغير والحوادث من خواص الماديات والباري
والعقل مقدسان عن المادة **قال** فصل في كيفية توسط العقول
اقول المراد بالعالم الجسماني مجموع الاجسام المركبة والبسيطة العنصرية
والفلكية وتوسط العقل بين الباري تعالى والجسم قد علم مما
سبق على سبيل الاجمال اذ قد بين ان الصادر عن الباري بلا

واسطة هو العقل وان الاجسام انما صدرت عن العقول فما
سبق من المباحث كاف فى العلم بتوسط العقول بين البارى
والاجسام انما المقصود فى هذا الفصل ان يعلم كيفية هذا التوسط
على التفصيل وبيانه ان العقل الاول الصادر عن الواجب لذاته
فيه كثرة وتعدد جهات لكن تلك الكثرة فيه ليست من انه صادر عن حيث صح
الواجب اذ لو كان الكثرة فيه من حيث انه صادر عن الواجب لزم
صدور الكثرة عن الواجب اذ لو لم يصدر عن الواجب على هذا التقدير
الا شئ واحد هو العقل وحده لم يكن الكثرة فيه من حيث انه صادر عن
الواجب وقد فرضنا انها كذلك هذا خلف لكن صدور الكثرة عن
الواجب مستحيل فلا تكون الكثرة فى العقل الاول من حيث انه
صادر عن الواجب بل الكثرة حاصلة فيه باعتبار ان له ماهية
ممكنة الوجود بحسب ذاتها واجبة الوجود من جهة علتها الموجبة
لوجودها وهو الواجب لذاته فالعقل الاول يلزمه كثرة وهو وجوب
وجوده بالغير وامكان وجوده بالذات فيكون باحدى هاتين
الجهتين مبدأ للعقل الثانى وبالجهة الاخرى مبدأ للفلك الاعظم
واشرف المعلولين هو العقل الثانى يجب ان يكون تابعا للجهة التى
هى اشرف الجهتين فى العقل الاول وهو جهة وجوب الوجود
فان النظام اللائق فى سلسلة العلل والمعلولات يقتضى كون
المناسبة محفوظة بين كل علة ومعلول لها فيكون العقل الاول
بما هو موجود واجب الوجود بعلته مبدأ للعقل الثانى وبما هو موجود
ممكن الوجود لذاته مبدأ للفلك الاعظم ثم يصدر عن العقل الثانى

الثانى عقل ثالث وفلك ثان ثم من العقل الثالث عقل رابع
وفلك ثالث وهكذا تذهب سلسلة العقول والافلاك لكن لا
الى غير النهاية والا لزم اجتماع عقول واجسام مترتبة غير متناهية فى
الوجود وانه محال بل اذا انتهت النوبة الى العقل التاسع يصدر عنه
باشرف جهتيه عقل عاشر ينتهى به سلسلة العقول ويسمى عقلا فعالا
لعدم تناهى ما يصدر عنه من الآثار المختلفة فى عالم الكون والفساد
وبالجهة الاخرى فلك القمر وينتهى به سلسلة الافلاك ثم يصدر عن
العقل الفعال هيولى العناصر وصورها المختلفة المتعاقبة عليها بحسب
تعاقب استعداداتها المختلفة وهذه الاستعدادات المختلفة لا تحصل
فى الهيولى العنصرية من جهة العقل الفعال اذ لو كان حصولها فيها
من جهة العقل لما كانت متغيرة لان العقل ثابت لا تغير فيه وهيولى
العناصر قابل واحد غير مختلف فى نفسه فلو كان الاستعداد اثرا
للعقل فى الهيولى العناصر لما اختلف اصلا لان اثر الفاعل الثابت
فى القابل الواحد الغير المختلف لا يختلف لكن الاستعدادات فى
هيولى العناصر مختلفة فلم يكن من جهة العقل الفعال بل هى بسبب
الحركات السماوية فان تلك الحركات تحدث اوضاعا سماوية
مختلفة تختلف بها استعدادات هيولى العناصر فههنا حركة حادثة
تستدعى وضعا حادثا يقتضى حدوث استعداد فى الهيولى موجب
لفيضان صورة حادثة من العقل الفعال على الهيولى وكل
حادث حركة كانت او وضعا او استعدادا او صورة فهو مسبوق
بحادث آخر من نوعه لا الى اول وذلك لان الحادث انما يوجد

دائمًا او بعد حادث آخر والاول باطل لاستلزامه دوام الحادث
فتعين الثاني وهذه الحوادث اما ان توجد على سبيل الاجتماع او
على التعاقب والاول باطل لاستلزامه ترتب امور غير متناهية
مجتمعة في الوجود وانه محال فقبل كل حادث حادث لا الى اول
وهو المطلوب فلئن قيل لا نم ان الحادث لو لم يوجد دائمًا لكان
بعد حادث آخر ولم لا يجوز ان يكون هو اول الحوادث قلنا لا يجوز
ان توجد حادث هو اول الحوادث بل كل حادث لا بد له من ان
يكون مسبوقا بحادث آخر لان لكل حادث علة تامة لا يجوز ان تكون
قديمة بجميع اجزائها لانها لو كانت قديمة بجميع الاجزاء فاما ان يوجد
الحادث معها في الازل اولا وكلاهما باطل اما الاول فلاستلزامه
قدم الحادث واما الثاني فلاستلزامه تخلف المعلول عن علته
التامة فكل حادث له علة تامة مشتملة على جزء حادث وهذا الجزء
الحادث من العلة التامة له ايضا علة تامة مشتملة على جزء حادث
وهكذا الى غير النهاية فكل حادث يكون مسبوقا بحادث آخر لا الى
اول وهو المطلوب وهذا الجواب دليل براسه على هذا المطلوب
من غير افتقار الى ما ذكره المصنف من الترديد **قال** فان قيل
لم قلتم انه مستحيل **اقول** حاصل هذا الاعتراض هو المطالبة
بالدليل على استحالة ترتب الامور الغير المتناهية المجتمعة في الوجود
وحاصل جوابه اقامة الدليل عليها وهو البرهان التطبيقي وتقريره
ان الحوادث لو كانت غير متناهية واخذنا جملتين من تلك
الحوادث الغير المتناهية احديهما من مبدأ معين الى غير النهاية

النهاية وثانيتهما من مبدأ آخر قبل مبدأ الجملة الاولى بمرتبة واحدة
اي بحادث واحد بحيث يكون الجملة الثانية انقص من الجملة الاولى
بذلك الواحد وطبقنا الثانية على الاولى بان نقابل الاول من احاد الجملة
الثانية بالاول من احاد الجملة الاولى والثاني بالثاني وهكذا في بقية الاحاد

الأولى صح

فاما ان يتطابق احاد الجملتين لا الى نهاية او ينقطع احاد الجملة الثانية
والاول باطل لاستلزامه تساوي الجملتين الزائدة والناقصة وكذا



الثاني لاستلزامه تناهي الجملتين المفروض عدم تناهيهما لانه يستلزم
تناهي الجملة الثانية المستلزم لتناهي الجملة الاولى لان الجملة الاولى
انما تزيد على الجملة الثانية بالقدر المتناهي والزائد على المتناهي بالقدر
المتناهي لا بد ان يكون متناهيا فيلزم تناهي الجملتين على تقدير لا تناهيهما

وهو محال نخ

وهذا المحال انما يلزم من فرض ترتب الامور الغير المتناهية المجتمعة في
الوجود فيكون مستحيلا وهو المطلوب وليس لقائل ان يقول ان اريد
بتطابق الجملتين اتحادهما في الطرفين فلا نسلم انهما ان لم تتطابقا
بهذا المعنى لزم انقطاع الجملة الثانية وتناهيها ولم لا يجوز ان يكون عدم
التطابق واتحاد الطرفين لعدم الطرف لا لاختلافهما مع الوجود فيلزم
انقطاع الثانية وان اريد بتطابقهما ان يكون بازاء كل جزء من الاولى
جزء من الثانية فلا نسلم ان تطابقهما بهذا المعنى يستلزم تساويهما ولم لا
يجوز ان يكون التطابق بهذا المعنى بسبب ان اجزاء الثانية لا تنتهي الى جزء
لا يوجد بعده جزء بل كل جزء منها يقع في مقابلة جزء من الاولى يوجد بعده
جزء آخر منها يقع في مقابلة جزء من الاولى لا الى نهاية لا لتساويهما في الاجزاء
فيلزم تساوي الزائد والناقص وهذا كما في الخردلة والجبل فان اجزاء كل

منهما غير متناهية مع عدم تساويهما في المقدار لانا نختار ان المراد بالتطابق
هو المعنى الثاني ونقول اذا كان الجزء الاول من الجملة الثانية مقابلاً بالجزء
الاول من الجملة الاولى ووجدنا بازاء كل جزء من الاولى جزءاً من الثانية من غير
تقاصر الثانية عن الاولى فلزوم التساوي اذ ذاك امر ضروري لا ينكره الا من
كان معانداً مكابراً للعقل وفيه نظر واما التمثيل بالخردلة والجبل فسقوطه في
غاية الوضوح لان اجزائهما وان كانت غير متناهية لكنها ليست موجودة بالفعل
بل غاية الامر فيهما ان كل واحد منهما قابل للانقسام الى غير النهاية وهذا لا
يوجب تساويهما ولئن فرضنا فرض محال ان اجزاءهما الغير المتناهية موجودة
بالفعل فذلك ايضاً لا يوجب تساويهما في المقدار انما يلزم التساوي في المقدار
ان لو كانت الاجزاء متساوية في المقدار وليس كذلك واذ قد ظهر لك حقيقة الحال
وتبين عندك صدق المقال فاذعن للحق بكل حال ولا تمار فانه من شيم
الجهال **قال** خاتمة في احوال الآخرة **اقول** اورد المصنف في هذه الخاتمة
هدايات ستاً الاولى في اثبات بقاء النفس بعد الموت الثانية في اثبات
اللذة العقلية للنفس الثالثة في اثبات الالم العقلي لها واشار في الثلث
الباقية الى مراتبهما حسب اللذة والالم فبقاء النفس بعد الموت من الآخرة اي
النشأة الآخرة للنفس واللذة والالم ومراتبهما من احوال الآخرة وانما
وسم البحث عن هذه الاشياء بالهداية لانه باثبات هذه الاشياء يدفع
اوهام منكريها من اشقيائها **قال** هداية النفس بعد خراب البدن **اقول**
نريد ان نثبت ان النفس باقية بعد الموت والبرهان عليه ان النفس بعد
خراب البدن اما ان تفسد وتفنى او تبقى موجودة وعلى تقدير بقائها اما ان
تتعلق ببدن آخر على سبيل التناسخ او تبقى مفارقة ابداً والاول باطل لان

النفس ان فسدت لكان فيها شيء يفسد وشيء آخر يقبل الفساد اذ
الفاسد لا يجوز ان يكون قابلاً للفساد فان الفاسد لا يبقى مع الفساد
والقابل للفساد يجب ان يكون باقياً معه لوجوب بقاء القابل مع المقبول
ولا يجوز ان يكون الفاسد هو النفس والقابل لفسادها البدن لان البدن انما
يكون محلاً لفساد النفس اذا كان محلاً للنفس ويكون النفس صورة حالة فان فيه ح
معنى كون الشيء محلاً لفساد شيء آخر هو ان يكون الشيء الاول محلاً للشيء
الثاني فيزول الثاني عن الاول كما ان معنى كون الشيء محلاً لامكان شيء آخر
هو ان يكون الشيء مستعداً الان يوجد فيه الشيء الثاني بحيث لو وجد الثاني
كان الاول محلاً له فلو كان البدن محلاً لفساد النفس لزم ان يكون البدن محلاً
للنفس والنفس صورة حالة فيه وليس كذلك اذ قد ثبت ان النفس مجردة غير
حالة في المادة فلا يكون البدن قابلاً لفساد النفس فيكون الفاسد والقابل
للفساد جزئين للنفس فيلزم تركيبها وقد تبين انها بسيطة هذا خلف فثبت
ان النفس لا تفسد وكذا الثاني لان النفس الباقية بعد موت البدن ان تعلق
ببدن آخر على سبيل التناسخ لزم ان يتعلق ببدن واحد نفسان والتالي باطل
اما الملازمة فلان النفس قد ثبت انها حادثة بحدوث البدن بمعنى ان البدن اذا
تم استعداده لقبول النفس يفيض عليه من المبداء نفس تتعلق به فكل بدن
يتعلق به نفس حادث عند تمام استعداده لقبولها فلو تعلق به نفس اخرى
على سبيل التناسخ لزم ان يتعلق به نفسان واما بطلان التالي فلان كل وهو محال صح
احد يعلم بالبديهة ان نفسه واحدة غير متعددة فثبت بطلان المقدم وهو
تعلق النفس بالبدن على سبيل التناسخ واذ قد بطل القسمان الاولان
تعين الثالث وهو بقاء النفس بعد خراب البدن مفارقة ابداً وهو المطلوب

هذا التقرير هذه الحجة على وفق ما ذكره المصنف وفيه المصادرة على المطلوب
لانه قد تبين هٰهنا بطلان التناسخ بكون النفس حادثة بحدوث البدن وقد تبين
حدوث النفس هناك بما يتوقف على بطلان التناسخ وهو مصادرة على المط
ويمكن ان يستدل على حدوث النفس بحدوث البدن بدليل لا يتوقف
على بطلان التناسخ وهو ان يقال لو كانت النفس قديمة مستمرة الوجود من
الازل الى تعلقها بالبدن لكانت متعقلة لوجودها المستمر تعقلا مستمرا كذلك — حين مجـ
لان تعقلها لوجودها لكونه بحسب الذات لا بالآلة يمتنع انفكاكه عن
الذات ومتى كان كذلك لزم كون النفس متذكرة لوجودها المستمر بعد التعلق
بالبدن لان التعلق لا ينافي تعقل الوجود لاجتماعهما المعلوم بالوجدان
فلا يزيل التعقل المستمر السابق فيبقى بعد التعلق وهو معنى التذكر فلو
كانت النفس قديمة كانت متذكرة لوجودها المستمر بعد التعلق والتالي باطل
فكذا المقدم واذا بطل كونها قديمة ثبت انها حادثة فتكون مسبوقة بالمادة
وكل ما هو مسبوق بالمادة يتوقف حدوثه على صيرورة مادته تامة القابلية
له فالنفس متوقفة الحدوث على تمام قابلية مادتها التي هي البدن فتكون
حادثة بحدوث البدن التام القابلية لها وهو المطلوب **قال** هداية
اللذة **اقول** لما كان المقصود من هذه الهداية اثبات اللذة العقلية للنفس
الناطقة بعد مفارقتها عن البدن وكان هذا متوقفا على تصور معنى اللذة
فسرها اولا فقال اللذة هي ادراك الملائم من حيث انه ملائم اي اللذة هي
ان يدرك الشيء المدرك من المدركات من حيث انه ملائم فملائم كل مدرك — ما يلائمه مجـ
ما يكون موثرا عنده مرغوبا له كطعم الحلاوة عند حاسة الذوق والنور عند
البصر وحصول المرجو عند القوة الوهمية والامور الماضية عند القوة الحافظة

الحافظة التي تلتذ بتذكرها وقيد الحيثية للاحتراز عن ادراك الملائم لا
من حيثية ملائمته فانه ليس بلذة كالدواء النافع المر فانه ملائم من حيث
انه نافع لا من حيث انه مر فادراكه من حيث انه نافع ادراك له من
حيث انه ملائم فيكون لذة وادراكه من حيث انه مر ادراك له لا من حيث
انه ملائم فلا يكون لذة اذا تمهد هذا التصوير فنقول النفس الناطقة
لها ملائمات وهي المعقولات التي من شأن النفس الناطقة ان تحصل
لها ما يمكن لها من ادراك الحق الاول بانه واجب الوجود لذاته كامل — ادراكها شأن ان تحصل لها مجـ
بالفعل من جميع الجهات بريء عن القوة منزه عما لا يليق بذاته من
النقائص منبع لفيضان الخير على الوجه الاحسن والنظام
الاليق ثم ادراك ما يترتب بعده من معلولاته على الترتيب الواقع
من العقول المجردة والنفوس الفلكية والاجرام السماوية المدبرة
هي اياها والكائنات من البسائط العنصرية وما يحصل منها من المركبات
وغيرها حتى يرتسم فيها صور جميع الموجودات على النظام الذي وقعت
عليه فتصير عالما عقليا مضاهيا للعالمين الروحاني والجسماني
وهذه الادراكات بعد حصولها للنفس الناطقة لا تزول عنها بمفارقة
البدن لانها لا تحتاج في تعقلاتها الى الآلات الجسدانية بل ينبغي
ان يزداد تلك الادراكات قوة وكمالا بمفارقة النفس عن البدن
لتخلصها عن كدورات المادة التي كانت تصدها عن ظهور خواصها
فتحصل لها بسبب ادراكاتها الباقية معها ابدا من اللذات القوية
المستعلية ما لا مناسبة بينها وبين اللذات الحاصلة للقوى الحيوانية
اذ اللذة تتبع الادراك والمدرك كمالا ونقصانا ولا مناسبة بين مدركات

العقل ومدركات القوى الحيوانية وكذا بين الادراكين فلا مناسبة بين
اللذتين وعدم حصول اللذة حال قيام التعلق لوجود المانع منه وهو ما
ذكرنا من العوائق البدنية والعلائق الجسدانية **قال** هداية الالم
اقول اثبت في هذه الهداية الالم العقلي للنفس الناطقة ففسر اولا
الالم بانه ادراك المنافي من حيث انه مناف ومناف الشيء هو مقابل ما
يلائمه وفائدة قيد الحيثية ههنا على مثال ما ذكرنا من الفائدة في تفسير
اللذة ثم قال ومنافي النفس الناطقة هو الهيئة المضادة لكمالها فاذا
فارقت البدن وكانت تلك الهيئة الردية المضادة لكمالها المنافية
لها متمكنة فيها ادركتها من حيث انها منافية لها فيعرض لها الالم لا محالة
لما تبين ان الالم هو ادراك المنافي من حيث انه مناف **قال** هداية
النفس الكاملة **اقول** كمال النفس الناطقة بحسب قوتها النظرية ان
يحصل لها تصورات حقائق الاشياء والتصديقات اليقينية باحوالها
وهو كمالها الباقي معها وبحسب القوة العملية نقاؤها عن الهيئات
الردية البدنية فالنفس الناطقة باعتبار كمالها النظري لا يخلو من
ان تكون متصفة بالكمال اولا وعلى الثاني لا يخلو من ان تكون لها
شوق الى الكمال او لا وباعتبار كمالها العملي لا يخلو من ان تكون نقية
عن الهيئات المذكورة او لا واذا اعتبر انضمام كل من حالتيها
باعتبار كمالها العملي الى كل واحد من حالاتها الثلث باعتبار الكمال
النظري انقسم كل واحد من الحالات الثلث النظرية الى قسمين فالمصنف
اورد الحالة الاولى في هذه الهداية مع تفصيلها الى قسميها وبيان مرتبة

مرتبة النفس مع كل قسم من مراتب السعادة والشقاوة في الآخرة
وبيانه ان النفس الكاملة المتصفة بالتصورات الحقيقية والتصديقات
اليقينية اذا فارقت البدن وكانت نقية عن الهيئات الردية البدنية
المضادة لكمالها متنزهة عن العلائق الجسدانية العائقة لها عن الاتصال
بعالم القدس انتظمت مع الملائكة المقربين مستوية في حضرة جلال رب
العالمين في مقعد صدق عند مليك مقتدر وحصل لها من اللذات ما لا عين
رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وان فارقته وهي غير نقية
عن تلك الهيئات تبقى بسبب ما تمكن فيها من الهيئات محجوبة عن
الاتصال بعالم القدس ويحصل لها عند ذلك الم عظيم لكن لا يكون
هذا الالم لازما لها بل عارضا يزول بزوال الهيئة الموجبة له وحدة
بقاء هذا الالم تختلف طولا وقصرا بحسب اختلاف رسوخ الهيئة قوة
وضعفا **قال** هداية النفوس الناطقة **اقول** اورد بهذه الهداية
الحالة الثانية وهي ان تكون النفس خالية عن الكمال مشوقة اليه
على سبيل الاجمال من غير تفصيل لها الى قسميها وبين مرتبة
النفس مع هذه الحالة من السعادة والشقاوة وتقريرها ان بعضا
من النفوس الناطقة قد تتفطن بسبب ما تتفق لها من كسب
المجهول من المعلوم بطريق النظر في الامور الجزئية انها لو اشتغلت
بتحصيل المعارف الحقيقية والعلوم اليقينية التي يذعن كل عاقل غير
معاند انها فضيلة وكمال وان ما يضادها من الجهل رذيلة ونقصان
وبذلت المجهود في اكتسابها بالنظر مثل ما اتفق لها من الاكتساب
في الامور الجزئية لحصلت لها تلك المعارف والعلوم وكملت بها

الكمال الممكن لنوعها فاذا تفطنت هذا التفطن وظهر لها ان من
شانها الاتصاف بتلك المعارف والعلوم حصل لها شوق وميلان
ذاتي الى الكمال لكن هذا الشوق كامن فيها لا يظهر لها ظهورا يعتد به
ما دامت متعلقة بالبدن لان العلائق البدنية تلهيها عن ذلك الشوق
فاذا فارقت البدن وليس معها شيء من كمالها الممكن لها لتكاسلت
عن اكتسابها مدة تعلقها بالبدن او اشتغلت بتحصيل ما كانت صارفة
لها عن الاكتساب من اللذات الحسية او الوهمية ظهر لها شوقها الى الكمال
ظهورا تاما لزوال ما تلهيها عنه من العلائق وقد حصل لها اليأس
عن الكمال الذي هي مشتوقة اليه لفوات آلة التحصيل فيعرض لها
الم شديد وهي الم النار الروحانية الموقدة التي تطلع على الافئدة

قال هداية النفوس الساذجة **اقول** اورد في هذه الهداية الحالة
الثالثة وهي ان يكون النفس ساذجة خالية عن الكمال والشوق
اليه وقسمها الى قسميها مبينا ما للنفس مع كل منهما من المرتبة فقال
النفوس الناطقة الساذجة التي لم تكتسب العلم وما يتبعه من الشرف
والكمال فاذا فارقت البدن وكانت خالية عما يؤلمها من الهيئات
البدنية حصل لها النجاة من العذاب والخلاص عن الالم لسلامتها
عن الم الشوق والهيئات الردية وان لم تحصل لها ما تحصل للنفوس
الكاملة المتحلية بالصور القدسية من اللذات المستعلية فعلم من هذا
ان البلاهة التي توجب سلامة صاحبها عن الم الشوق ادنى الى
الخلاص من فطانة بتراء وهي ما ذكرنا من التفطن الذي يوجب
الشوق الى الكمال وسماها بتراء لعدم بلوغها في القوة الى حد توجب

يوجب انبعاث صاحبها الى تحصيل الكمال وان فارقته وشيء من
الهيئات الردية متمكن فيها تألمت بفقدان البدن الذي به كانت
متمكنة من تحصيل مقتضى الهيئة الراسخة فيها كهيئة الشره التي لا يمكن
تحصيل مقتضاها من التلذذ باللذات الحسية الا بواسطة الآلات
البدنية الغائبة عنها بالموت وتبقى في كدر الهيولى مقيدة بسلاسل
العلائق في غصة وعذاب اليم لكن هذا الالم لا يكون لازما بل
زائلا كما ذكرنا في الحالة الاولى وليكن هذا آخر ما قصدنا جمعه في
هذا الشرح من الفوائد وأردنا نظمه في هذا السلك من الفرائد حامدين
لله على التوفيق لاتمامه على نحو ما املناه من الاستقصاء في تلخيص
قواعده والاكتفاء على حسب الامكان في تحقيق مقاصده والتزام
شريطة الانصاف في المباحثات والتحرز عن الاعتساف في اثناء
المناظرات هذا مع اعترافي بالعجز والقصور وانتساب معظم
القوى الى النقصان والفتور ولكن الله يمن على من يشاء من عباده
بالفضل والانعام ويدخل من يشاء في رحمته انه ذو الطول والاكرام
انه البر الرحيم والجواد الكريم

الحسية خ

[illegible]

الانسانیه باعتبار حصولها فی العقل ماهیه و باعتبار تحققها فی الخارج حقیقه و ذات و باعتبار تشخصها هویه ۵ حکمت دانستن چیزها چنانک باشد و بمقتضاء آن عمل کردن چنانک شاید

گر بپرسند از مقولات آنکهی برشمار اندر جواب این سوال
جوهر و کم کیف اضافه وضع و این با متی و ملک و فعل و انفعال

مرد دراز و نیکو مهتر بشهر امروز با خواسته نشسته و زکرد خویش فیروز

جوهر کم کیف اضافه این متی ملک وضع فعل انفعال

من ندیدم چون تو هرگز گوهری | سرکش عاشق کشی عارت گری
وز تو شکلی و ز خوبان عالمی | وز تو تیری و ز دلها لشکری
در زمین پنهان نماید آفتاب | گر برایی بامداد از منظری
من سری دارم که در پایت کشم | گر تو در خوبی نداری همسری
از کجا بر روزگار من فتاد | چون تو سنگین دل بلایی کافری
دست نه بر سینه ام تا بنگری | آتش پوشیده در خاکستری
ماند چشمم روز و شب در چارسوی | تا مگر ناگه در آیی از دری
من که از خود در تو غیرت میبرم | چون توانم دیدنت با دیگری
هر که از چشمم گشاده خون بدید | گفت هر مو بر تن او نشتری

اذا زاد جهل المرء زاد تكبرا واذ زاد علم المرء زاد تواضعا
كذا الغصن عن حمل الثمار تمايلوا وعن ثمر عن حمل الثمار ترفعا
وان
الثمار



وبعد فقد سالنى بعض احبائى ان اكتب لقسمى الطبيعى والالهى
من كتاب الهداية للمولى العلامة افضل المتاخرين سلطان
المباحثين اثير الملة والدين مفضل بن عمر الابهرى اطاب الله ثراه
وجعل الجنة ماواه شرحا يذلل من اللفظ صعابه ويكشف عن
وجه المعانى نقابه مع زيادات شريفة ومباحثات لطيفة ولما
تكرر السوال شرعت فى تحريره على سبيل الاستعجال رجاء ان ينظر
فيه بعين رضاه وان كان لايقع على ما يتمناه وعين الرضا
عن كل عيب كليلة ولكن عين السخط تبدى المساويا
واستعنت بالله انه خير موفق ومعين **قال** الثانى فى الطبيعيات
اقول الحكمة صناعة نظرية يستفد منها الانسان تحصيل ما عليه
الوجود فى نفسه وما عليه الواجب مما ينبغى ان يكتسبه بعمله
ليشرف بذلك نفسه وتستكمل وتصير عالما معقولا مضاهيا
للعالم الموجود وتستعد للسعادات القصوى الاخروية وذلك
بحسب الطاقة الانسانية تنقسم بالقسمة الاولى الى قسمين لانها
ان تعلقت بالامور التى الينا ان نعلمها وليس الينا ان نعملها
تسمى حكمة نظرية وان تعلقت بالامور التى الينا ان نعلمها وان
نعملها تسمى حكمة عملية وكل واحدة من النظرية والعملية على ثلثة

اقسام **اما** النظرية فلان ما لا يتعلق باعمالنا اما ان لا يكون
مخالطة المادة شرطا لوجوده او تكون وحينئذ اما ان لا تكون تلك
المخالطة شرطا لتعقله او يكون والاول هو العلم الالهى والثانى هو
العلم الرياضى والثالث هو العلم الطبيعى **واما** العملية فلان
ما تتعلق باعمالنا اما ان يكون علما بالتدبير الذى يختص بالشخص
الواحد اولا والاول هو علم الاخلاق والثانى هو علم تدبير
المنزل ان كان علما بما لا يتم الا بالاجتماع المنزلى وعلم السياسة
ان كان علما بما لا يتم الا بالاجتماع المدنى والمصنف انما
بحث فى هذا المختصر عن قسمى الحكمة النظرية اى الالهى والطبيعى
مع تقديمه على الالهى لان الطبيعيات اقدم الاشياء بالقياس
الينا لانا ندرك متعلق الطبيعيات اولا وهو الجسم الطبيعى
وعوارضه وذاتياته ثم ندرك متعلق الالهيات التى هى
المجردات ثانيا ورتب الطبيعيات على ثلثة فنون لان الاجسام
منحصرة فى الفلكيات والعنصريات والبحث عن احوال الجسم
اما ان يكون عاما لهما او مختصا باحدهما وجعل الفن الاول
الذى فيما يعم الاجسام مشتملا على فصول **الفصل** الاول فى
ابطال الجزء الذى لا يتجزى واعلم ان اهل العالم اختلفوا فى
تحقق ذات الجسم على مذاهب انحصرت فى ستة لان الجسم
اما ان يكون ذا مفاصل بالفعل اولا والاول اما ان يكون
تألفه من اجزاء لا تتجزى اولا والاول اما من اجزاء متناهية
اولا والثانى اما ان يكون من اجسام صغار اولا والثانى وهو

ان لا يكون ذا مفاصل بالفعل اما ان يكون انقساماته الممكنة
متناهية اولا والجزء الذى لا يتجزى ما لا ينقسم لا كسرا لصغره اذ
الكسر هو فصل الجسم الصلب بدفع دافع قوى من غير نفوذ
جسم فيه ولا قطعا لصلابته اذ القطع هو فصل الجسم بنفوذ
جسم آخر فيه ولا وهما لعجز المتوهمة عن تمييز طرف عن طرف
ولا فرضا عقليا لصعوبة استحضاره على الخيال فالمصنف
يريد ان يبطل الجزء الذى لا يتجزى فى هذا الفصل فقال لو
فرضنا جزءا بين جزئين فلا يخلو اما ان يكون الوسط مانعا من
تلاقى الطرفين ~~لكان الطرفان~~ او لا يكون مانعا لا سبيل الى
الثانى لانه لو لم يكن مانعا من تلاقى الطرفين لكان الطرفان
متداخلين فى الوسط او احد الطرفين متداخلا فيه فلا يكون وسط
وطرف وقد فرضنا الوسط والطرف هذا خلف فثبت كونه
مانعا من تلاقيهما فما به يلاقى احد الطرفين غير ما به يلاقى الطرف
الآخر فينقسم اذ لا نعنى بالانقسام الا ان يكون فى الشىء شىء
غير شىء فان قلت لا نم ان الوسط لو كان مانعا من تلاقى الطرفين
يلزم انقسام الوسط فان الملاقاة انما يكون بالنهاية بالضرورة
والنهاية عرض قائم بالمتناهى فغاية ما لزم من ذلك ان يكون
للوسط نهايتان فلم قلتم ان ذلك يوجب الانقسام قلت
الاشارة الى النهايتين ان لم تكن واحدة بل اثنين فمحل احديهما
غير محل الاخرى فيلزم الانقسام وان كانت واحدة فاذا ضم الى
الطرف جزء آخر حتى يصير وسطا كان الامر فيه ايضا كذلك و

وكذلك اذا ضم اليه آخر وهكذا فلا يحصل من تأليف تلك
الاجزاء مقدار ولا ازدياد حجم وهو خلاف مذهبهم فاعلم ذلك
فانه دقيق وايضا لو فرضنا جزءا على ملتقى جزئين فاما ان يلاقى
واحدا منهما او ملاقى مجموعهما او ملاقى من كل واحد منهما شيئا
والاول محال والا لم يكن على الملتقى بالضرورة وعلى الثانى يلزم
انقسام الجزء الذى فرضناه على الملتقى وعلى الثالث يلزم انقسام
الجميع فان قلت لم لا يجوز ان يقع على نفس المتصل بان
ينطبق عليه لا بان يزيد عليه حتى يلزم احد الاقسام الثلثة لا بد له
من دليل قلت لو انطبق على المتصل لما زاد المقدار وهذا
على خلاف رأيهم **قال** فصل فى اثبات الهيولى **اقول** كل
جسم طبيعى وهو الجوهر القابل للابعاد الثلثة اى الطول والعرض
والعمق فهو مركب من جزئين احدهما حال فى الآخر ويسمى
المحل هيولى والحال صورة ومعنى حلول الشىء فى الشىء هو ان يكون
حاصلا فيه ومختصا به بحيث يكون الاشارة الى احدهما اشارة
الى الآخر تحقيقا او تقديرا وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة
للانفكاك مثل الماء والنار يجب ان يكون فى نفسه متصلا واحدا
ويلزم من ذلك اثبات الهيولى للاجسام كلها اما الاول فلانه
لو لم يكن متصلا واحدا لزم الجزء الذى لا يتجزى وقد ابطلناه
فان قلت لا نم انه لو لم يكن متصلا واحدا لزم الجزء الذى لا يتجزى
لجواز ان يكون مفاصله قابلة للانقسام قلت يمكن ان يجاب عنه
بان الجسم المائى مثلا ان لم يكن فيه انقسام بالفعل فذاك وان

كان فيه انقسام بالفعل فلا بد ان ينتهي الى اجزاء لا تكون منقسمة بالفعل والا لزم تركبه من اجزاء غير متناهية بالفعل وهو محال لوجهين ١ ان الجسم المتناهي لو تالف من اجزاء غير متناهية لما امكن قطعه بالحركة في زمان متناه ٢ ان التاليف لما كان مفيدا للمقدار وازدياد الحجم كان تاليف الاجزاء الغير المتناهية مفيدا لوجود ابعاد غير متناهية واذا ثبت ذلك فنقول تلك الاجزاء الغير المنقسمة بالفعل ليس مما لا يجوز ان ينفصل والا لزم الجزء الذي لا يتجزى فاذن هو اما متصل او فيه جسم كذلك فصح ان بعض الاجسام متصل واحد واما الثاني فلان ذلك المتصل يطرا عليه الانفصال فلا بد له من قابل اذ ليس الانفصال عدما محضا لا يحتاج الى قابل بل هو عدم الاتصال عما من شانه ان يتصل فقابله اما ان يكون هو المقدار او الصورة المستلزمة له او امر اخر لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال في حالة واحدة لان القابل يجب وجوده مع المقبول والا لم يكن قابلا له فتعين ان يكون القابل معنى اخر وهو المعني من الهيولى فان قلت الحكم بكون الصورة قابلة للانفصال ام لا متفرع على وجودها المتفرع على وجود الهيولى اذ الحال في محل لا يمكن ان يتحقق بدونه قلت اراد بالصورة الاتصال الذي اثبت تحققه ولهذا علل ذلك بانه لو كان كذلك لزم اجتماع الاتصال مع الانفصال ولئن قلت لا نم اما ان يكون المقدار هو الاتصال او غيره فان كان الاول فلا حاجة الى ذكره مع ذكر الاتصال وان كان الثاني لم يلزم من كونه

لا يجوز ان يمنع وجوب وجود القابل مع المقبول وانما وجب ذلك لو لم يكن المقبول موجبا لانعدام القابل اما اذا كان كذلك فلا

كونه قابلا للانفصال اجتماع الاتصال مع الانفصال قلت المقدار هو الاتصال العرضي كما ان الصورة هي الاتصال الجوهري فيلزم من كون كل منهما قابلا للانفصال اجتماع الاتصال والانفصال وللا وفي هذا الموضع ابحاث لا يليق ايرادها في شرح هذا المختصر واذا ثبت ان ذلك الجسم مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها فلكية كانت او عنصرية مركبة من الهيولى والصورة لان الطبيعة الجسمية المقدارية اما ان يكون لذاتها غنية عن المحل او لم يكن والاول محال والا لاستحال حلولها في المحل لان الغني بذاته عن الشيء استحال حلوله فيه فتعين افتقارها الى المحل بذاتها فاينما وجدت وجدت حالة في المحل وهو الهيولى فكل جسم مركب من الهيولى والصورة وهو المطلوب فان قلت لا نم انها اذا لم تكن غنية بذاتها عن المحل كانت مفتقرة بذاتها اليه لجواز ان لا يكون شيء من الاستغناء والافتقار بذاتها بل يكون كل منهما من خارج قلت كل مفهوم فهو بالنظر الى نفسه مع قطع النظر عن الامور الخارجة اما ان يكون بحيث يجوز ان يوجد بدون هذا او لا فان جاز فهو غني عنه لذاته والا فمحتاج اليه لذاته ثم هذا انما يتوقف على ان الامتداد الجسماني طبيعة نوعية ولا دليل عليه قال فصل في ان الصورة لا تتجرد عن الهيولى اقول الصورة لا تتجرد عن الهيولى لانه لو وجدت الصورة بذاتها دون حلولها في الهيولى فاما ان تكون متناهية او غير متناهية لا سبيل الى شيء منهما فلم

واعلم ان هذا مبني على ان الامتداد الجسماني طبيعة واحدة بالنوع

تتجرد عن الهيولى اما انه لا سبيل الى الثانى فلان الابعاد كلها
متناهية والا لامكن ان تخرج من مبدا واحد امتدادان على نسق
واحد كانهما ساقا مثلث لايزال البعد بينهما يتزايد بحسب تزايدهما
فى نفسيهما فلو امتدا الى غير النهاية لكان ما بينهما ايضا الى غير
النهاية لانا فرضنا تزايده مساويا لتزايدهما فكان ما لا يتناهى محصورا
بين حاصرين هذا خلف وفيه نظر لان اللازم تزايد ما بينهما الى
غير النهاية لا كون ما بينهما غير متناه واما انه لا سبيل الى الاول لانها
لو كانت متناهية لاحاط بها حد او اكثر فتكون متشكلة لان الشكل
هو الهيئة الحاصلة من احاطة الحد الواحد او الحدود بالمقدار
فذلك الشكل اما ان يكون للجسمية وهو محال والا لكانت الاجسام
كلها متشكلة بشكل واحد لاشتراك الجسمية بينها بالتساوى لكن
ذلك باطل بالمشاهدة او لسبب لازم الجسمية وهو محال للزوم
الخلف المذكور اذ لازم الجسمية ايضا مشترك بين الاجسام كلها
كالجسمية اذ اشتراك الملزوم ملزوم لاشتراك اللازم او لسبب
عارض وهو ايضا محال والا لامكن زواله اذ لا معنى للعارض
الا ذلك فامكن ان تتشكل الصورة بشكل آخر فتكون قابلة
للانفصال وكل ما يقبل الانفصال وهو مركب من الهيولى والصورة
كما مر فتكون الصورة العارية عن الهيولى مركبة من الهيولى
والصورة هف فان قلت لا نم انه اذا تشكل الصورة بشكل
آخر كانت قابلة للانفصال فان الاشكال قد تختلف فى الجسم
من غير ان يرد عليه انفصال كاشكال الشمعة المتبدلة بحسب التشكلات

التشكلات المختلفة قلت انا لم نجعل لزوم المحال مقصورا على
لزوم الفصل والوصل بل عليه وعلى لزوم الانفعال اذ الاختلافات
المقدارية والشكلية لا تحصل فى الامتداد الابعد كونه متأتيا لان ينفعل
ويكون فيه قوة الانفعال اذ اشكال الشمعة لا يمكن ان يتبدل الا بعد
امكان انفعالها والانفعال من لواحق المادة فتكون المفارق عن
المادة مقارنا اياها هف ولقائل ان يمنع ان قوة الانفعال من
لواحق المادة الا ان ينتظم عليه برهان اذ هو مجرد الدعوى على انه
لو صح ذلك لكفى ان يقال لو كانت متناهية لكانت متشكلة لكن
الشكل لا يحصل فى الامتداد الا بعد ان يكون فيه قوة الانفعال
التى هى من لواحق المادة هف فباقى المقدمات مستدرك قال
فصل فى ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة اقول الهيولى ايضا لا تتجرد
عن الصورة لانها لو تجردت عن الصورة فاما ان تكون ذات وضع
اى مشارا اليها بالاشارة الحسية او لا تكون ولا سبيل الى كل واحد
من القسمين فلا سبيل الى الاول فلانها حينئذ اى تقدير ان تكون
مشارا اليها اما ان تنقسم او لا ولا سبيل الى الثانى لان كل ماله وضع
فهو منقسم كما مر فى نفى الجزء ولا سبيل الى الاول لانها حينئذ
اما ان تنقسم فى جهة واحدة فتكون خطا او فى جهتين فتكون سطحا او
فى ثلث جهات فتكون جسما وكل واحد منها باطل اما انه لا يجوز ان
تكون خطا فلان وجود الخط على سبيل الاستقلال محال والا فاذا
انتهى اليه طرفا السطحين المستقيمى الاضلاع فاما ان يجب تلاقيهما
او لا يجب لا جائز ان لا يجب والا لزم تداخل الخطوط لنفوذ

١٠٠

طرفی السطحین او احد طرفی احد السطحین فیه حینئذٍ وهو محال لان کل
خطین مجموعهما اعظم من الواحد والتداخل یوجب ان لا یکون الامر
کذلک هف ولا جایز ان یجب والا لا ینقسم الخط فی جهة العرض لان
ما یلاقی منه احد السطحین غیر ما یلاقی الآخر وهو محال واما انه لا
یجوز ان یکون سطحًا فلانها لو کانت سطحًا فاذا انتهی الیه طرفا
الجسمین فاما ان یجب تلاقیهما او لا یجب وکل واحد منهما باطل
اما الاول فللزوم انقسام السطح فی جهة العمق لان ما یلاقی منه احدهما
حینئذٍ غیر ما یلاقی الآخر واما الثانی فللزوم تداخل السطوح وهو
محال لما مرّ فی الخط واما انه لا یجوز ان یکون جسمًا فلانها لو کانت
جسمًا مرکبةً من الهیولی والصورة لما مرّ فکانت مقارنة للصورة هذا خلف
وهو محال لانه یلزم ان یکون للهیولی هیولی
هف فان قلت الهیولی علی تقدیر کونها ذات وضع ولم ینقسم
لا یجب ان یکون جزءا لا یتجزی حتی یلزم بطلان ذلک کما مرّ فی نفی
ویجوز ان یکون نقطة
الجزء قلت کل ذی وضع لا ینقسم اما ان یکون جزءا لا یتجزی او نقطة
فالهیولی ان کانت ذات وضع لا ینقسم فاما ان یکون جزءا لا یتجزی
او نقطة والاول باطل لما مرّ وکذا الثانی لانه اذا انتهی الیها
طرفا الخطین فاما ان یجب تلاقیهما او لا یجب وکل منهما باطل
بالطریق الذی مرّ وفیه نظر لان النقطة لیس لها مقدار خلا
استحالة فی دخول اخری فیها وکذا القول فی الخط لان الخط لما
نقطة
لم یکن له فی جهة العرض مقدار ما فلا مانع فیه لان یدخل فیه آخر
مثله فی تلک الجهة وکذا الکلام فی السطح فی جهة العمق واما ان
کل خطین فهما اعظم من احدهما فهو مسلم ان اراد فی جهة الطول

هکذا

الطول وممنوع ان اراد فی جهة العرض اذ لا عظم للخط فی تلک
الجهة فلو انطبقت علی خط خطوط ولو کانت بغیر نهایة لا یحصل
عظم فی جهة العرض حتی یکون عظم المجموع اعظم من عظم بعضه
واما انه لا سبیل الی الثانی فلانها اذا کانت غیر ذات وضع فاذا
اقترنت بها الصورة الجسمیة وصارت حینئذٍ ذات وضع بالضرورة
لامتناع وجود جسم غیر ذی وضع فلا یخلو اما ان لا یحصل فی حیز او
الهیولی
یحصل فی جمیع الاحیاز او یحصل فی بعض الاحیاز دون بعض
والاول والثانی محالان بالبدیهة والثالث ایضا محال لان
حصولها فی کل واحد من الاحیاز ممکن فلو حصلت فی بعض
الاحیاز دون بعض یلزم الترجیح بلا مرجح وهو محال فان قلت
لا نسلم لزوم الترجیح بلا مرجح لجواز ان یقتضی الصورة النوعیة
التی تقارن الصورة الجسمیة علی ما ذکرنا سنذکرها تعیین الموضع
لکون کل صورة نوعیة مقتضیة لحیز معین مخصوص دون غیره
قلت للحیز الطبیعی اجزاء کثیرة وحصول الهیولی مع الصورة
فی احدها دون غیره بعضی او لویة ولا یلزم ذلک اذا کانت
الهیولی فی صورة توجب لها وضعا هناک کجزء من الهواء
مثلا فی موضعه الطبیعی فان صورته الهوائیة توجب لمادته
وضعا هناک او کان قد عرض لها وضع هناک کجزء من الهواء
ایضا اذا اخرج بالقسر عن موضعه الی الموضع الطبیعی للماء
فعرض لها وضع هناک ثم فسدت صورته الهوائیة بسبب
ولحقت صورة الماء بها دفعة هناک فحصلت الهیولی مع الصورة

غیر ما هو

لانه اذا اقترنت بها الصورة الجسمیة لا بد
ان یقترن بها صورة اخری نوعیه لان
الجسمیة المطلقة لا وجود لها فی الخارج ه

ولا یمکن ان یقال ان حصول کل واحد من اجزاء
الارض مثلا فی کل جزء من اجزاء حیزه ممکن
حصوله فی جزء دون جزء بلا مخصص لانا
نقول صورة الکل للارض مقتضی لوضعه الکل
الموجب لاختصاص الاجزاء بمواضعها کما
الهیولی المفروضة فانها مجردة عن کل الاوضاع ه

اللاحقة بها في موضع خاص لكون ذلك الموضع اولى بها والاولوية كانت حاصلة قبل هذا اللحوق بحسب الصورة السابقة والاحوال العارضة لها، واليه اشار بقوله ولا يلزم على هذا الى آخر الفصل، والفائدة في ايراد النظير سد باب ايراد المعارضة به وذلك لان الحكم بامتناع حلول الصورة في الهيولى المجردة لاقتضائها الحصول في موضع مع عدم اولوية احد المواضع بها يمكن ان يعارض بالكون الذي هو حلول صورة جديدة في الهيولى فان الكائن يقتضي لا محالة الحصول في موضع فالوجه في تخصيصه باحد المواضع هو الوجه في تخصيص الهيولى المجردة به. **قال** فصل في اثبات الصورة النوعية. **اقول** نريد بالصورة النوعية الجواهر التي تختلف بها الاجسام انواعا، فنقول ان لكل واحد من الاجسام صورة اخرى غير صورته الجسمية لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز دون البعض اما ان يكون للجسمية العامة او لصورة اخرى لا سبيل الى الاول والا لاشتركت الاجسام كلها في ذلك الحيز لاشتراك الجسمية بينها فتعين الثاني وهو المطلوب، فان قلت لم لا يجوز ان يكون الاختصاص للهيولى او لفاعل خارجي قلت لان الهيولى قابلة فلا تكون علة كما سيجيء ولان الهيولى مشتركة بين العنصريات فاختصاص بعض الاجسام العنصرية بحيز دون آخر لا يكون للهيولى والفاعل الخارجي نسبته الى جميع الاجسام والاحياز واحدة فتخصيص بعضها بحيز معين دون بعض من غير استحقاق ذلك

ذلك البعض له يكون تخصيصا من غير مخصص وهو محال، فان قلت هب ان التخصيص من غير استحقاق محال لكن لم لا يجوز ان يفيد الفاعل الاستحقاق والاستعداد ايضا، قلت الفاعل لا يفيد الاستعداد لشيء الا بافادة ما يقتضيه كما انه يعطي المادة مزاجا تستعد به لقبول نفس او اثر نفس ويعطيها حرارة شديدة تستعد بها المادة لقبول الصورة الهوائية والنارية فان الاستعداد للشيء المستعد لذاته لا بجعل جاعل وما يقتضي الاستعداد هي الصورة النوعية. **قال** هداية. **اقول** علم ان الهيولى ليست علة للصورة لان الهيولى لا يكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة لما مر من امتناع انفكاك الهيولى عن الصورة والعلة الفاعلية اي الموجبة للشيء يجب ان يكون موجودة قبله والعلم به ضروري، وانما قيد بالفاعلية لان العلة القابلة للوجود ليست متقدمة عليه بالوجود، والفرق ان المفيد للوجود لا بد ان يكون موجودا والمستفيد للوجود يجب ان لا يكون موجودا حتى لا يلزم تحصيل الحاصل، فان قلت لا نم ان الهيولى لا يكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة فان تقدم العلة على المعلول بالوجود انما هو بالذات لا بالزمان حتى يلزم انفكاك الهيولى عن الصورة، قلت لو كانت الهيولى علة للصورة لتقدمت الهيولى المتشخصة في الوجود بالذات على الصورة ضرورة ان الشيء ما لم يتشخص لم يوجد في الخارج وما لم يوجد في الخارج لم يؤثر في وجود الشيء والتالي باطل لانه قد سبق ان الصورة علة فاعلية لتشخص الهيولى، والصورة ايضا ليست علة للهيولى لان الصورة

انما يجب وجودها مع الشكل او بالشكل لانها متناهية وكل متناه
احاط به حد او اكثر واذا كان كذلك كان شكلاً فتكون موجودة مع
الشكل او به لامتناع ان تكون موجودة ولا تكون متشكلاً والشكل لا
يوجد قبل الهيولى لما ثبت ان لحوق الشكل انما هو بمشاركة من
الهيولى فهو انما يوجد اما معها او بعدها فلو كانت الصورة علة
لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الشكل لانها ~~علة لوجود الهيولى~~
~~لكانت متقدمة على الشكل~~ حينئذ كانت متقدمة على الهيولى التي هي
متقدمة على الشكل او معه والمتقدم على المتقدم متقدم وكذا المتقدم
على المع هذا خلف اذ قد تقدم ان الصورة انما يجب وجودها مع
(اي على ما مع الشكل)
الشكل او بالشكل ولما لم يكن شيء من الهيولى والصورة علة للاخرى
ولا بد لكل منهما من علة فان وجود كل واحد منهما عن سبب منفصل
وليست الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة لما بينا انها
لا تقوم بالفعل بدون الصورة وليست الصورة ايضا غنية عن
الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد بدون الشكل المحتاج
الى الهيولى فكل منهما حاجة الى الآخر من وجه فالهيولى مفتقرة
الى الصورة في بقائها والصورة مفتقرة الى الهيولى في تشكلها
فان قلت لو كانت الصورة لا توجد بدون الشكل المحتاج الى
الهيولى لكانت الهيولى متقدمة على الصورة فلم تكن الصورة شريكة
علة الهيولى لكن الصورة شريكة علة الهيولى على رأيهم قلت
تقدم الهيولى على الصورة من حيث هي صورة ممتنع على رأيهم لانها
شريكة علة للهيولى لا على الصورة المتشخصة المتأخرة في تشخصها عن

يعني تقدم الهيولى على الشكل بالذات فافهم

عن الشكل المتأخر عن الهيولى فان قلت لم قلتم ان الافتقار
على هذا الوجه دون عكسه قلت لان الحال المحتاج الى المحل
في البقاء هو العرض لا الصورة على قانونهم والهيولى لو افتقرت
الى الصورة في شكلها لزم الدور لافتقار الصورة اليها في شكلها
على ما مر ولقائل ان يمنع لزوم الدور بناء على ان تكون الهيولى
علة قابلة لشكل الصورة والصورة علة فاعلية لشكل الهيولى
قال في المكان اقول اعلم ان للمكان امارات اربعاً باتفاق
الجماهير الاول ان ينسب اليه الجسم بلفظة في او ما في معناها
من الالفاظ الدالة على الظرفية من اي لغة الثاني صحة انتقال
الجسم منه الى غيره الثالث استحالة حلول الجسمين فيه
الرابع اختلاف المكان بالجهات مثل فوق والسفل فعلى هذا
يكون المكان اما الخلاء او السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس
للسطح الظاهر من الجسم المحوي والغرض من ذكر الامارات ان
المتنازعين في ماهية المكان ان لم يسلم احدهما للآخر امارة
لا يصح لاحدهما فتصحيح مذهبه بحجة فانه لا مناقشة في الاصطلاحات
ولا نزاع في التسميات فيصير ذلك خلافاً لغوياً لا حقيقياً وان اصطلح
احد على ان المكان هو ما يستقر عليه الجسم مثلا ليس لاحد ان
يمنعه عن هذا الاصطلاح فان قلت من الاجسام ما لا يصح
عليه الانتقال عن مكانه كالافلاك وكليات العناصر فلا تكون
الامارة الثانية مطردة قلت هب لكن نفس تمكنه فيه لا
تمنع من انتقاله بل امتناع انتقاله بسبب آخر كالصورة النوعية

لا يجوز ان يكون الصورة علة فاعلية لشكل الهيولى اذ العلة الفاعلية للشيء يجب ان يكون موجودة قبله حتى يؤثر فيه والصورة ما لم توجد وما لم توجد لم يؤثر في الشكل فلو كانت الصورة علة فاعلية لشكل الهيولى [illegible] الصورة المشكلة قبل وجود [illegible] فلا يكون الهيولى [illegible] لشكل الصورة

لانها اجسام متمكنة والمراد هذا المعنى واذا تقرر ذلك فنقول
والاول اى كون المكان هو الخلاء باطل فتعين الثاني وهو
كون المكان هو السطح المذكور وانما قلنا ان الاول باطل
لان المكان موجود لكونه مشارا اليه فانا نشير الى هذا المكان
وذلك المكان ولا شيء من المعدوم كذلك والخلاء ليس بموجود
فلم يكن المكان خلاء وانما قلنا ان الخلاء ليس بموجود لانه لو كان
خلاء فاما ان يكون لا شيئا محضا او بعدا مجردا عن المادة فان
القائلين بالخلاء فرقتان فرقة تزعم انه لا شيء محض كما يوجد
جسمان لا يتلاقيان ولا يوجد بينهما ما يلاقي واحدا منهما وفرقة
تزعم انه مقدار مجرد عن المادة من شانه ان تشغله الاجسام
بالحصول فيه لا سبيل الى الاول لانه يكون خلاء اقل من خلاء
فان الخلاء بين الجدارين من بيت اقل من الخلاء بين المدينتين
وما يقبل الزيادة والنقصان يستحيل ان يكون لا شيئا محضا فلم
يكن الخلاء لا شيئا محضا ولا سبيل الى الثاني لانه لو وجد البعد
مجردا عن الهيولى لكان غنيا بذاته عن المحل والا لكان بذاته محتاجا
الى المحل فلم يوجد الا مقارنا للمحل لان ما بالذات لا يزول
بالعرض واذا كان بذاته غنيا عن المحل استحال اقترانه به فلم
يوجد بعد مقارن للمحل مف وهو مبني على كون المقارن
مساويا في الحقيقة والماهية للمجرد وهو غير يقيني **قال ره**
فصل في الحيز **اقول** كل جسم فله حيز طبيعي لان الجسم اذا خلي
وطبعه ولم يعرض له من خارج تاثير غريب لم يكن له بد من

من حيز ذلك الحيز اما ان يستحقه الجسم لذاته او للقاسر لا سبيل الى
الثاني لانا فرضنا عدم القواسر فاذا انما يستحقه لطبعه فكان
حيزا طبيعيا له اذ لا نعني بالحيز الطبيعي الا الحيز الذي يستحقه
الجسم لذاته وهو المطلوب فان قلت الحيز والمكان مترادفان
عند الحكماء فقوله فكل جسم فله حيز طبيعي مناف لقولهم لا مكان للمحدد
قلت لعله لم يرد بالحيز المكان بل الفراغ المتوهم المشغول بالشيء
الذي لو لم يشغله لكان خلاء او ما له الوضع لذاته وللحاصل فيه
وضع بسببه ولا يجوز ان يكون لجسم ما حيزان طبيعيان والا فلا
اما ان يكون حاصلا فيهما او في احدهما او لا يكون حاصلا في
شيء منهما والكل محال اما الاول فظاهر لانا نعلم ببديهة العقل
ان الجسم الواحد في الحالة الواحدة لا يكون حاصلا في مكانين
واما الثاني فلانه اذا حصل في احدهما فاما ان يطلب الثاني او لا يطلب فان طلب الثاني يجب
يلزم ان لا يكون للحيز الذي حصل فيه طبيعيا لان طلب الثاني
انما يكون بترك الاول لاستحالة والمتروك بالطبع لا يكون طبيعيا
مف وان لم يكن طالبا للثاني يلزم ان لا يكون الحيز الثاني
طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا مف واما الثالث فلان عدم
حصوله في شيء منهما انما يكون لقاسر فاذا ارتفع ذلك القاسر
فاما ان يتوجه الى كل منهما وهو محال بالبديهة او الى احدهما
فيكون الآخر متروكا بالطبع فلم يكن طبيعيا مف **قال** فصل في
الشكل كل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه وكل متناه فهو
مشكل وكل مشكل فله شكل طبيعي فكل جسم له شكل طبيعي اما ان

لطبيعته

لجسم ان لا يكون هذه القضية خارجية
ولا يجوز ان يتصور في الذهن
اجسام غير متناهية

كل جسم فهو متناهٍ فلما مرّ واما ان كل متناهٍ فهو مشكل فلانه يحيط به حدٌ واحدٌ او حدود فيكون مشكلاً وانما قلنا ان كل مشكل فله شكل طبيعي لانا لو فرضنا ارتفاع القاسر لكان على شكل وذلك الشكل اما ان يكون لطبعه او لقاسر لا سبيل الى الثاني لانا قد فرضنا عدم القاسر فاذن هو مقتضى طبعه وهو المطلوب **اقول** كل ما في هذا الفصل ظاهر غني عن الشرح **قال** فصل في الحركة والسكون **اقول** الموجود اما ان يكون بالقوة من جميع الوجوه او بالفعل من جميع الوجوه او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها والاول محال والا لكان وجوده بالقوة فيكون معدوماً هف والثالث اما ان يكون خروجها بالقوة الى الفعل دفعةً او على سبيل التدريج والاول الكون والثاني الحركة فالحركة هي الخروج بالقوة الى الفعل على سبيل التدريج فان قلت التدريج لا يمكن تعريفه الا بالزمان الذي لا يمكن تعريفه الا بالحركة فهو تعريف دوري قلت تصور التدريج بديهي فلا دور واما السكون فهو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك فالتقابل بينه وبينها تقابل العدم والملكة وقوله عما من شانه ان يتحرك يخرج المفارقات اذ ليس من شانها الحركة فلم يكن متحركة ولا ساكنة فكل متحرك فله محرك لا محالة وذلك المحرك غير جسمية اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم لكان كل جسم متحركاً لاشتراك الاجسام في الجسمية والتالي كاذب لكون بعض الاجسام كالارض فالمقدم مثله ثم الحركة على اربعة اقسام حركة في الكم وهي انتقال الجسم من الكم الى الكم على التدريج كالنمو والذبول والنمو هو

الحركة والسكون من الامور العامة للاجسام لان كل لا تخلو اما ان تكون متحركا او ساكنا

هو ان يزاد مقدار الجسم ~~في الكم على التدريج كالنمو والذبول~~ بسبب اتصال جسم آخر به على وجه يكون الزيادة مداخلة في الاصل مدافعة اجزائه الى جميع الاقطار على نسبة طبيعية كما يكون في سن الحداثة والذبول هو ان ينقص الجسم بسبب انفصال بعض الاجزاء عنه على التناسب وحركة في الكيف وهي انتقال الجسم من كيفية الى كيفية على التدريج كانتقال الجسم المائي من البرودة الى الحرارة على التدريج وانتقاله من الحرارة الى البرودة كذلك مع بقاء الصورة النوعية وتسمى هذه الحركة استحالة وحركة في الاين وهي انتقال الجسم من مكان الى مكان آخر على سبيل التدريج وتسمى نقلة وحركة في الوضع وهي انتقال الجسم من هيئة وضعية الى اخرى على التدريج كما اذا كان للجسم حركة على الاستدارة فان بها يختلف نسبة كل واحد من اجزائه الى الامور الخارجة عنه على التدريج وليست هذه الحركة اينية فانه بتلك الحركة لا ينتقل من مكان الى مكان آخر مع ان اجزاءه تتباين اجزاء مكانه تعدا اختلف نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه على التدريج وهذه النسبة هي الوضع فالتغير فيها يكون حركة في الوضع ونقول ايضا الحركة اما ذاتية وهي التي تعرض للشيء بواسطة عروضها لغيره كحركة الجالس في السفينة وكحركة الصور والاعراض بحركة الجسم والذاتية اما طبيعية او قسرية او ارادية لان القوة المحركة اما ان تكون مستفادة من خارج او لا تكون فان لم تكن مستفادة من الخارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون فان كان لها شعور

ويلازم كله مكانه

بغير واسطة عروضها لغيره واما عرضية وهي التي تعرض للشيء

فهي الحركة الارادية كحركة الحيوان من جانب الى آخر وان لم يكن
لها شعور فهي الحركة الطبيعية كحركة الحجر الى اسفل وان كانت
مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية كحركة السهم الى فوق **قال**
فصل في الزمان **اقول** اذا فرضنا حركة واقعة في مسافة على
مقدار من السرعة وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها
واتفقتا في الاخذ والترك وجدت البطيئة قاطعة اقل من
السريعة والسريعة اكثر واذا كان كذلك كان بين اخذ السريع
وتركه امكان متسع لقطع مسافة معينة بسرعة معينة ولقطع مسافة
اقل منها ببطؤ معين وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان
فانا اذا فرضنا حركة اخرى توافق الاولى في السرعة والوقوف
دون الابتداء او في السرعة والابتداء دون الوقوف كان الامكان
الذي وقع فيه هاتان الحركتان اقل من الامكان الذي وقع فيه
الحركة الاولى وهذا الامكان غير ثابت اذ لا توجد اجزاؤه معا
بل على سبيل الانقضاء والتجدد ويحتمل التقدير لما عرفت ان
الامكان الذي وقع فيه الحركتان الاوليان اطول من الامكان
الذي وقع فيه الحركتان الاخريان فههنا امكان مقدر غير ثابت
وهو المعنى من الزمان ولقائل ان يقول ان اراد بالامكان
ههنا الحقيقي فهو باطل لان ذلك لا يتقدر ولا يكون له جزء وان
اراد به امرا يقع فيه الحركة فذلك امر موهوم يحصل في الوهم
من تراخي اجزاء الحركة اما ان يكون في الخارج امر زائد على الحركة
يقع فيه الحركة قابلا للزيادة والنقصان فذلك ممنوع والزمان مقدار

مقدار الحركة لانه لقبوله الزيادة والنقصان كم وليس منفصلا
والا لتركب من الوحدات الغير المنقسمة وهو مطابق للحركة
المطابقة للمسافة التي يقع عليها الحركة فيلزم تركب المسافة من
اجزاء لا تتجزى وقد ابطلناه بل مقدار اوح اما ان يكون مقدارا
لهيئة قارة او لهيئة غير قارة لا سبيل الاول لان الزمان غير
قارة والا لكان الحادث الموجود يوم الطوفان موجودا مع
الحوادث الموجودة في الحال وذلك بين البطلان وما لا يكون
قارا لا يكون مقدارا لهيئة قارة والا لزم تحقق الشيء بدون مقداره
فهو مقدار لهيئة غير قارة وكل هيئة غير قارة فهي حركة فان الحركة
هي الهيئة التي يمتنع ثباتها لذاتها فالزمان مقدار الحركة ونقول
ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له لانه لو كان له بداية لكان
عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية وكل قبلية لا توجد
مع البعدية فهي زمانية فيكون قبل الزمان زمان وهو محال ولقائل
ان يقول لا نم انه اذا كان القبلية التي لا توجد مع البعدية زمانية
يلزم ان يكون قبل الزمان زمان وانما يكون كذلك لو لم يكن القبل
القبل الزماني او عدمه واما اذا كان فلا والا لزم من قبلية الامس
ان يكون للزمان زمان اذ هي ايضا لا تجامع مع البعدية ولو كان
له نهاية لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا توجد مع القبلية فيكون
زمانية فيكون بعد عدم الزمان زمان هف وفيه المنع المذكور
**قال الفن الثاني في الفلكيات وفيه فصول فصل في
اثبات كون الفلك مستديرا اقول** اعلم ان الجهة مقصد

المتحرك بالحصول فيها ومتعلق الاشارة ولما كان ابعاد الجسم
ثلثة لا غير وكان لكل امتداد طرفان كانت الجهات بهذا الاعتبار
ستا اثنان منها طرفا الامتداد الطولي وتسميتها الانسان باعتبار
طول قامته حين هو قائم بالفوق والتحت والفوق منهما ما يلي
راسه بحسب الطبع والتحت ما يقابله واثنان طرفا الامتداد
العرضي ويسميهما باعتبار عرض قامته باليمين والشمال واليمين
ما يلي اقوى جانبيه بحسب الاغلب والشمال ما يقابله واثنان
طرفا الامتداد الباقي ويسميهما باعتبار ثخن قامته بالقدام والخلف
القدام ما يلي وجهه والخلف ما يقابله وهذه الجهات الست
تنقسم الى ما لا يتبدل بالعرض وهو الفوق والسفل والى ما
يتبدل وهو الاربعة الباقية وذلك لان المتوجه الى المشرق مثلا
يكون المشرق قدامه والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال شماله
ثم اذا توجه الى المغرب تبدل الجميع فصار ما كان قدامه خلفه
وما كان يمينه شماله وبالعكس وليس الفوق والسفل كذلك
فان القائم لو صار منكوسا لا يصير ما يلي راسه فوقا وما يلي رجله
تحتا بل صار راسه من تحت ورجله من فوق والفوق والتحت
بحالهما فاذن هناك جهتان لا يتبدلان احديهما فوق والاخرى
سفل وكل واحدة منهما موجودة ذات وضع غير منقسمة في
امتداد مأخذ الحركة ومتى كان كذلك كان الفلك جسما مستديرا
وانما قلنا انهما موجودة ذات وضع لانها لو لم تكن كذلك لما
امكنت الاشارة اليها ولما امكن اتجاه المتحرك اليها فان قلت لا

ويسميها

لانم انها لو لم تكن موجودة لما امكن اتجاه المتحرك اليها فان المتحرك
في الكيف يتجه الى ما ليس بموجود قلت اتجاه المتحرك الى الشيء
بالحصول فيه من غير ان يكون ذلك الشيء موجودا بديهي البطلان
والمراد هذا وانما قلنا انها غير منقسمة في امتداد مأخذ الحركة لانها
لو انقسمت و وصل المتحرك الى اقرب الجزئين وتحرك فاما ان
يتحرك عن المقصد او الى المقصد فان تحرك الى المقصد لم يكن
اقرب الجزئين من الجهة وان تحرك عن المقصد لم يكن ابعد الجزئين
من الجهة والتقدير بخلافهما فان قلت لانم انحصار الحركة فيهما
فانما ينحصر لو لم يكن المقصد منقسما في امتداد مأخذ الحركة واما اذا
كانت منقسمة فقد يكون قسم آخر وهو الحركة في المقصد قلت
لا يجوز ان يكون الحركة في المقصد سواء كانت منقسمة في امتداد
مأخذ الحركة او لم يكن والا لكان مقصد الحركة هي المسافة التي
تنقطع بالحركة وهو محال لان المقصد نهاية المسافة التي تنقطع
بالحركة واذا ثبت ان الجهة موجودة ذات وضع غير منقسمة في
امتداد مأخذ الحركة والاشارة فالجهتان المعينتان بالطبع لا يكون
تعين وضعهما في خلاء لاستحالة الخلاء ولا في ملاء متشابه والا لما
كانتا مختلفتين بالطبع فلا يكون احديهما مطلوبة والاخرى متروكة
لعدم اولوية بعض الحدود المفروضة فيه بان يكون جهة من سائرها
منف فاذن تحددهما في اطراف ونهايات خارجة عن الملاء
المتشابه ومتى كان كذلك كان محددهما جسم كري لان محددهما
اما ان يكون بجسم واحد او اكثر فان كان بجسم واحد وجب ان يكون

بخلاف الحركة في الكيف فان اتجاه
المتحرك فيه ليس لاجل الحصول فيه
بل الامر بالعكس ١٢ ه

لان احدهما المحيط والآخر
المركز وهما متميزان بالطبع
وبالذات ١٢ ه

البعد صح

كرّيًّا لان الجسم الذى ليس بكرى لا يتحدد به جهة السفل لانها غاية
البعد والّا لتبدلت بالنسبة الى جاميوتيه لكن جهة السفل غير
متبدله فانّ هي غاية البعد ولا يتحدد بالجسم الذى ليس بكرى غاية
البعد لان البعد عنه ليس بمحدود فلا يتحدد به جهة السفل وان
كان باجسام وجب ان يحيط بعضها ببعض والّا لكان كل منها
حاصلا فى جانب من الآخر فلم يتعيّن بها غاية البعد لان غاية
البعد عن بعضها لم يكن غاية البعد عن المجموع لكونها غاية القرب
من البعض الآخر فلم يتعين بالمجموع غاية البعد فلم يكن المجموع
محددًا فيجب ان يكون بعضها محيطا بالآخر فيحصل المطلوب
فان قلت لا نم حصول المطلوب فان المحيط لا يجب ان
يكون كريا فان ذوات الاضلاع ايضًا قد يحيط بعضها ببعض
قلت انا ادّعي اوّلا ان المحدد يجب كونه كريا والّا لم يتحدد
به الا جهة القرب والمحدد يجب ان يحدد جهتين معًا ثم اقول
فهو اما ان يكون جسمًا واحدًا او جسمين احاط احدهما بالآخر
اولم يحط والثالث باطل فتعيّن احد الاولين وايّاما كان
يحصل المطلوب **قال** فصل فى ان الفلك بسيط **اقول**
الفلك بسيط بمعنى انه لم يتركب عن اجسام مختلفة الطبائع لانه
لا يقبل الحركة المستقيمة ومتى كان كذلك كان بسيطًا بالمعنى
المذكور اما الاوّل فلان كل ما يقبل الحركة المستقيمة فانه
متحرك الى جهة وتارك الاخرى وكل ما هذا شانه فالجهات متحددة
قبله لا به ضرورة والفلك ليس كذلك بل يتحدد به الجهات

لقائل ان يقول غاية ما فى الباب
يلزم ان يكون الفلك الاعظم غير
قابلة للحركة المستقيمة فان يتحدد
الجهات واما ما فى الافلاك فلا
فانه الجهات يتحدد قبلها لا بها فيجوز
ان يكون قابلة للحركة المستقيمة

الجهات معه فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة واما الثاني فلانه لو
كان مركبا من بسائط مختلفة الطبائع فلا يخ اما ان يكون كل واحد
من بسائطه على شكل طبيعي او قسري لا سبيل الى الاول والّا
لكان كل واحد من ~~بسائطه~~ منها كريا لان الشكل الطبيعي للبسيط
هو الكرة ولو كان كل واحد منها كرة لاستحال ان يحصل من مجموعها
سطح متصل الاجزاء لكن الفلك سطحه كرى متصل الاجزاء على ما
مرّ معه فان قلت الشكل هو الكرى لا الكرة فانها المتشكل
قلت تقديره ان الشكل الطبيعي للبسيط هو شكل الكرة
فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه ولئن قلت
لا نم لا يجوز ان يكون الفرج الذى بين تلك الكرات المتلاقية
مملوة بجسم آخر فيحصل السطح المتصل قلت ذلك الجسم ان لم
يكن كريا كان ذا امتداد له طرفان فهو ذو جهتين فيستدعي محددًا
كريا فوق المحدد فلم يكن المحدد محددًا معه وان كان كريا عاد
المحال المذكور ولا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن كل واحد منها
كرة فيكون طالبًا للشكل الطبيعي واكن عوده اليه عند فرض زوال
القاسر وتغير الشكل لا يخ من حركة مكانية من جهة الى جهة فيكون
قابلا للحركة المستقيمة معه فان قلت اللازم كون البسائط
قابلة للحركة المستقيمة وجاز ان يكون الاجزاء قابلة للحركة المستقيمة
دون المجموع من حيث هو مجموع قلت اُسلّم ذلك لكن اذا كانت
اجزاؤه قابلة للحركة المستقيمة كانت جهات حركاتها متقدمة عليها
وهي متقدمة عليه لتقدم الجزء على الكل فيلزم ان يكون الجهات متقدمة

لانه لو كان مضلعا فاختصاص
بعض الاجزاء بالزاوية وبعضها
بالضلع ترجيح بلا مرجح

فكانه طالبا للشكل الطبيعي وانتقال
الجسم من شكل الى شكل آخر دون
انفصال بعض الاجزاء عن البعض
ممتنع وانفصال الاجزاء بدون
الحركة المستقيمة محال كما لا يخفى

عليه فلم يكن محدداً للجهات هف **قال** فصل في ان الفلك قابل للحركة
المستديرة **اقول** الفلك قابل للحركة المستديرة لان كل جزء من
اجزائه المفروضة فيه لا يختص بما يقتضي حصول وضع معين ومحاذاة
معينة والا لكان تخصيصاً بلا مخصص لتساوي الاجزاء في الطبيعة
لما مر من بساطته وامتناع تركبه من مختلفات الطبائع واذا لم يختص
فكل جزء يمكن ان يزول عن وضعه وذلك انما يكون بالحركة لكن
لما كانت الحركة المستقيمة ممتنعة عليه فذلك انما يكون بالحركة
المستديرة فكان قابلاً للحركة المستديرة وهو المطلوب فان قلت
لا نم ان اختصاص كل جزء بوضع معين عند تشابه الاجزاء تخصيص
بلا مخصص وانما يكون كذلك لو كان ذلك بالطبع لم لا يجوز ان يكون
بالقسر والقول بانه لا قاسر هناك قلت اذا فرض زوال القاسر
فلا يجب لشيء من اجزائه المفروضة وضع والا لزم اختلافها في
الطبع فكل جزء يمكن ان يزول عن وضعه ويلزم المطلوب ونقول
ايضاً يجب ان يكون في الفلك مبدأ ميل مستدير يتحرك الفلك
بذلك الميل المستدير على الاستدارة والا لما كان قابلاً للحركة
والتالي باطل لما تقدم آنفاً فالمقدم مثله بيان الشرطية انه لو لم
يكن في طبعه مبدأ ميل مستدير لما قبل الميل من خارج فلا يكون
فيه ميل اصلاً والا لكان من داخل او من خارج وليس من هذا
ولا من ذلك حينئذ فيمتنع ان يتحرك لانتفاء الميل الذي هو علة الحركة
بوجه وانما قلنا انه لو لم يكن في طبعه مبدأ ميل مستدير لما قبل
الميل من خارج لانه لو قبل من خارج ميلاً يتحرك به ليتحرك مسافة في

ممنوع ح

في زمان لامتناع وقوع الحركة في الآن ويكون ذلك الزمان اقصر
من زمان حركة جسم ذي ميل معاوق يتحرك بمثل تلك القوة في
عين تلك المسافة والا لكان الشيء مع العائق الطبيعي كهو لا معه
هف وذلك الزمان الاقصر الذي هو زمان عديم المعاوق له
نسبة لا محالة الى الزمان الاطول الذي هو زمان ذي المعاوق
ولنفرض انه نصفه كما يكون زمان عديم المعاوق ساعة وزمان
ذي المعاوق ساعتين واذا فرضنا ذا ميل آخر ميله اضعف
من الميل الاول بحيث يكون نسبته الى الميل الاول مثل نسبة
الزمان الاقصر الذي لعديم المعاوق الى الزمان الاطول الذي
لذي المعاوق الاول متحرك ذلك الجسم ذو المعاوق الضعيف
بمثل تلك القوة في مثل زمان عديم المعاوق وهو ساعة
بحسب الفرض المذكور مثل مسافته لان الحركة تزداد سرعتها
بقدر انتقاص المعاوق لانه لو انتقص شيء من المعاوق الذي
في الجسم ولا تزداد السرعة لم يكن العائق مانعاً من الحركة فلا يكون
العائق عائقاً هف فظهر ان الجسم القليل المعاوق والجسم الذي
لا معاوق فيه حينئذ متساويان في السرعة وهو محال لامتناع ان
يكون الحركة مع العائق كهي لا معه فهذا المحال انما يلزم من فرض تحرك
الجسم الذي لا ميل فيه واما من فرض الميل الذي نسبته الى الميل
الاول كنسبة زمان عديم الميل الى ذي الميل الاول لكن فرض
الميل على النسبة المذكورة ممكن فان ميل نصف الجسم نصف ميل
كله وكما ان الاجسام لا تنتهي في الانقسام الى ما لا يقبل القسمة

اما ح

ولا فى الازدياد الى ما لا يحتمل الزيادة عليه اللهم الا ان يكون
ذلك لمانع خارج عن الطبيعة الجسمية فكذلك الميل فى تنقصه
وازدياده فهذا المحال انما لزم من فرض تحرك الجسم الذى لا ميل
فيه اصلا لا بالقوة ولا بالفعل فيكون محالا لامتناع ان يكون
الممكن مستلزما للمستحيل فان قلت تساوى زمانى عديم الميل
وذى الميل الضعيف انما لزم لو كان استحقاق الحركة الزمان
بسبب ما فى المتحرك من الميل وذلك ممنوع فان الحركة بنفسها
يستحق قدرا من الزمان وهو محفوظ فى الاقوال كلها وقدرا
آخر بسبب الميل المعاوق الذى يزيد وينقص هو الذى يستحقه
بسبب الميل المعاوق ولو كان الكل بحسب المعاوقة لا مكن
منع وقوع عديم الميل فى الزمان فعلى الفرض المذكور يكون زمان
حركة ذى الميل الضعيف ساعة ونصف ساعة فلا يكون الحركة
مع العائق كهى لا معه وايضا الميل اذا ضعف جدا لم يكن له
تاثير البتة فكان وجوده كعدمه وايضا لم لا يجوز ان يكون لزوم
المحال من المجموع من حيث هو مجموع وايضا الحجة بعد تسليم ما فيها
انما تدل على وجود عائق عن الحركة القسرية فلم قلتم انه الميل
قلت الجواب عن الاول ان الحركة من حيث هى حركة وان
كانت مستدعية للزمان الا انه لا يتعين ذلك الزمان الا بالمخصص
فان الحركة المطلقة تستدعى زمانا مطلقا والحركة المعينة تستدعى
زمانا معينا فالمخصص للحركة هو المخصص للزمان ونحن فرضنا
التساوى فيما عدا الميل فلم يبق مخصص للزمان الا الميل وفى

وفى هذا الجواب بحث ان اردته تطلبه من شرح حكمة العين وعن
الثانى بان المنع عن التاثير بسبب الصغر وقد اشترطت فى الفرض
المذكور عدم الموانع الخارجية وفيه نظر وعن الثالث بان لزوم
المحال اذا كان من المجموع كان المجموع محالا فاستحالته يكون باستحالة
احد جزئيه ولما كان فرض تساوى النسبتين ممكنا كان المحال فرض
تحرك الجسم الذى لا ميل فيه وفيه نظر وعن الرابع ان التقدير فرض
التساوى فيما عدا الميل فلم يبق التفاوت فى الزمان الا بسبب
الميل ونقول ايضا ان الفلك ليس فى طبعه ميل مستقيم والا لكان
الطبيعة الواحدة مقتضية لاثرين متنافيين اذ قد بينا ان فى طبعه
ميلا مستديرا وهو محال فان قلت استحالته ممنوعة لجواز اقتضائها
ميلين متنافيين بحسب شرطين مختلفين كاقتضائها الحركة فى
الجسم العنصرى بشرط ان لا يكون فى المكان الطبيعى والسكون فيه
بشرط ان يكون فيه قلت الطبيعة الواحدة لم تقتض لذاتها
لا الحركة ولا السكون بل الذى اقتضته هو الحصول فى الحيز الطبيعى
ففى حالتى الحركة والسكون مطلوب الطبيعة ذلك الامر الواحد
بخلاف ما نحن فيه فان الحركة المستديرة فيها انصراف وتوجه عن
المطلوب بالحركة المستقيمة ولقائل ان يقول فيه نظر اما اولا
فلانه كلام على السند وهو غير مسموع عند اهل النظر واما ثانيا فلان
الحركة والسكون امران ممكنان فلا بد ان يستند الى شىء فاذا لم
يستند الى الطبيعة عاد السؤال واما ثالثا فلانا لا نم انها لو اقتضت
الميل المستدير والمستقيم معا لكانت قد اقتضت توجها الى

على الخط المستدير الذى يتحرك
الجسم بالحركة المستديرة عليه
والحركة المستقيمة ليس فيها
الا التوجه الى شىء واحد بعينه
وهو نهاية الخط المستقيم
الذى يتحرك الجسم بالحركة
المستقيمة عليه وهو المط
فلو اقتضت الطبيعة الواحدة
ميلا مستديرا او مستقيما
معا للزم اقتضاؤها الانصراف
بالحركة المستديرة ١٢ منه

لزم كونهما قسريين وهو
خلاف المقدور واذا
استند الى الطبيعة صح

الشيء وانصرافا عنه لجواز ان لا يخرج الجسم بالحركة المستديرة عن
المكان الطبيعي المطلوب بالحركة المستقيمة ومثال ذلك ان تحرك
الجسم المستدير حركة مستقيمة فاذا وافى مكانه الطبيعي بالحركة المستديرة
لكن لا بحيث يخرج بالمستديرة عن المكان الطبيعي بل تحرك فيه
بالاستدارة على مركز نفسه **قال** فصل في ان الفلك لا يقبل
الكون والفساد **اقول** الفلك لا يقبل الكون والفساد اي
لا تخلع مادته صورة وتلبس صورة اخرى وكذا لا يقبل الخرق
والالتيام اما الاول فلان الفلك محدد الجهات اذ الكلام فيه
ولا شيء من محدد الجهات يقبل الكون والفساد اما الصغرى
فمقدمة تقريرها واما الكبرى فلان الصورة الكائنة اما ان تحصل
في حيز طبيعي او حيز غريب فان حصلت في حيز غريب اقتضت
ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي وان حصلت في حيز طبيعي فالصورة
الفاسدة كانت قبل الفساد حاصلة في حيز غريب فكانت
تقتضي ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي فالجهات متحددة قبله على
التقديرين هف فان قلت لا نم ان الصورة الكائنة ان كانت
في الحيز الطبيعي كانت الفاسدة قبل الفساد في الحيز الغريب
قلت لان الحيز الواحد لا تستحقه صورتان مختلفتان بالنوع
وفيه نظر لان البرهان غير منطبق على ذلك وقوله وكل ما من شأنه
ان له حيز طبيعي فهو قابل للحركة المستقيمة فيه نظر لان المحدد
له حيز طبيعي فانه قد ذكر قبل ان كل جسم له حيز طبيعي مع انه لا
يقبل الحركة المستقيمة فان قلت اراد بالحيز ههنا المكان قلت

قلت فلم لا يجوز ان تخلع مادته صورة وتقبل صورة اخرى لا في
حيز واما الثاني وهو انه لا يقبل الخرق والالتيام فلان الخرق
والالتيام انما يحصل بالحركة المستقيمة وهي مستحيلة على المحدد **قال**
فصل في ان الفلك يتحرك على الاستدارة دائما **اقول** الفلك يتحرك
على الاستدارة دائما لان الحركة الحافظة للزمان اما ان تكون مستقيمة
او مستديرة لا جائز ان تكون مستقيمة لانها اما ان تذهب الى غير
النهاية او لا بل ترجع لا سبيل الى الاول والا لزم وجود بعد غير
متناه وهو محال لما مر ولقائل ان يقول ما ذكرتم من الدليل
لا يدل على امتناع بعد غير متناه فانه لا يمكن ان يجري في بعد
واحد لانقطاع انفراج احد الساقين عن الآخر حينئذ ولا سبيل الى
الثاني لانها لو رجعت لكانت تنتهي الى طرف لا محالة فانقطعت
هناك لان بين كل حركتين مختلفتين سكونا لان الميل الموصل
الى ذلك الطرف موجود حال الوصول لان الميل علة الوصول
الى هناك ويجب وجود العلة عند وجود المعلول ومهما
كان الميل الموصل موجودا حال الوصول لم يكن الميل المقتضي
للاوصول موجودا في تلك الحال لاستحالة اجتماع الميلين المختلفين
في حالة واحدة فالحال الذي فيه ميل الوصول غير الحال الذي
فيه ميل اللاوصول وكل واحد من الميلين آني لان كل واحد
من الوصول واللاوصول آني فانه لو كان الوصول زمانيا لانقسم
حال الوصول بانقسام ذلك الزمان فينقسم الطرف بانقسام حال
الوصول فعند وصول الجسم الى احد طرفيه لم يكن واصلا هف واذا

كان الوصول آنيا كان اللاوصول ايضا كذلك فان رفع الشئ
الآني آني لامحالة واذا كان كل واحد منهما آنيا وجب ان يكون
بين الآنين زمان لا يتحرك فيه الجسم والا لزم تعاقب الآنين فيكون
الزمان مركبا من اجزاء لا تتجزى لعدم انقسام الآن اصلا ويلزم منه
تركب المسافة من اجزاء لا تتجزى لانطباق الزمان على الحركة المنطبقة
على المسافة هف نعلم ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة فيكون
مستديرة وهذه الحركة المستديرة مع انها غير منقطعة والا لزم انقطاع
الزمان يجب ان يكون اسرع الحركات لان بها يقدر جميع الحركات
ولا شئ من غير الاسرع كذلك فالحركة الحافظة للزمان هي الحركة
اليومية التي هي حركة الفلك الاعظم فاذن الفلك متحرك على الاستدارة
دائما وهو المطلوب فان قلت ان اردت يكون الجسم عند وصوله الى
احد طرفيه غير واصل انه لا يكون واصلا الى احد طرفيه فهو ممنوع
وان اردت انه لا يكون واصلا الى الحد بتمامه فهو مسلم لكن لم قلتم
انه ليس كذلك وايضا لم قلت ان الجسم في ذلك الزمان المحفوف
بالآنين غير متحرك قلت الاول متوجه لكن غير قادح في المقصود فان
كون الوصول آنيا اولى ذكر الدليل عليه استظهارا واما الثاني
فجوابه ان الجسم لو كان متحركا في ذلك الزمان لكان متحركا لا الى
الطرف ولا عنه وذلك محال قال هذا انه الحبة المرمية الى
فوق اقول هذه جواب سوال وتقرير السوال ان يقال لو وجب
السكون بين الحركة الصاعدة والهابطة يلزم وقوف الجبل النازل
على تقدير ملاقاة الحبة المرمية الى فوق لانها حينئذ ممانعة عن النزول

النزول وهو مستبعد جدا وتقرير الجواب انه لا ممانعة بينهما لان
سكون الحبة آني وحركة الجبل زمانية والآني لا يكون مانعا للزماني
فان الممانعة انما يكون في زمان وفيه نظر لانه يبتني ان السكون لا
يكون آنيا كالحركة التي هو عدمها على ان يكون السكون لو كان آنيا
يلزم تتالي الآنات لكون السكون محفوفا بالوصول واللاوصول
الآنيين قال فصل في ان الفلك متحرك بالارادة اقول
الفلك متحرك بالارادة لان حركته لو لم يكن ارادية لكانت طبيعية
او قسرية لا جائز ان يكون طبيعية والدليل المشهور على ذلك
هو انه لو كانت الحركة المستديرة طبيعية يلزم ان يكون كل وضع
مطلوبا ومهروبا بالطبع وانه محال قيل عليه ان الجسم الذي يتحرك
بالحركة المستقيمة الطبيعية يقصد كل جزء من المسافة ثم يهرب منه
الى آخر واذا جاز ذلك في المستقيمة فلم لا يجوز مثل ذلك في
المستديرة والمصنف قرر الدليل على وجه لا يتوجه عليه ذلك
بان قال الحركة الطبيعية هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة
وذلك في الحركة المستديرة محال لانه لا يمكن ان يكون هربا عن حالة
منافرة لان كل نقطة يتحرك عنها الجسم بالحركة المستديرة فحركته
عنها بعينها حركته اليها والهرب عن الشئ بالطبع استحال ان
يكون توجها اليه وهذا بخلاف الحال في المستقيمة فانها وان كان
الجسم الذي يتحرك بها يقصد جزءا من المسافة ثم يهرب عنه الى
آخر فليس توجهه اليه هو نفس توجهه عنه وكذا لا يمكن ان
يكون طالبا لحالة ملائمة لان الطبيعة اذا اوصلت الجسم بالحركة الى

الحالة الملائمة سكينة والمستديرة ليست كذلك ولا جائز ان تكون
قسرية لان القسر على خلاف الطبع بحيث لا طبع فلا قسر فان قلت لا نم
انها لو لم تكن ارادية لكانت طبيعية او قسرية لجواز ان تكون عرضية
قلت قد مر ان الفلك فيه مبدا ميل مستدير يتحرك به فلا تكون حركته
عرضية بل ذاتية **قال** فصل في ان القوة المحركة للفلك يجب
ان تكون مجردة عن المادة **اقول** القوة المحركة للفلك يجب ان تكون
مجردة عن المادة لانها تقوى على افعال غير متناهية بحسب المدة
والعدة ولا شئ من القوى الجسمانية تقوى على افعال غير متناهية
كذلك فلا شئ من القوة المحركة للفلك بقوة جسمانية اما الصغرى
فلما مر ان الفلك يتحرك على الاستدارة دائما واما الكبرى فبيانها
يحتاج الى توطئة مقدمتين الاولى ان كل قوة جسمانية فهي قابلة
للتجزي لكونها حالة في الجسم المنقسم والحال في المنقسم منقسم وكل قوة
قابلة للتجزي فان كل جزء منها يقوى على شئ والجملة تقوى على مجموع
تلك الاشياء والا لكان الجزء مساويا للكل في التاثير مف فان قلت
لا نم ان كل حالة في الجسم فانها منقسمة بانقسام ذلك الجسم فلان القوى
النباتية والحيوانية جسمانية مع انها لا تنقسم بانقسام محالها لكون
تلك المحال اجساما ما البتة قلت المراد ان كل قوة جسمانية متشابهة
حالة في جسم بسيط منقسمة بانقسامه فلا انتقاض المقدمة الثانية
ان القوة الطبيعية لجسم ما اذا حركت جسمها لا يجوز ان تتفاوت بسبب
كبر الجسم وصغره تفاوت في القبول لان الجسم من حيث هو جسم غير
مقتض للتحريك ولا المنع عنه بل ذلك للقوة التي فيه فصغيره وكبيره اذا فر

قوه صح

موع

فرضنا مجردين عن تلك القوة كانا متساويين في قبول التحريك والا
لكان الجسم من حيث هو جسم مانعا عنه فان قلت لا نم انه لا يجوز ان
تتفاوت بسبب كبر الجسم وصغره تفاوت في القبول لجواز ان تكون في
جسميتها معاوقة كما في المركبات قلت المراد القوة التي لم تكن في
جسمها معاوقة كما في البسائط واذ قد تقرر هذا فنقول القوة الجسمانية
لا تقوى على غير المتناهي والا فالجزء منها اما ان تقوى على جملة متناهية
من مبدا معين او على جملة غير متناهية لا سبيل الى الثاني والا
فالمجموع تقوى على ما هو زائد على ما تقوى الجزء عليه لامتناع الاستواء
في المعلول مع الاختلاف في العلة ولا يمكن ان يمنع كون حركات
المجموع ازيد بناء على كبر الجسم لما مر في المقدمة الثانية انه لا تكون بسبب
الصغر والكبر تفاوت في القبول فيلزم الزيادة على غير المتناهي المتسق
النظام في الجهة التي هو بها غير متناه مف فتعلم ان الجزء تقوى
على جملة متناهية والجزء الآخر مثله فالمجموع لا تقوى على غير المتناهي
لان انضمام المتناهي الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي ولا يمكن ان
يمنع الحصر بناء على الجزء فقد لا تقوى على جملة لما مر في المقدمة الاولى
فثبت ان كل ما تقوى عليه القوة الجسمانية فهو متناه وانما قال المصنف لا
يوجب اللاتناهي ولم يقل يوجب التناهي لان مقصوده سلب
لا تناهيه المجموع فانه نقيض لا نهايته ولعله انما قيد غير المتناهي
بالمتسق النظام لان الزيادة على غير المتناهي اذا لم يكن الانتظام
متسقا غير مستحيلة كالشهور والسنين الماضية فانهما غير متناهيين
مع ان الشهور اكثر من السنين وكذا حكم الوف المتضاعفة والمئات

هذه نتيجة قوله والا فالمجموع يقوى على ما هو زائد الخ

ان صح

ما صح

المضاعفة الى غير النهاية فان قلت لم لا يجوز ان يقوى الجزء على
جملة متناهية قوله لان الجزء الآخر ايضا يكون كذلك فالمجموع لا يقوى
على غير المتناهي قلنا لا نم لجواز ان يقوى كل واحد من الجزئين
على الانفراد على جملة متناهية والمجموع من حيث هو مجموع يقوى
على جملة غير متناهية فانه لا يلزم من تناهي مجموع حركات كل واحد
من النصفين تناهي حركات كل القوة من حيث هو كل لجواز
ان يقوى كل القوة من حيث هو كل القوة على ما من المجموع المذكور
قلت القوى الجسمانية المتشابهة تختلف باختلاف الاجسام
وتتباين بتباين محالها المختلفة بالصغر والكبر لما مر انها حالة فيها
متجزية بتجزيتها فنسبة القوة التي في بعض الجسم الى القوة التي في كله
كنسبة ذلك البعض من الجسم الى كل منه فلو كان كل القوة غير متناه
مع كون بعض القوة متناهيا كان نسبة متناه الى غير متناه كنسبة
متناه الى متناه هف قال فصل في ان المحرك القريب للفلك
قوة جسمانية اقول المباشر القريب لتحريك الفلك قوة جسمانية
هي صورته المنطبعة في مادته لان حركة الفلك اختيارية لما مر والحركة
الاختيارية الجزئية اما ان يقع عن تصور كلي او جزئي لا سبيل الى
الاول لان التصور الكلي نسبته الى جميع الحركات على السوية
فلا يقع منه بعض الحركات دون البعض والا لزم الترجيح
بلا مرجح فمبدأ التحريكات الجزئية الاختيارية ذو تصورات جزئية
وكل ماله تصورات جزئية فهو قوة جسمانية لان الصورة الجزئية
ترتسم وهي اصغر وترتسم وهي اكبر فاما ان يكون الاختلاف في الصغر

الصغر والكبر لاختلاف الصورتين بالحقيقة او لاختلاف المأخوذ منه
بالصغر والكبر او لاختلاف المحل لا سبيل الى الاول لانا نتكلم في الصورتين
اللتين نوعهما واحد ولا الى الثاني لان الصور المختلفة بالصغر والكبر
لا يجب ان يكون مأخوذة من خارج فقد لا يكون مأخوذة عن امر في
الخارج فتعين الثالث فتكون الصورة الكبيرة مرتسمة في محل
غير ما ارتسمت فيه الصغيرة فينقسم وما هذا شأنه فهو جسماني
لامتناع انقسام المجرد فليس المباشر القريب لتحريك الفلك جوهرا
مجردا بل قوة جسمانية وهو المطلوب فان قلت الحصر ممنوع
لجواز ان يكون لاختلاف الاعراض كالشكل والسواد والبياض
قلت الفرض تساويهما فيها قال الفن الثالث في العنصريات
وهو مشتمل على فصول فصل في البسائط العنصرية اقول
البسائط العنصرية تنحصر في اربعة هي الماء والارض والنار والهواء
لانه اما ان يكون حارا او باردا وعلى التقديرين اما ان يكون يابسا او
رطبا فالحار اليابس هي النار والحار الرطب هو الهواء والبارد اليابس
هو الارض والبارد الرطب هو الماء وكل واحد منها يخالف
الآخر في الصورة الطبيعية اي الصورة النوعية والا ينتقل كل
واحد منها الى حيز الآخر والتالي باطل اذ لا ينتقل شيء منها الى
حيز الآخر بل لا يستقر احدها حيث يستقر فيه الآخر فالمقدم مثله
وكل واحد من البسائط العنصرية قابل للكون والفساد فان
الماء ينقلب حجرا وذلك مشاهد من بعض المياه التي تنعقد
حجرا بعد خروجها من منابعها فان قلت لعل ذلك لان الماء

معه اجزاء ارضية فتحركت او انفصلت عن الماء وانعقدت قلت

قد يرى الماء صرفا وينعقد في زمان سريع بحيث يعلم ان ليس فيه

من الاجزاء الارضية بقدر الحجر الحاصل فيه وانه لم تتبخر الاجزاء

المائية في ذلك الزمان السريع ولو كانت الاجزاء من الارض فيه

على تلك الكثرة لشوهدت وليس كذا والحجر ينحل بالحيل ماء كما

يفعله اصحاب الاكسير والهواء ينقلب ماء كما قد يرى في قلل

الجبال ان الهواء لشدة البرد يغلظ ويتقاطر دفعة فان قلت

الهواء لو انجمد سحابا لشدة البرد لكان يلزم من ذلك ان يستمر الثلج

والمطر الى ان تتغير الفصل والهواء لان بعد نزول الثلج يصير

الهواء ابرد مما كان قبله ويوم الصحو ابرد من يوم المطر قلت ان

لم يحصل ذلك مع شدة البرد المحيل للهوائية ماء فلوجود مانع او

فقدان شرط لم نطلع عليه والماء ينقلب هواء بالحر كما نشاهد

من تحلل الاجزاء بحيث تتلطف بالكلية والهواء ينقلب نارا

كما في كور الحدادين ويكون ذلك بالحاح النفخ على الكور وسد

الطرق التي يدخل فيها الهواء الجديد والنار تنقلب هواء

كما نشاهده في المصباح اذ النار المنفصلة عن المصباح لو

بقيت نارا لرؤيت ولاحرقت ما يقابلها على بعض الجوانب

كما لو كانت في خيمة فاذن انقلبت هواء وهذه الانقلابات

دالة على ان للعناصر هيولى مشتركة تخلع صورة وتلبس صورة

اخرى ولولا ذلك لكان الانقلاب محالا فان صيرورة الهوية

هوية اخرى ظاهرة الامتناع وذلك كصيرورة السواد بياضا

بياضا لا الاسود ابيض بان يزول عن الشيء سواد ويحصل فيه

بياض ونقول ايضا الكيفيات زائدة على الصور النوعية

لانه تستحيل الكيفيات وتتبدل مثل ما يعرض للماء ان يسخن او

ان يكتنف عليه الجمود والميعان مع بقاء الصور النوعية ومن

الظاهر ان المتبدل غير المحفوظ في الاحوال فان قلت النار

لا تبقى نارا بعد زوال الحرارة عنها وكذا الهواء والارض لا

تبقى هواء وارضا بعد زوال الميعان والجمود عنهما قلت ان

حكمت بذلك مطلقا فهو غير مسلم وان قيدت الحكم بحال بساطتها

فهو مسلم لكن استلزام الشيء كيفية ما حال البساطة لا يدل

على استلزامه اياها حال التركيب حتى يقدح ذلك فيما قلنا

اذ نحن لم نحكم بذلك حكما كليا شاملا للجميع في جميع الاحوال

والبسائط العنصرية اذا اجتمعت وفعل بعضها في بعض

بقويها المتضادة وكسر كل واحد سورة كيفية الآخر فتحصل

كيفية متوسطة بين الكيفيات المتضادة متشابهة في اجزائها

وهي المزاج وبيانه ان العناصر اذا امتزجت وتفاعلت فلا

يمكن ان يفعل كل واحد منها في الآخر من حيث هو ينفعل عن

الآخر فان الفعل والانفعال يختلفان لا يتصوران من حيثية

واحدة متشابهة والا فان كان الفعل متقدما على الانفعال

صار الغالب مغلوبا عن مغلوبه وان كان متأخرا عنه صار

المغلوب غالبا على غالبه وان حصلا معا كان الشيء الواحد

غالبا مغلوبا معا عن شيء واحد وكلها محال فان يفعل كل

ان الاعم من ان يكون باقيا على صرافته وبساطته او وقع في التركيب ه

يعني ان زوال الكيفية مع بقاء الصورة النوعية في الجملة ه

بكيفيته

واحد منها بصورته وينفعل في كيفيته وهذا كحركة الحجر الى اسفل
فان المتحرك مادته والمحرك صورته النوعية وعند ذلك تستحيل
العناصر في الكيفيات المتضادة المنبعثة عن تلك الصور حتى
تحصل كيفية متوسطة متشابهة في جميع الاجزاء فتلك الكيفية
المتوسطة هي المزاج وذلك الاجتماع هو الامتزاج واذا لم ينته
التفاعل الى حد التشابه في جميع الاجزاء يسمى تركيبا لا امتزاجا
والمراد من كونها متوسطة هو ان تكون تلك الكيفية تستحر
بالقياس الى البارد وتستبرد بالقياس الى الحار وكذا في الرطوبة
واليبوسة وبهذا القيد تخرج الالوان والطعوم والروائح عن
الحد اذ شيء منها لا يستحر بالقياس الى البارد ولا يستبرد بالقيا
الى الحار والمراد من المتضادة المتخالفة اذ لو حمل التضاد على
الحقيقي الذي يكون بينهما غاية الخلاف لما كان هذا الحد
شاملا للمزاج الثاني الواقع بين اسطقسات ممتزجة قد انكسر
كيفياتها بحسب المزاج الاول فان قلت ان اراد بالقوى
المتضادة الصور النوعية فهو باطل اذ قد تبين ان لا تضاد بين
الجواهر والصور النوعية جواهر وان اراد بها الكيفيات
فذلك ايضا باطل اذ الفعل والانفعال لا يكون بهذه
الكيفيات والا لزم المحال المذكور قلت المراد بها الصور
وبالتضاد التخالف فلا اشكال او المراد بها الكيفيات
واسناد الفعل والانفعال اليها لا على سبيل الاستقلال
بل بالوساطة فان الصورة انما تفعل في غير مادتها بتوسط

بينهما

بتوسط الكيفية فان الماء الحار اذا امتزج بالماء البارد انفعلت
مادة البارد من الحار كما تنفعل مادة الحار من البارد وان لم يكن
هناك صورة مسخنة فاذن ظهر ان الفاعل هي الصورة بتوسط
الكيفية وان المنفعل هي المادة المستحيلة في الكيفية لا الكيفية
فان الكيفية نفسها لا تتحرك ولا تستحيل بل تتبدل ومحلها
يستحيل فيها **قال** فصل في كائنات الجو **اقول** هذا
الفصل في الكائنات التي حدوثها من العنصر بغير تركيب
وهي تنقسم الى ما يحدث فوق الارض والى ما يحدث فيها اما
الاول فنقول الشمس اذا اشرقت على المياه والاراضي الرطبة
تحلل منها اجزاء هوائية تمازجها اجزاء صغار مائية لا تتميز
عنها في الحس ويسمى المركب منهما بخارا فالبخار اذا تصاعد
الى الجو فان تحللت منه الاجزاء المائية لشدة سخونة شعاع
الشمس انقلب كله هواء والا فان بلغ الى الطبقة الباردة
لانقطاع تأثير شعاع الشمس بالانعكاس عنها وتسمى الطبقة
الزمهريرية ولم يكن هناك برد قوي تكاثف ذلك البخار بسبب
ذلك القدر من البرد واجتمع وتقاطر فالبخار المجتمع هو السحاب
والمتقاطر هو المطر وان كان البرد ~~اجتمع وتقاطر البخار~~ المجتمع
قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل اجتماعها
او لا يصل فان وصل ينزل ثلجا لان تلك الاجزاء الصغيرة
انعقدت حينئذ وانضم بعضها الى بعض فيهبط كالقطن المحلوج
وان لم يصل قبل اجتماعها بل بعدما انجمد ونزل فصار لشدة

المراد بالاستحالة في الكيف هو ان تنتقل المادة من كيفية الى اخرى على سبيل التدريج

المراد بالتركيب هنا ما يقابل الامتزاج

الحركة مستديرة لانحاق زواياه بتسخين الحركة الشديدة وتسمى بردًا
وان لم يبلغ الى الطبقة الباردة لقلة حرارته فان كان كثيرًا انعقد
سحابًا ماطرًا ان كان فيما دون الطبقة الباردة بردٌ عاقدٌ فان
الهواء المجاور للبحار او الارض يستفيد كيفية البرد منها ولهذا اقدم
هذه المقدمة واما اذا لم يكن هناك بردٌ بهذه المثابة فلا ينعقد
وحينئذ يحصل الضباب وان كان قليلًا فاذا ضربه البرد فان لم
يجمد فهو الطل وان انجمد فهو الصقيع وهو الذي يسقط من
السماء بالليل شبيها بالثلج وانما قال السبب الاكثري لان
المطر قد يحدث من غير بخار متصاعد لغلبة البرد على الهواء
والشمس اذا اشرقت على الاراضي اليابسة تحللت منها اجزاء نارية
تخالطها اجزاء ارضية لا تتميز عنها في الحس ويسمى المركب منهما
دخانا فالدخان اذا اختلط بالبخار وتصاعدا معًا الى الطبقة
الباردة فينعقد البخار سحابًا ويحتبس الدخان فيه وطلب الصعود
ان بقي على الحرارة والنزول ان ثقل وكيف كان يمزق السحاب
تمزيقا عنيفا فيحدث فيه الرعد وان اشتعل لشدة الحركة والمحاكة
يحدث البرق ان كان لطيفا والصاعقة ان كان غليظًا فلا
ينطفي في الجو بل تنزل الى اسفل اسفل والسحاب اذا ثقل
لاستيلاء البرد عليه اندفع الى اسفل فيتموج به الهواء فيحدث
الريح فربما كان حدوث الريح من كون الحركة الفلكية تردّ
الادخنة الى الجهات المختلفة عند وصولها الى كرة النار لعدم
انكسارها كما يرد بعضي دائرة سهام على جهات مختلفة فيتموج

بالتحلل

فيتموج به الهواء وقد يكون لانبساط الهواء بالتحلل في جهة واندفاعه
الى اخرى وقد يكون لانكسار الادخان الصاعد الى الطبقة
الباردة ونزوله وتموج الهواء بسبب ذلك ومن الرياح ما
يكون سموما محرقا لاحتراقه وهو ان يكون السبب فيه بقية مادة
الشهب او لمروره على ارض غلبت عليها الحرارة مقدمة
اذا وقع الضوء على جسم صقيل انعكس من الصقيل الى جسم آخر
وضعه من الجسم الصقيل كوضع المضيء من الصقيل بشرط ان
لا يكون جهته مخالفة لجهة المضيء كما يرى انعكاس الضوء من
الشعاع النافذ في الكوة الواقع على صقيل كالماء الى الجدار
المقابل للكوة اخرى المرآة اذا كانت صغيرة لا تؤدي
شكل المرئي بل ضوءه ولونه ان كان ملونًا ويدل عليه التجربة
واذ قد تمهدت المقدمتان فنقول اذا حدثت في خلاف
جهة الشمس حين كانت قريبة من الافق اجزاء شفافة صافية
وضعها على هيئة الاستدارة وكان وراءها جسم كثيف كجبل او
سحاب مظلم ونظر الى تلك الاجزاء الرشية صارت الشمس
في خلاف جهة الناظر انعكس شعاع البصر منها الى الشمس
لكونها صقيلة كالمرآة فادت ضوء الشمس دون الشكل لكونها
صغيرة فيرى قوس قزح وانما احتاج حدوثها الى ان يكون
وراء تلك الاجزاء الرشية جسم كثيف ذو التصيير مرآة كالبلور فانها
اذا استترت من الجانب الآخر بكثيف صارت مرآة واذا
لم تستتر لم تصر مرآة واختلاف الوانها بسبب اختلاف

ضوء النيّر ولون الغمام وتركيبها وإذا حدث في الجو أجزاء
رطبة صقيلة وضعها كوضع دائرة وأحاطت بغيم رقيق لطيف
لا يحجب ما وراءه عن الأبصار فينعكس منها ضوء البصر إذا وقع
عليها إلى القمر فتؤدي ضوء القمر دون شكله فيؤدي كل واحد من
أجزاء تلك الدائرة ضوءه فيرى دائرة مضيئة وهي الهالة مثلا
وإذا بلغ الدخان إلى كرة النار وانقطع اتصاله من الأرض
فلا يخلو من أن يكون لطيفا أو غليظا فإن كان لطيفا فإن اشتعل
وينقلب إلى النارية وتلتهب بسرعة حتى يرى كالمنطفي فهو
الشهاب وإن لم يشتعل بل احترق وبقي فيه الاحتراق يرى
كأنه ذؤابة أو ذنب أو حيوان له قرون وإن كان غليظا ووصل
إلى كرة النار حدثت منه علامات حمر وسود وإن لم ينقطع اتصاله
من الأرض وهو الحريق وأما الثاني وهو ما يحدث في الأرض
فهو إما على وجهها أو تحتها فمن ذلك ارتفاع الجبال والتلال
ومادة الزلزلة وانفجار العيون أما ارتفاع الجبال فسببه أن
الحر العظيم إذا صادف طينا كثيرا لزجا إما دفعة أو على مرور
الأيام عقده حجرا عظيما وذلك الطين بعد تحجره تختلف أجزاؤه
في الصلابة والرخاوة والمياه القوية الجرية أو الرياح العاصفة
تحفر الرخوة فتبقى الصلبة مرتفعة لكون الرياح والسيول
لا يزال يغوص في تلك الحفر وأما العيون فسببها أن الأبخرة
التي تحدث تحت الأرض انقلبت مياها بسبب البرد فكانت
كثيرة بحيث لا يسعها الأرض وانشق منها الأرض فإن كان لها

تحترق وتنزل احراقه الى الارض فيرى كانه نار تنزل من السماء الى الارض صح

لها مدد بأن يستتبع كل جزء جزءا آخر حدث منها العيون
الجارية وإلا فالعيون الراكدة وأما الزلزلة فسببها أنه إذا تولد
تحت الأرض ريح أو بخار أو دخان ولا ينفذ في مجاري الأرض
إما لغلظه أو لكون وجه الأرض متكاثفا عديم المسام أو ضيقا
جدا احتبس وحاول ذلك الخروج ولم يتمكن تحرك في ذاته وحرك
الأرض وربما يشق الأرض لقوته وقد ينفصل منه نار محرقة
أو صوت هائل **قال** فصل في المعادن **أقول** الأبخرة
والأدخنة المحتبسة في باطن الجبال والأراضي إذا اختلطت
على ضروب من الاختلاطات المختلفة في الكم والكيف وبحسب
اختلاف الأمكنة وفصول السنة فيتكون منها الأجسام المعدنية
فإن غلب البخار على الدخان فإن كان غالبا جدا كان منه جواهر
غير منطرقة كالياقوت والبشم والبلور والزيبق وإن لم يكن بل
يكون امتزاج البخار والدخان امتزاجا أقرب إلى الاعتدال
كان منها الأجساد المنطرقة كالرصاص والأسرب وغيرهما وإن
غلب الدخان تولد الملح والزاج والنوشادر والكبريت والزيبق
والزيبق يحصل عن بخار ممتزج مع دخان كبريتي امتزاجا
محكما لم ينفصل عنه والكبريت من بخار ممتزج مع دخان ومواه
امتزاجا تاما حتى تحصل فيه دهنية والذي يدل على الأجزاء
الأرضية الدخانية على النوشادر والملح وما أشبههما أنه قد
يتخذ النوشادر من سخام الأتون بالتصعيد والملح من الكلس
والرماد بأن يطبخ في الماء ويصفى ويطبخ حتى ينعقد ملحا ثم

من اختلاط الزيبق والكبريت تولدت الاجساد المنطرقة الصابرة
على النار الذائبة بها وان كان بالجبل وهو الذهب و الفضة
و النحاس والحديد والرصاص والاسرب والخارصيني وشبه ان
يكون اختلاف هذه بسبب ان الزيبق والكبريت اذا كان نقيين
وكان انطباخ الزيبق بالكبريت انطباخا تاما فان كان الكبريت
احمر وفيه قوة صباغة لطيفة غير محرقة تولدت الذهب وان كان
الكبريت ابيض تولدت الفضة واما اذا كانا نقيين وكان في
الكبريت قوة صباغة لكن قبل استكمال النضج وصل اليه برد
عاقد تولد الخارصيني وان كان الزيبق نقيا والكبريت رديا
فان كان في الكبريت قوة احراقية تولد النحاس وان كان الزيبق
غير جيد المخالطة بالكبريت تولد الرصاص وان كان الزيبق
والكبريت رديين فان كان الزيبق متخلخلا ارضيا وكان
الكبريت مع رداءته محرقا تولد الحديد وان كان مع رداءتهما
ضعيف التركيب تولد الاسرب وهو الرصاص الاسود فان
قلت لم قيد البخار بان لا يكون كثيرا في تولد المعادن قلت
لان الابخرة اذا كانت كثيرة تصاعدت فيكون منها ما مر في
الفصل السابق ولهذا لا يكون ~~ولهذا الكون~~ وجودها كثيرا اقال
فصل في النبات اقول كل مركب من العناصر ذي صورة نوعية
فاما ان يكون صورته مبدا للحس والحركة الارادية او لا والاول
هو المركب الحيواني والثاني اما ان تكون صورته مبدا للتغذية
والتنمية والتوليد او لا والاول هو المركب النباتي والثاني

هو المركب المعدني فاذن النبات له قوة عادمة الشعور
تصدر عنها حركات مختلفة هي حركاته في الاقطار الثلاثة
وافعال مختلفة هي التغذية والتنمية وتوليد المثل بالقوى المختلفة
فان الواحد لا تصدر عنه افاعيل مختلفة الا بالقوى والآلات
المختلفة وتسمى تلك القوة العادمة الشعور نفسا نباتيا فان
قلت قد شوهد ان بعض الاناث من النخيل تتحرك الى جهة
بعض الذكور منها دون بعض في حالة يكون الريح فيها على
خلاف تلك الجهة وكذا ميل عروقها الى الصوب الذي فيه
الماء من النهر وانحرافها في صعودها عن الجدار المجاور لها وهذا
على ان للنخيل من النبات شعورا وادراكا قلت هذا لا يوجب
الجزم بذلك لجواز ان تكون هذه الافاعيل ايضا طبيعية فان
قلت قد قيل ان للمرجان تغذية وتنمية وتوليدا قلت
لا كلام في جوازه فنقول من الراس كل مركب ذي صورة اما
ان لا يتحقق لها كون صورته مبدا الحس والحركة الارادية
او يتحقق لها ذلك والاول ان لم يتحقق في صورته مبدائية
التغذية والتنمية والتوليد فهو المركب المعدني وان تحقق
لها ذلك فهو النباتي والثاني هو المركب الحيواني وقد عرفت
النفس النباتية بانها كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة
ما يتولد ويزيد ويتغذى فالكمال ما يكمل به النوع وبالاول
احتراز عن الكمالات الثانية وهي الكيفيات التابعة للكمال
الاول وقوله لجسم طبيعي احتراز عن كمالات الجسم الصناعي

دليل صح

لنا

الكمال ينقسم الى منوع وهو اول شي يحل في المادة والى غير منوع وهو عارض وهو كمال ثان يعرض للنوع بعد الكمال الاول فهذه الكمال مختلف الآثار يصدر من الحيوان ما يصدر من النبات ومن النبات ما يصدر من المعدن من غير عكس

كالتشكلات التي للسرير وقوله التي اي كونه ذا آلات تصدر عنها
بتوسطها الافاعيل التي هي التغذي والنمو والتوليد وهو احتراز
عن الكمالات البسائط العنصرية وقوله من جهة ما يتولد ويزيد
ويغتذي احتراز عن النفس الحيوانية والانسانية فلها قوة
غاذية وقوة نامية وقوة مولدة اذ كل فعل يكون مسندا الى
قوة فالقوة الغاذية هي التي تحيل جسما آخر اي الجسم الغذائي
الى مشاكلة الجسم الذي هي فيه وتلصق به اي بذلك الجسم الذي
هي فيه بدل ما يتحلل ففعل الغاذية هو الاحالة الى مشابهة
المغتذي ومحل ذلك الفعل هو الغذاء وغايته هو اخلاف
بدل التحلل والقوة النامية هي التي تزيد في الجسم الذي هي فيه
في اقطاره طولا وعرضا وعمقا الى ان يبلغ كمال النشو على
تناسب طبيعي وانما قال يزيد في اقطار الجسم ليخرج الزيادة
الصناعية فان الصانع اذا اخذ قدرا من المادة فان زاد في
طوله او عرضه نقص من عمقه وبالعكس وانما قال الى ان يبلغ
كمال النشو ليخرج السمن فان النمو والسمن يشتركان في
الازدياد في الاقطار بانضياف مادة الغذاء اليه ويفترقان
بطلب كمال ما يقصده الطبع اذ لا يقصد بالسمن ان يبلغ الجسم
الى غاية نشوه وانما قال على تناسب طبيعي ليخرج الزيادات
الخارجة عن المجرى الطبيعي كالورم وهاتان القوتان لاجل
الشخص والقوة المولدة هي التي تاخذ من الجسم الذي هي
فيه جزءا بعد الهضم التام وتجعله مادة ومبدأ لمثله وينبغي ان

زيادة

ان يعلم انه على قسمين احدهما ما ذكره المصنف والثاني المصورة
وهي التي تفيد بعد استحالة الجزء المختزل الصور والقوى
والاعراض الحاصلة للنوع وهذه القوة المولدة لاجل النوع
والغاذية تجذب الغذاء وتمسكه وتهضمه وتدفع ثقله فان فعل
الغاذية هو تغيير المادة الغذائية واعدادها لان يستعد لقبول
الصور العضوية والمادة لا يمكن مجيئها بذاتها ولا هي ايضا
حاصلة عند العضو فلا بد ان تجذبها وذلك انما يكون بقوة فتلك
القوة هي الجاذبة ولما جذبت الجاذبة المادة الى العضو
ولم يكن شبيهة بجوهره احتاج الى ان تتغير وتستحيل الى
جوهره والاستحالة حركة وكل حركة في زمان فلا بد من زمان
فيه تستحيل الى جوهره ولان الخلط جسم رطب سيال يستحيل
ان يقف بنفسه فلا بد ان يقسره قاسر على الامساك
وذلك انما يكون بقوة اخرى فتلك القوة هي الماسكة
ولان احالة القوة الغاذية انما تكون لما هو متقارب
الاستعداد للصورة العضوية فلا بد ان يجعله متقارب
الاستعداد بالهضم اولا وذلك انما يكون بقوة اخرى
فتلك القوة هي الهاضمة ولان الغذاء مركب من جوهرين
احدهما صالح لان يتشبه بالمغتذي وثانيهما غير صالح له
فلم يكن بد من بقاء فضلة عن هضم الهاضمة وهذه الفضلة
لو بقيت في العضو اضرت به من جهتين الاول انه اذا احتبست
في العضو تضيق عليه المكان وتمنع مادة اخرى تحتاج الى

اتيانها الى العضو الثانى انه اذا احتبست فى العضو تضغط العضو وتثقله وتفتر حرارته الغريزية فلابد ان يدفع ما بقى فى العضو مما لا يحتاج اليه وذلك انما يكون بقوة اخرى فتلك القوة هى الدافعة فاذن للقوة الغاذية قوة جاذبة وماسكة وهاضمة ودافعة للثقل والنامية تقف من الفعل اولا وتبقى الغاذية تفعل الى ان تعجز لوجوب تناهى القوى فيعرض الموت الطبيعى

قال فصل فى الحيوان **اقول** النفس الحيوانية كمال اول لجسم طبيعى آلى من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة فقولنا كمال اول لجسم طبيعى آلى كالجنس وقولنا من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة كالفصل المميز لها عن النفس النباتية فلها قوة مدركة للجزئيات وقوة محركة والمدركة اما فى الظاهر او فى الباطن واما التى فى الظاهر فهى الحواس الخمس التى هى السمع والبصر والشم والذوق واللمس والسمع قوة مودعة فى العصب المفروش فى مقعر الصماخ تدرك ما يؤدى اليها الهواء المنضغط بين قارع ومقروع وهو الصوت والحرف والبصر قوة مرتبة فى التقاطع الصليبى بين العصبتين الآتيتين الى العينين على التفصيل المذكور فى كتب التشريح من شانها ادراك الالوان والاضواء والشم قوة مودعة فى زائدتى مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتى الثدى تدرك ما يلاقيهما من الروائح والذوق قوة منبثة فى العصب المفروش على جرم اللسان من شانها ادراك الطعوم بشرط اللمس والرطوبة العذبة العديمة الطعم التى

فى الفم واللمس قوة منبثة فى جميع جلد البدن يدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والصلابة واللين والملاسة والخشونة واما التى فى الباطن فهى الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمتصرفة لانها اما ان تكون مدركة فقط او مدركة ومتصرفة والاول اما مدركة للصور الجزئية وهى الحس المشترك او للمعانى الجزئية وهى الوهم ولكل واحد من هاتين القوتين خزانة فخزانة الحس المشترك الخيال وخزانة الوهم الحافظة والثانى وهى المدركة المتصرفة وتسمى مفكرة باعتبار استخدام النفس لها ومتخيلة باعتبار تحركها تبعا للوهم او لنهوضها بنفسها والحس المشترك قوة مرتبة فى مقدم التجويف الاول من الدماغ تقبل جميع الصور المنطبعة فى الحواس الظاهرة والذى يدل على وجود هذه القوة هو انا نشاهد القطرة النازلة خطا مستقيما وليس ذلك فى الخارج ضرورة ان الموجود فيه نقطة لا فى البصر اذ البصر لا يرتسم فيه الا المقابل وليس المقابل الا القطرة والنقطة فهو قوة اخرى غير البصر فيها تتصل الارتسامات المتتالية بعضها ببعض فيحصل خط ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان تتصل الارتسامات المتتالية من القطرة النازلة فى البصر قوله لان ما يرتسم فى البصر من القطرة النازلة تزول عند زوال المقابلة فان البصر لا يدرك الا المقابل قلنا ذلك ممنوع لان ما ينطبع فى الجليدية لا يزول الا فى زمان يدل عليه النظر الى الشمس والى الروضة الخضراء فيجوز ان

تنفصل الارتسام اللاحق بالسابق قبل زواله فيحس بها كخط
واما الخيال فهو قوة في مؤخر التجويف الاول من الدماغ
تحفظ جميع صور المحسوسات وتمثلها بعد الغيبوبة وهي خزانة
للحس المشترك والذي يدل على وجود هذه القوة ان القبول
غير الحفظ ولهذا يوجد احدهما دون الآخر كما في الماء فانه يقبل
ولا يحفظ والقوة الواحدة لا يصدر عنها الا فعل واحد فيستحيل
ان يكون القوة الواحدة قابلة وحافظة معا فالقابلة وهي
الحس المشترك غير الحافظة وهي الخيال فاذا ادرك الحس المشترك
صورة خزنها عند الخيال فانا اذا شاهدنا صورة ثم ذهلنا
عنها زمانا ثم شاهدناها مرة اخرى نحكم عليها انها هي التي
شاهدناها قبل فلو لم تكن تلك الصورة محفوظة فينا زمان
الذهول لامتنع الحكم بانها هي التي شاهدناها قبل ذلك ولقائل
ان يقول هذه الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون انحفاظها في بعض
الاشياء الغائبة عنا ويكون الاختلاف بين حالتي الذهول
والنسيان بملكة الاتصال بها كالعقل الفعال وعدمها واما الوهم فهو قوة
مرتبة في التجويف الاول من الدماغ تدرك المعاني الجزئية
الموجودة في المحسوسات كالقوة الحاكمة في الشاة بان الذئب
مهروب عنه والولد معطوف عليه وهي مغايرة لما تدرك
الصور وتحفظها وتصرف فيها فان قلت لا نم ذلك لان
المدرك لعداوة الذئب مدرك له فقد ادرك المحسوس قلت
المدرك لعداوة الذئب لا يجب ان يكون مدركا له على الانواد بل

بل الوهم يدرك ما يدركه بمشاركة الحس والخيال وبذلك تخصص
مدركه ويصير جزئيا واما الحافظة فهي قوة مرتبة في التجويف
الاخير من الدماغ تحفظ ما تدركه القوة الوهمية من المعاني الغير
المحسوسة الموجودة في المحسوسات وهي خزانة القوة الوهمية
كما ان الخيال خزانة الحس المشترك واما المتصرفة فهي قوة مرتبة
في التجويف الاوسط من الدماغ من شانها تركيب بعض
الصور مع بعض او بعض المعاني مع بعض او بعض المعاني
مع بعض الصور او تفصيل البعض عن البعض قال
الشيخ آلة القوة الوهمية الدماغ كله لكن اخص بها التجويف
الاوسط وسلطان المتخيلة في الجزء الاول من ذلك التجويف
وانما علم اختصاص هذه القوى بهذه المواضع بان الآفة اذا
تطرقت الى احد هذه المواضع اختل فعل القوة التي تنسب
اليه واما القوة المحركة فتنقسم الى باعثة وفاعلة اما الباعثة
فهي التي اذا ارتسم في الخيال صورة مطلوبة او مهروبة عنه
حملت القوة الفاعلة على التحريك وتسمى قوة شهوانية ان
كانت حاملة على تحريك لجلب الاشياء المتخيلة ضارة او
نافعة كانت مطابقة لما في الواقع او لم تكن وغضبية
ان كانت حاملة على تحريك لدفع الاشياء المتخيلة ضارة او
نافعة طلبا للغلبة واما الفاعلة فهي القوة التي يصدر
عنها تحريك الاعضاء بواسطة تمديد العضلات وارخائها
فان قلت لم قدم المدركة على المحركة قلت لان الادراك متقدم

ای المتصرفة فهی قوة مرتبة فی تجویف الاوسط من الدماغ وانما اوخر ذکرها عن الحافظة مع تقدم محلها لان فعلها التصرف فی الصور والمعانی المحفوظة فیهما لا یمکن اعتبار التصرف الا بعدهما ه

منقدم على الحركة الارادية لكونها مرتبة على الادراك قال فصل في
الانسان اقول النفس الناطقة كمال اول لجسم طبيعى آلى من جهة ما
تدرك الامور الكلية وتفعل الافعال الفكرية فقولنا كمال اول
لجسم طبيعى آلى كالجنس يشمل القوى النباتية والحيوانية وقوله
من جهة ما تدرك الامور الكلية ويفعل الافعال الفكرية كفصل
تخصيصه بالانسان فلها قوة عاقلة تدرك بها التصورات
والتصديقات وتحكم بعضها على بعض وقوة فاعلة بها تحرك
بدن الانسان الى الافعال الجزئية بالفكر والروية على مقتضى
آراء تخصها والقوة العاقلة لها في ادراك النظريات من
المعقولات مراتب اربع لان الشئ الذى من شانه ان يقبل
شيئا قد يكون بالقوة قابلا له وقد يكون بالفعل والقوة قد تكون
قريبة وقد تكون بعيدة فالمرتبة الاولى ان تكون النفس خالية
عن المعقولات لكن هى مستعدة لها كاستعداد الطفل للكتابة
وتسمى حينئذ بالعقل الهيولانى تشبيها لها بالهيولى الاولى التى
ليست فى نفسها بذات صورة وهى موضوعة لكل صورة
المرتبة الثانية ان تحصل لها من المعقولات الاولية ما
يمكنها ان تتوصل منها وبها الى النظريات كقوة الصبى الذى
ترعرع وعرف القلم والدواة وبسائط الحروف على ان
يكتب وتسمى حينئذ بالعقل بالملكة لتحصيلها ملكة الانتقال
حينئذ من الاوائل الى الثوانى المرتبة الثالثة ان تحصل لها
المعقولات المكتسبة بعد المعقولات البديهية لكن ليست تطالعها

تطالعها وترجع اليها بالفعل بل كانها صارت مخزونة عندها
فمتى شاءت طالعتها كقوة الكاتب المستكمل للصناعة اذا
كان غير كاتب بالفعل وتسمى حينئذ العقل بالفعل وان كان
بالقوة اذ ليس الى ما بعده الا انه قوة قريبة الى الفعل
جدا المرتبة الرابعة ان تكون الصور المعقولة المكتسبة
حاضرة لها وهى مطالعة لها بالفكر وعاقلة بالفعل بانها
عاقلة لها كذلك كالمستكمل لصناعة الكتابة فى حال مباشرته
لها وتسمى حينئذ عقلا مستفادا لانها انما تخرج الى الفعل
بسبب مخرجها اليه اذا اتصلت به نوعا من الاتصال وهى
العقل المطلق والغاية القصوى وعنده يتم الجنس الحيوانى
والنوع الانسانى واطلاق لفظة العقل عليها بالاشتراك
قوله ثم العقل بالملكة ان كان فى الغاية يسمى قوة قدسية
فاعلم ان الانتقال من الاوائل الى الثوانى قد يكون بالفكر
وقد يكون بالحدس بان يتمثل الحد الاوسط فى الذهن دفعة
اما عقيب طلب وشوق من غير حركة واما من غير اشتياق
وحركة ويتمثل معه المطلوب وما يلزمه فالفارق بين الفكر
والحدس وجود الحركة فى الفكر وعدمها فى الحدس وكل واحد
منهما يختلف فيه الناس فى قلته وكثرته وواحد منهما وهو
الفكر يختلف فيه الناس فى بطوئه وسرعته كما نجد جانب
النقصان ينتهى الى عدم الحدس وغير منتفع بالفكر فاتيقن
ان الجانب الذى على الزيادة يمكن انتهاؤه الى غنى فى

اى عند النفس ٥

بالفكر غ

اى كون النفس بحيث ينتقل من البديهيات الى النظريات قد يكون ذلك الانتقال بحركة فكرية وقد يكون بلا حركة بل دفعة وتسمى قوة قدسية ٥

اى من الاوليات الى النظريات ٥

واعلم انه لا يختلف الناس فى الحدس بحسب بطوئه وسرعته لانه سرعة الانتقال من الاوائل الى الثوانى ٥

اكثر احواله عن التعلم والتفكر وهذه هي القوة القدسية قوله
واعلم ان القوة العاقلة مجردة عن المادة يريد ان نبين ان
القوة العاقلة اى النفس الناطقة قوة مجردة عن المادة
ليست بذات وضع والدليل عليه هو انها لو كانت ذات
وضع اما الى الاول فلان كل ذات وضع فهو منقسم لما مر في نفي — فاما ان لا ينقسم او ينقسم ولا سبيل الى شئ منهما فليست ذات وضع صح
الجزء الذى لا يتجزى واما الى الثانى فلان معقولاتها ان كانت
بسيطة يلزم انقسامها لان الحال فى المنقسم منقسم ضرورة ان الحال
فى احد جزئيها غير الحال فى الجزء الآخر لامتناع قيام العرض الواحد
بمحلين مختلفين فلا يكون البسيط بسيطا هف وان كانت مركبة
وكل مركب تعقله مسبوق بتعقل بسائطه فيلزم ايضا انقسام
تلك البسائط هف فان قلت تعقل كل مركب مسبوق بها
بتعقل اجزائه واجزاؤه لا يجب ان يكون بسائط لا تنقسم اصلا
قلت لما كان تركب الماهيات المعقولة من اجزاء غير
متناهية ممتنعا وجب انتهاؤها بالتحليل الى ما لا ينقسم اصلا
وتعقل الشئ مسبوق بتعقل جميع اجزائه فيكون تعقل المركب
مسبوق بتعقل الاجزاء التى ينتهى المركب اليها بالتحليل
ويلزم الخلف ونقول ايضا ان التعقل ليس بالآلة الجسدانية
والا لعرض الكلال بضعف البدن كقوتى الحس والحركة
وليس كذلك لان القوى البدنية بعد الاربعين يأخذ فى
الكلال والنقصان مع ان القوة العاقلة هناك تأخذ
فى الكمال فان قلت الشيخ الهرم كما كلت آلاته وضعفت قوى

قواه البدنية فكذلك كلت قوته العقلية واختلت ادراكاته
قلت لو كان الهرم موجبا لكلال النفس لوجب ان يكون
موجودا عند فتور المزاج والقوى وكان يجب ان يكون الكلال
فى ادراك المعقولات والشعور بالذات بعد الاربعين
وليس كذلك فان كثيرا من المشايخ يضعف جميع قواهم
الا العقل فانه يكون اما ثابتا واما فى طريق الازدياد وكلال
النفس ليس لذاتها بل لاشتغالها باحوال البدن والضعف
الطارى عليه فلا يكون مواتيا فى الاستعمال والشئ قد يعرض
له من امر غيره ما يشغله عن امر نفسه لا انه لا فعل له فى
نفسه قوله ونقول ايضا ان النفوس حادثة فاعلم ان النفوس
الناطقة حادثة بحدوث الابدان كما ذهب اليه المعلم الاول
واتباعه والدليل عليه انها لو لم تكن حادثة بحدوث البدن
لكانت موجودة قبل البدن فالاختلاف بينهما اما ان يكون
بالماهية ولوازمها او بعوارضها المفارقة لا جائز ان يكون
بالماهية ولوازمها لان الماهية مشتركة والا لما شملها حد
واحد واذا كانت الماهية مشتركة كانت لوازمها ايضا — نه مفارقه
كذلك ضرورة وما به الاشتراك غير ما به الامتياز ولا جائز ان
يكون بالعوارض المفارقة لان العوارض انما تلحق الشئ
بسبب القابل لان الماهية لا تستحق العوارض لذاتها
والا لكان العارض لازما هف والقابل للنفس انما هو
البدن فمتى لم تكن الابدان موجودة لم تكن النفوس موجودة

فيكون حادثة عند حدوث الابدان وهو المرام فان قلت لم
لا يجوز ان يكون لحوقها بسبب الفاعل وايضا لا يلزم من كون هذا
القابل للنفس بدنا وعروض العوارض المفارقة بسببه انه اذا لم
يكن هذا البدن موجودا ان لا تكون موجودة لجواز تعلقها ببدن
آخر قبل تعلقها بهذه البدن قلت لحوق العوارض اياها ان
كان بسبب الفاعل كانت لازمة فاشتركت النفوس فيها ولو
كانت قبل هذا البدن متعلقة ببدن آخر ننقل الكلام اليه
ونقول انها حادثة بحدوث ذلك البدن ولو قيل جاز ان تكون
قبل ذلك البدن ايضا متعلقة ببدن آخر وقبله بآخر لا الى نهاية
يلزم التناسخ وقد مرّ بطلانه في القسم الالهي تم القسم الطبيعي
بعون الله تعالى قال بسم الله الرحمن الرحيم العلم الثالث
في الالهيات وهو مرتب على ثلثة فنون الفن الاول في تقاسيم
الوجود وهو مرتب على فصول الفصل في الكلي والجزئي اقول
هذا العلم يبحث في الامور التي لا تفتقر الى مقارنة المادة الجسمية
في الوجود العيني وهي على قسمين ما لم تقارنها البتة وما لم تكن
كذلك بل قد تقارنها لكن ذلك لم يكن على جهة الوجوب
والافتقار وهذا كالوحدة والكثرة فانهما تارة تعرضان للاجسام
وتارة للمجردات ولو كانا في ذاتيهما مفتقرين الى المادة الجسمية
لما وجدا منفكين عنها البتة فما كان يوصف بهما الموجودات
المجردة كالنفوس والعقول وما لم تقارن المادة البتة على قسمين
ما يكون وجوده ابتنية وما يكون وجوده غير ابتنية فلذلك رتب

رتب هذا العلم على ثلثة فنون ورتب الفن الاول في تقاسيم
الوجود على فصول الفصل الاول في الكلي والجزئي فنقول
الكلي كالانسانية مثلا ليست واحدة بالعدد موجودة في
كثيرين والا لكان الشيء الواحد المعين في الحالة الواحدة
موصوفا بالاعراض المتضادة كالابيض والاسود والعالم
والجاهل هف بل انسانية زيد غير انسانية خالد وتشتركان
في مفهوم الانسانية وذلك المشترك هو معنى معقول في
النفس مطابق لكل واحد من جزئياته في الخارج على معنى
ان ما في النفس لو وجد في اي شخص من الاشخاص الخارجية
لكان ذلك الشخص بعينه من غير تفاوت اصلا وبهذا خرج
جواب من قال ان الموجود في الذهن صورة شخصية في
نفس شخصية ولا شيء مما هو صورة شخصية في نفس شخصية
بكلي لانا نمنع الكبرى فان معنى كون الشيء كليا مطابقته لما
في كل واحد من اشخاصه بالمعنى المذكور والصورة الذهنية
كذلك وان كانت صورة شخصية في نفس شخصية واما الجزئي
فانما يتعين بمشخصاته الزائدة على الطبيعة الكلية كالاين
والوضع والكم والكيف وغير ذلك فان الكلي نفس تصوره
غير مانع من الشركة والتشخص من حيث هو مانع من الشركة
فالتشخص زائد على الطبيعة الكلية قال .. فصل في الواحد
والكثير اقول الواحد كما يقال على ما لا ينقسم من الجهة التي
يقال له انه واحد فقد يقال على كثيرين لكن جهة الوحدة يكون

ان النفس موجود وكل موجود متشخص ه

غير جهة الكثرة لامتناع ان يكون واحد كثيرا من جهة واحدة فجهة الوحدة
اما مقومة لتلك الكثرة على معنى ان تلك الامور المتكثرة اشتركت
في مقوم اوجب ذلك المقوم الحكم عليها بالاتحاد في جهة
اشتراكها في ذلك المقوم او عارضة لتلك الكثرة على معنى ان
تلك الامور المتكثرة اشتركت في عارض اوجب ذلك العارض
الحكم عليها بالاتحاد من جهة اشتراكها فيه او لا عارضة ولا مقومة
فان كانت مقومة فاما ان يكون مقولة في جواب ما هو او في
جواب اي شيء هو كما بين في المنطق فان كانت مقولة في
جواب ما هو فهو الواحد بالجنس ان كان على مختلفات الحقائق
كالانسان والفرس وبالنوع ان كان على متفقات الحقائق
كزيد وعمرو وان كانت مقولة في جواب اي شيء فهو الواحد
بالفصل فان قلت الشركة في الفصل هي الشركة في النوع قلت
نعم لكن الاعتبار مختلف وان كانت عارضة فهو الواحد بالموضوع
ان كانت هناك محمولات لها موضوع واحد كالكاتب والضاحك
وبالمحمول ان كانت هناك موضوعات لها محمول واحد
كالقطن والثلج وان لم يكن مقومة ولا عارضة فهو كما يقال
نسبة النفس الى البدن هي نسبة الملك الى المدينة فان
جهة الاتحاد وهو التدبير ليست مقومة ولا عارضة للنسبتين
وقد لا يقال على كثيرين وحينئذ اما ان يكون قابلا للقسمة
او غير قابل لها فان كان غير قابل لها ولم يكن له مفهوم
وراء انه غير منقسم فهو الوحدة وان كان له مفهوم غيره فان

فان

فان كان له وضع فهو النقطة والا فهو الواحد المطلق كالعقل
والنفس وان كان قابلا للقسمة فان لم ينقسم بالفعل فهو
الواحد بالاتصال كالماء وان انقسم فان كانت اجزاؤه متمايزة
بالشخص فهو الواحد بالاجتماع والتركيب وان لم يكن اجزاؤه
متمايزة بالشخص فهو الحقيقي واما الكثير فهو الذي يقابل
الواحد فالكثير ايضا يقال على معان مختلفة واما ما في الكتاب
فامثلة مشهورة لبعض اقسام الواحد وهو ظاهر قال هذانه
الاثنان **اقول** الاثنان قد يتقابلان هما اللذان لا يجتمعان
في شيء واحد من جهة واحدة وقولنا من جهة واحدة احتراز
عن مثل التقابل بين الاب والابن فانه جاز ان يكون الواحد
ابا من جهة وابنا من اخرى فان قلت هذا التعريف يوجب
ان يكون بين كل صورتين نوعيتين تقابل اذ هما لا يجتمعان
في شيء واحد هو الهيولى من جهة واحدة ولا جائز ان يكون
بالسلب والايجاب ولا بالعدم والملكة اذ هما وجوديان
وفي كل واحد من هذين التقابلين لا بد ان يكون احدهما
عدميا ولا ان يكون تقابل التضايف اذ ليس تعقل ماهية
شيء منهما بالقياس الى اخرى ولا تقابل التضاد اذ من
مذهبهم ان لا تضاد في الجواهر قلت اراد بالشيء ههنا الموضوع
وهو المحل المقوم دون ما يحل فيه فلا يصدق رسم التقابل على
الصورتين اذ لا موضوع لشيء من الصور والا لكان عرضا
لا جوهرا هف واقسام التقابل اربعة لان المتقابلين ان كانا

ان كان له مفهوم آخر وراء كونه منقسما وهو انه نهاية الخط وهو الشخصية فهو النقطة اي النقطة والا فالنقطة المطلقة العقل يكون نوعا لما تحته فيكون من اقسام الاول

الاول وغيره من العقول العشرة

كالبيت صح الواحد

وجود بين فان كانت ماهية احدهما معقوله بالقياس الى
الآخر فهما المضافان كالابوة والبنوة والا فهما الضدان
كالسواد والبياض وان كان احدهما وجوديا والآخر عدميا
فاما ان يعتبر في التقابل بينهما موضوع قابل لذلك الامر
الوجودي فهما المتقابلان بالعدم والملكة كالبصر والعمى فان
العمى عدم البصر عن موضوع من شانه البصر وكالعلم والجهل
فان الجهل عدم العلم عن محل من شانه العلم وان لم يعتبر
كالفرسية واللافرسية فهما المتقابلان بالسلب والايجاب
وذلك اى تقابل السلب والايجاب في الضمير لا في الوجود
لان اللافرسية لا معنى لها في الاعيان لانها امر اعتباري ولو
كانت اللافرسية من حيث هي اللافرسية وكذا امثالها من
السلوب ثبوتية في الوجود لكان في الانسان مثلا سلوب موجودة
بالفعل بغير نهاية بل هذه اعتبارات عقلية ولها عبارات
لفظية وليس لها في الوجود ذوات حقيقية قال فصل في
المتقدم والمتاخر اقول المتقدم يقال على خمسة اشياء احدها
المتقدم بالزمان كتقدم ابقراط على جالينوس والثاني المتقدم
بالطبع وهو ان لا يمكن ان يوجد الاخر الا وهو موجود وقد يمكن
ان يوجد هو وليس الآخر بموجود كتقدم الواحد على الاثنين
فانه لا يمكن ان يوجد الاثنان الا والواحد موجود وقد يمكن ان
يوجد الواحد وليس الاثنان بموجود والثالث المتقدم بالشرف
كتقدم ابي بكر على عمر رضي الله عنهما والرابع المتقدم بالرتبة و

وجود في الاعيان

وهو ما كان بالنسبة الى مبدا محدود اقرب من الآخر كترتيب
الصفوف في المسجد منسوبة الى المحراب فان الصف الاقرب
اليه متقدم على الابعد والخامس المتقدم بالعلية وهو ان
لا يمكن ان يوجد هو وليس الآخر بموجود كما انه لا يمكن ان
يوجد الآخر الا وهو موجود كتقدم حركة اليد على حركة القلم وان
كانتا معا في الزمان فانه لا يمكن ان يوجد حركة القلم الا وحركة
اليد موجودة وبالعكس والمتاخر يقال على ما يقابل المتقدم
والتعويل في الانحصار على الاستقراء وقد ذكر بعض المتاخرين
وجه الحصر بان يقال لا يخلو من ان يجب كون المتقدم مع قبليته
لا يجامع المتاخر في زمان واحد اولا فان كان فهو الزماني
وان لم يجب فلا يخلو من ان يجب كون المتقدم محتاجا اليه
اولا فان وجب فان كان مؤثرا فهو بالذات والا فبالطبع
وان لم يجب فان كان الترتيب معتبرا فهو بالرتبة والا
فبالشرف ولقائل ان يقول لا نم انه لو لم يكن الترتيب معتبرا
يكون بالشرف لا غير لا بد له من دليل قال فصل في
القدم والحادث اقول القدم يقال على الذي لا يكون وجوده
من غيره ويسمى القدم بالذات كالبارى عز اسمه وعلى الذي
لا اول لزمان وجوده ويسمى القدم بالزمان كالفلك في
رايهم والحادث يقال بازائهما على الذي يكون وجوده ابتداء
اى قد كان وقت لم يكن هو فيه موجودا ثم انقضى ذلك
الوقت وجاء وقت هو فيه موجود ويسمى الحادث بالزمان

من غيره ويسمى الحادث بالذات لجميع الممكنات وعلى الذي لزمان وجوده صح

هذا تقسيم للحادث الزماني
واذا ان كل حادث زماني
كذلك ممنوع ودليله

كالمركبات العنصرية وكل حادث زماني فهو مسبوق بمادة
ومدة اما كونه مسبوقا بمدة فلما عرفت ان الحادث الزماني
ما قد كان وقت لم يكن هو فيه موجودا ثم انقضى ذلك
الوقت وجاء وقت هو فيه موجود واما كونه مسبوقا بمادة
فلان امكان وجوده سابق على وجوده والا لكان قبل
وجوده واجبا او ممتنعا ثم صار ممكنا فيلزم الانقلاب وهو
محال وذلك الامكان امر وجودي والا لم يكن الشيء الممكن
ممكنا في نفسه اذ لا فرق بين قولنا امكانه لا اي امكانه عدمي
وبين قولنا لا امكان له اذ الامور العدمية لا تتمايز بعضها
عن بعض فاتصاف الشيء الممكن بان امكانه عدمي يوجب
اتصافه ايضا بانه لا امكان له والامكان لا يكون قائما
بنفسه لان الامكان نسبة بين الماهية والوجود والنسبة
لا يكون قائما بنفسها بالمنتسب فيكون قائما بمحله وهو المادة
فان قلت لم لا يجوز ان يكون ذلك الامكان هو العائد الى
القادر قلت لجواز تعليله بهذا كما يقال القادر صح منه ايجاد
الممكن لانه صحيح الوجود في نفسه والعلة تغاير المعلول وللقائل
ان يمنع عدم الفرق بين القولين المذكورين فان الثاني
نفي الامكان بالكلية والاول اثبات صفة عدمية وبينهما
منافاة قال فصل في القوة والفعل اقول لفظ القوة
قد وضعت اولا للمعنى الموجود في الحيوان الذي تمكنه به ان
تصدر عنه افعال شاقة من باب الحركات ويسمى خلافه الضعف

بل صح
الامكان صح
اي بين نفي الامكان وثبوته

الضعف ثم نقلت عنه فجعلت للمعنى الذي لا ينفعل به وسببه
الشيء بسهولة ثم جعلوا الشيء الذي لا ينفعل البتة اولى بهذا
الاسم فسموه حالته من حيث هو كذلك ثم صيروا القدرة نفسها
وهي الحالة التي للحيوان وبها يكون له ان يفعل وان لا يفعل
بحسب المشية وعدم المشية وزوال العوائق قوة اذ هو
مبدأ الفعل ثم ان الفلاسفة نقلوا اسم القوة الى كل حال يكون
في شيء هي مبدأ التغير في آخر من حيث هو آخر وانما قالوا
من حيث هو آخر ليدخل في هذا الرسم القوة التي هي مبدأ
باعتبار وذو مبدأ باعتبار ككونه معالجا والفعل هو التغير
الحادث في ذلك الآخر وكل ما يصدر من الجسم في العادة
المستمرة المحسوسة من الآثار والافعال التي ليست بالعرض
ولا بالقسر من جسم آخر فانه عن قوة موجودة فيه اما الذي
بالارادة والاختيار فذلك ظاهر واما الذي ليس بالارادة
والاختيار فلان ذلك الفعل اما ان يصدر عنه لكونه جسما
او جزءا كيف اتفق او لخاصية فيه والاول باطل والا
لاشتركت الاجسام فيه لاشتراك الاجسام في الجسمية والثاني
ايضا باطل والا لما استمر على النظام الابدي الاكثري فان
الامور الاتفاقية هي التي ليست بدائمة ولا اكثرية فتعين
الثالث وهو ان يكون ذلك لخاصية موجودة فيه وتلك
الخاصية تسمى قوة وهذه القوة عنها تصدر الافاعيل الجسمانية
وان كان بمعونة من مبدأ ابعد قال فصل في العلة والمعلول

قوة صح

آخر كالطبيب اذا عالج نفسه
فانه باعتبار انه معالج مغاير اياه
باعتبار صح

اشارة الى ان على وجود القوة
في الاجسام صح

اقول العلة يقال لكل موجود يحتاج اليه آخر في وجوده
وهي اما تامة وهي ما يجب بها المعلول واما غير تامة وهي ما
لا يكون كذلك وهي ان كانت داخلة في المعلول فهي المادية
ان لم يجب معها ان يكون موجودا بالفعل كالطين للكوز
والصورية ان وجب معها ان يكون موجودا بالفعل
كالصورة التي للكوز وان كانت خارجة فهي الفاعلية ان
كان منها وجود المعلول كالفاعل للكوز والغائية ان كان
لاجلها المعلول كالغرض المطلوب من الكوز وهو شرب
الماء منه والشرط ان لم يكن منها وجود الشيء ولا التقسيم
لا يشمل الموضوع مع ان العرض في وجوده يحتاج اليه
قلت يمكن تقسيمه على وجه يشمله وهو ان نقول ما يتوقف
عليه الشيء اما ان يكون جزءا منه او لا والثاني اما ان
يكون مقارنا للمعلول وهو الموضوع اولا والثاني اما ان يكون
منه وجود الشيء او لاجله اولا هذا ولا ذاك واما ما قاله
المصنف من ان العلة ما له وجود في نفسه ثم يحصل من
وجوده وجود غيره منتقض بالعلة الغائية والعلة
الفاعلية متى كانت بسيطة استحال ان يصدر منها اكثر
من واحد لان ما يصدر عنه اثران فهو مركب فينعكس عكس
النقيض الى ان ما لا يكون مركبا لا يصدر عنه اثران وبيان
ذلك ان كون الشيء بحيث يصدر عنه هذا غير كونه بحيث
يصدر عنه ذاك لجواز ان نعقل كل منهما مع الغفلة عن الآخر

لاجلها وعدم المانع داخل في الشرط وجزء من العلة التامة فان قلت هذا صح

الآخر فكل واحد من هذين المفهومين او احدهما ان كان
داخلا في ذات المصدر لزم التركيب في ذاته وان كانا
خارجين كان مصدرا لهما لاحتياجهما اليه لعروضهما له فكونه
مصدرا لهذا غير كونه مصدرا لذلك فان كانا او احدهما
داخلا فيه لزم التركيب وان كانا خارجين كان مصدرا لهما
فاما ان يتسلسل او ينتهي الى ما يوجب كثرة في الذات
والتسلسل باطل فتعين الثاني فان قلت لا نم كونه مصدرا
لهما ان كانا خارجين وانما يكون ذلك لو كانت المصدرية
محتاجة الى العلة وهو ممنوع فانها من الاعتبارات العقلية
التي لا تحقق لها في الخارج فلا يحتاج الى العلة قلت الحكماء
ذهبوا الى ان الواحد من حيث هو واحد لا يصدر عنه
الا شيء واحد وهذا حكم واضح لا يحتاج فيه الى زيادة بيان
فانه صدر عنه شيئان فمن حيث صدر عنه احدهما لم يصدر عنه
الآخر وبالعكس بالضرورة فاذن صدرا عنه من حيثيتين
والمعلول يجب وجوده عند وجود العلة التامة اعني عند
تحقق جملة الامور المعتبرة في تحققه لانه لو لم يكن واجب
الوجود عند وجود علته التامة فاما ان يكون ممتنع الوجود
وهو محال والا لما وجد او ممكن الوجود فيجوز وجوده في
وقت دون وقت آخر فاختصاص وجوده باحد الوقتين
ان كان لا لمرجح لمخرجه من القوة الى الفعل وقع الممكن لا
لمرجح وان كان لمرجح فلا يكون جملة الامور المعتبرة في وجوده

هذا لان كون الشيء موجودا الاثاني في تاثير العلة فيه لان الشيء اذا كان معدوما ثم وجد فاما ان يوصف العلة بكونها مسبح لوجوده حالة العدم او حالة الوجود او في حالتين جميعا لا جائز ان يعد وجودها حالة العدم او في حالتين جميعا والا لزم اجتماع الوجود والعدم هف فاذن هي مسبح لوجوده حالة الوجود فيكون الشيء موجودا الاثاني كونه معلولا منه

حاصله وقد فرضناها حاصلة هف فبان ان المعلول يجب وجوده عند تحقق علته التامة فيكون واجبا بغيره ممكنا بالذات لانا اذا اعتبرنا ماهيته من حيث هي هي لا يجب لها الوجود والا لكان واجبا لذاته ولا العدم والا لكان ممتنعا لذاته هف **قال** هذا كون الشيء موجودا الاينافي تاثير العلة فيه **اقول** اعلم ان الجمهور يظنون ان احتياج المفعول الى فاعله انما هو في احداث الفاعل اياه فقط فاذا احدث فقد استغنى عنه حتى ان فني الفاعل بقي المفعول موجودا وانما حملهم على ذلك مشاهدة بقاء الفعل كالبناء بعد فناء الفاعل كالبناء فما هو في هذا الفصل اشاره الى بطلان زعمهم وهو الان قوله فاذن نفيد وجوده حالة الوجود فان لقايل ان يقول ذلك تحصيل الحاصل وهو محال وجوابه ان تاثير العلة في المعلول حال وجوده ليس معناه انها تعطيه وجودا مستانفا حتى يكون ذلك تحصيل للحاصل بل معناه ان وجوده في حال اتصافه بالوجود انما هو موجود علته والبناء انما سعى بعد وجود البناء لكون البناء انما هو علة لحركة الاجزاء بعضها الى و ذلك لم يبق بعد غيبوبته والذي بقي هو تماسك الاجزاء وهو معلول لبيس العنصر لا للبناء وذلك لم يعدم مع بقاء التماسك **قال** فصل في الجواهر **اقول** كل امرين يكون احدهما مختصا بالاخر ساريا فيه بحيث يكون الاشاره الى احدهما اشاره الى الاخر تحقيقا

تحقيقا كحلول السواد في الجسم او تقديرا كحلول العلم في النفس يسمى الساري حالا والمسري فيه محلا ولابد ان يكون لاحدهما حاجة الى صاحبه والا لاستغنى كل منهما عن صاحبه فامتنع ذلك الحلول فلا يخلو اما ان يكون المحل محتاجا الى الحال او بالعكس فان كان الاول سمي المحل هيولى والحال صورة وان كان الثاني سمي المحل موضوعا والحال عرضا فالموضوع والهيولى يشتركان اشتراك اخصين تحت اعم وهو المحل والعرض والصورة يشتركان اشتراك اخصين تحت اعم وهو الحال واذا ثبت هذا فنقول الجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع وحينئذ يخرج عنه واجب الوجود اذ ليس له ماهية وراء الوجود اذا وجدت كانت لا في موضوع واما العرض فهو الموجود في الموضوع فان قلت الصور العقلية للجواهر موجودة في موضوع وهو النفس فكانت اعراضا وقد قيل انها جواهر قلت كونها اعراضا بهذا التفسير لا ينافي جوهريتها فانها وان كانت في الحال حالة في الموضوع لكن يصدق عليها رسم الجوهر لان الكون في الموضوع اعم من الكون في الموضوع على تقدير الوجود في الخارج وثبوت الاعم للشيء لا يوجب ثبوت الاخص له نعم لو فسرنا العرض بالماهية التي اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع كانت تلك الصور جواهر فقط لا اعراضا ثم الجوهر ان كان محلا فهو الهيولى وان كان حالا

وان اطلق الجوهر على المستغني عن الموضوع مطلقا دخل فيه الواجب تعالى لكن لا يطلق عليه تعالى هذا الاسم

لان ذكر الصورة مطابقة لجواهر يكون لو وجدت في الخارج كانت فيهما كذلك الجواهر فانها لم تكن مطابقة لها

فلم ترد هذا الكلام لكون الشيء الواحد جوهرا وعرضا باعتبارين

فهو الصورة وان لم يكن حالا ولا محلا فان كان مركبا منهما
فهو الجسم وان لم يكن حالا فهو الصورة وان لم يكن كذلك فان
كان متعلقا بالاجسام تعلق التدبير والتصرف فهو النفس
والا فهو العقل فاذن اقسام الجوهر خمسة فان قلت قولكم
الجوهر ان كان محلا فهو الهيولى منقوض بالجسم فانه محل للاعراض
مع انه ليس بهيولى قلت المراد ان الجوهر ان كان محلا لجوهر
آخر فهو الهيولى فلا انتقاض والجوهر ليس جنسا لهذه الاقسام
والا لكان كل واحد منها مركبا من الجنس والفصل وليس
كذلك لان النفس ليست مركبة لانها تتعقل الماهية البسيطة
فلا تكون مركبة والا لزم انقسام الماهية البسيطة الحالة فيها
لان الحال في المنقسم منقسم على ما مر فلا تكون الماهية البسيطة
بسيطة هف فان قلت تركب الماهية من الجنس والفصل
تركب عقلي لا خارجي حتى يلزم انقسام الحال فيها قلت لو
كان الجوهر جنسا لكانت النفس مركبة من الجنس والفصل
واحدهما في الخارج مادة والآخر صورة فتكون في الخارج مركبة
من المادة والصورة ويلزم المحذور وفيه بحث ذكرته في شرح
حكمة العين من اراد فليرجع الى هناك واما اقسام العرض
فتسعة بالاستقراء الكم والكيف والاين ومتى والاضافة
والملك والوضع وان يفعل وان ينفعل اما الكم فهو الذي
يقبل المساواة واللامساواة لذاته وانما قيد ذلك بقيد لذاته
ليخرج الكم بالعرض فانه يقبلهما لكون الكم موجودا فيه كالمعدودات

كالمعدودات او لكونه موجودا في الكم كالشكل او لكونه موجودا
في محل الكم كالبياض او لغير ذلك والكم ينقسم الى متصل والى
منفصل لانه ان لم يكن بين اجزائه حد مشترك هو نهاية لاحد
الجزئين وبداية للآخر فهو المنفصل وهو العدد وان كان فهو
المتصل وهو ان لم يكن قار الذات فهو الزمان وان كان قار
الذات فهو المقدار وهو الخط والسطح والثخن اي الجسم
التعليمي فانه ان لم يقبل القسمة الا في جهة واحدة فهو الخط
وان قبلها في جهتين فهو السطح وان قبلها في الجهات الثلث
فهو الثخن وهو الامتدادات التي تحصرها سطح او اكثر فان قلت
انت قلت الكم المنفصل هو العدد والمصنف قال هو كالعدد
فعبارتك تقتضي انحصار الكم المنفصل في العدد وعبارة
المصنف تقتضي عدم انحصاره فيه وبينهما تناف وايضا العدد
الفرد كالسبعة مثلا فيه واحد متوسط بين الباقي في الآحاد
المنطبقة فيكون حدا مشتركا بين ثلثة وثلثة قلت الجواب
عن الاول ان المصنف قد تساهل فيه لما بين ان غير العدد
ليس كما منفصلا وايراده لا يليق في شرح هذا المختصر والعلة تبع
في ذلك ما قاله بعض المتقدمين في الكم المنفصل اما قار
وهو العدد واما غير قار وهو القول فانه اجزاؤه لا توجد معا
وليس بينها حد مشترك يكون انتهاء وابتداء وعن الثاني
انه لو فرض في السبعة مثلا آحاد مترتبة فيها واحد متوسط
وعلى الجوانب آحاد بطلت نوعيتها الواحدة الكائنة

التركيب

قبل هذا الترتيب وذلك لان الواحد المتوسط لما فرض حداً
مشتركا بين الجانبين فلو اعتبر مع احدهما دون الآخر لم يكن حداً
مشتركا فلا بد ان يعتبر عند ذلك مع كل واحد منهما فصار المجموع
ثمانية فقد بطلت نوعيتها عند هذا الترتيب واما الكيف
فهو هيئة في شيء لا يقتضي قسمة ولا نسبة والهيئة والعرض
متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار
حصوله وبقوله لا يقتضي قسمة احتراز عن الكم وبقوله ولا نسبة
احتراز عن الاعراض النسبية وهذا التعريف منقوض بالوحدة
والنقطة وينقسم الكيف الى اربعة انواع لانه اما ان يكون مختصا
بالكمية اولا والثاني اما ان يكون محسوسا اولا والثاني اما ان
يكون استعدادا اولا وهو الكيف المختص بذوات الانفس
والكيفيات المحسوسة اما ان تكون راسخة كحلاوة العسل وملوحة
ماء البحر وتسمى الانفعاليات واما ان تكون غير راسخة كحمرة الخجل
وصفرة الوجل وتسمى الانفعالات فان قلت لم تسمى القسم
الثاني انفعالات مع كونه انفعاليات ايضا لانفعال الحواس
عن القسمين قلت ما نسب الى الانفعال كانه ابلغ من نفس الانفعال
فخصت الثابتة بالانفعاليات بخلاف الزائلة فانها بسرعة
زوالها كانها نفس الانفعال فخصت الزائلة بالانفعالات
والكيفيات النفسانية ان كانت غير راسخة تسمى حالات
كالكتابة في ابتدائها وان كانت راسخة تسمى ملكات كالكتابة
اذا استحكمت وكذا العلم وسائر الصناعات والكيفيات الا

الاولى

الاستعدادية تسمى قوة ان كانت استعدادا نحو الدفع واللاانفعال
كالصلابة ولا قوة ان كانت استعدادا نحو الانفعال كاللين
والكيفيات المختصة بالكميات اما ان تكون مختصة بالكميات
المتصلة كالمثلثية والمربعية المختصتين بالسطح والاستقامة
والانحناء المختصتين بالخط او بالعدد كالزوجية والفردية
واما الاين فهو حصول الشيء في مكانه الحقيقي ككون زيد في
مكانه الذي يخصه او الغير الحقيقي ككونه في البيت او في
السوق او في البلد او في الاقليم واما متى فهو حصول الشيء
في زمانه الحقيقي ككون الكسوف في ساعة كذا او الغير الحقيقي
ككونه في يوم كذا او في شهر كذا او في سنة كذا واما الاضافة فهي
النسبة التي تعرض للشيء بالقياس الى نسبة اخرى كالابوة والبنوة
فان الابوة نسبة تعرض الاب بالقياس الى البنوة التي هي
ايضا نسبة ولهذا سميت الاضافة نسبة متكررة واما الملك
فهو كون في محيط بكله او ببعضه بحيث ينتقل المحيط بانتقال
المحاط به ككون الانسان متقمصا او متعمما واما الوضع فهو كون
الشيء بحيث يكون لاجزائه بعضها الى بعض نسبة والى الامور
الخارجية كالقيام والقعود واما الفعل فهو هيئة تعرض للشيء
بسبب تأثيره في غيره كقطع القاطع ما دام يقطع واما
الانفعال فهو هيئة تحصل للشيء بسبب تأثره عن غيره كتسخن
المتسخن ما دام يتسخن فان قلت المصنف قد جعل ما يتبين
المقولتين للهيئتين الحاصلتين بسبب التأثير والتأثر

الجسم

وليس كل هيئة تحصل من تأثير من ما بين المقولتين بل تريدون
بأن يفعل الهيئة الحاصلة من التأثير الصادر عن المؤثر ما دام مؤثرا
وبأن ينفعل الهيئة الحاصلة من الأثر الحاصل في المتأثر ما دام
يتأثر وأيضا قد جعلت الأين ومتى والملك والوضع نفس
النسبة والمصنف هيئة تحصل من النسبة قلت الجواب عن
الأول أن المصنف اعتبر أيضا حال التأثير والتأثر بقرينة
قوله في المثال ما دام يقطع وما دام يتسخن وعن الثاني أن تلك
الهيئة ثبوتها مشكوك وإن ثبت فلا شبهة أنها تكون من أقسام
الكيف فلذلك جعلنا تلك المقولات نسبة تابعا لبعض [اثر اقتدار]
المحققين لا هيئة كما جعلها المصنف فإن قلت ثبوت الهيئة
المذكورة في الانفعال والفعل أيضا مشكوك وإن ثبت [فلا شبهة]
أن تكون أيضا من أقسام الكيف قلت ما بأن المقولتان [بالحقيقة]
داخلتان تحت الحركة فإن كلا منهما هيئة ليست بقارة الذات
بل لا تزال تتجدد وبعضهم جعلها داخلين تحت النسبة بناء
على أنهما التأثير والتأثر والكلام في هذا الموضوع طويل لا
يليق بشرح هذا المختصر **قال الفن الثاني في العلم بالصانع**
وهو مشتمل على فصول فصل في إثبات الواجب لذاته
أقول واجب الوجود وهو ما لا يكون وجوده من غيره [موجود]
لأنه إن لم يكن في الوجود موجود هو واجب لذاته يلزم منه
المحال لأن الموجودات بأسرها حينئذ تكون جملة مركبة من
آحاد كل واحد منها ممكن لذاته محتاج تلك الجملة إلى علة مو

نع ر

موجبة مستجمعة للشرائط وارتفاع الموانع لأن تلك الجملة ممكنة
وكل ممكن يحتاج إلى علة موجبة وتلك العلة الموجبة لا يجوز
أن تكون نفس الجملة لأن العلة الموجبة للشيء متقدمة عليه
بالذات والمتقدمة على الشيء بالذات لا تكون نفسه بالضرورة
ولا جميع أجزائها لأن جميع أجزاء الشيء نفسه لامتناع أن تكون
جزؤه وإلا لم يكن جميع الأجزاء جميعها بل بعضها هف أو خارجا
عنه لأن خروج شيء عن شيء مع عدم خروج شيء من أجزائه
عن أجزائه غير معقول ولا بعض أجزائها إذ لا يكفي بعض
أجزاء الشيء في تحققه فإنه كما يتوقف على الجزء المفروض
يتوقف على سائر الأجزاء والعلة الموجبة المستجمعة لحصول
الشرائط وارتفاع الموانع هي التي تكفي تحققها في تحقق
معلولها فهي إذن علة خارجة والموجود الخارج عن مجموع
الممكنات واجب لذاته فيلزم وجود الواجب على تقدير
عدمه وهو محال فإن قلت ادعى البداهة في كون علة
الجملة خارجة وليس كذلك فإن ذلك يتوقف [المصنف] على العلم
بتلك المقدمات الدقيقة التي ذكرتم قلت تلك المقدمات
تنبيهات والبديهي قد يحتاج إليها فإنها متفاوتة في الجلاء
والخفاء **قال** فصل في أن وجود واجب الوجود نفس
حقيقته **أقول** وجود الواجب نفس حقيقته وإلا لكان إما
داخلا في حقيقته أو خارجا عنها عارضا إياها لا سبيل إلى
شيء منها أما إلى الأول فلأنه يلزم تركب حقيقته وكل مركب

تحقق مع

بطلان صح

فهو ممكن هف ولظهور هذا القسم تركه المصنف واما الى الثاني
فلان وجوده لو كان زائدا على حقيقته عارضا لها لكان مفتقرا الى
حقيقته افتقار الحال الى المحل فيكون مفتقرا الى غيره وكل مفتقر
الى غيره فهو ممكن فوجوده يكون ممكنا وكل ممكن لا بد له من موثر
فلوجوده موثر فذلك الموثر ان كان نفس حقيقته يلزم ان يكون
موجودة قبل الوجود لان العلة الموجبة للشيء يجب تقدمها عليه
بالوجود اذ المفيد للوجود لا بد ان يكون له وجود حتى يفيد غيره
الوجود بخلاف المستفيد للوجود اي العلة القابلية فان المستفيد
للوجود لا بد ان لا يكون موجودا حتى يقبل الوجود من غيره
والا يلزم تحصيل الحاصل لكن كون الشيء موجودا قبل الوجود ظاهر
البطلان فلم يكن الموثر فيه نفس تلك الحقيقة وان كان الموثر
غير تلك الحقيقة يلزم ان يكون الواجب لذاته محتاجا في
وجوده الى موثر منفصل فلم يكن واجب الوجود هف
فان قلت لم لا يجوز ان يكون الموثر فيه حقيقته من حيث
هي هي من غير اعتبار شيء من الوجود والعدم كالقابل بل
قلت قد ذكرت جوابه في خلال التقرير قال فصل في
ان وجوب الوجود اقول وجوب الوجود اي استحقاقه
الوجود نفس ذاته تعالى وكذا تعينه اي تشخصه نفس ذاته
تعالى اما الاول فلان وجوب الوجود لو كان زائدا على حقيقته
تعالى لكان محتاجا الى حقيقته احتياج الحال الى محله فكان
معلولا لذاته تعالى والعلة ما لم يجب وجودها لا توجد المعلول فا

الوجود صح

تعالى صح

فاذن العلة يجب وجودها اولا ثم يجب بها وجود معلولها ضرورة
وذلك الوجوب هو الوجوب بالذات اذ الوجوب بالغير ينافي
الوجوب بالذات فلو كان ذلك الوجوب وجوبا بالغير
لانقلب الواجب لذاته الى الممكن لذاته الواجب لغيره وهو
محال فاذن ذلك الوجوب هو الوجوب بالذات فيكون وجوب
الوجود بالذات قبل نفسه هف فان قلت لم لا يجوز ان يكون
ذلك الوجوب بالذات مغايرا لهذا الوجوب بالذات الذي
هو معلول ذاته تعالى وحينئذ لا يلزم تقدم الشيء على نفسه بل غاية
ما لزم من ذلك ان يكون هذا الوجوب مسبوقا بوجوب آخر
ولم قلتم ان ذلك غير جائز قلت لانا ننقل الكلام الى ذلك
الوجوب ونقول لو لم يكن نفس ذاته تعالى لكان معلول ذاته
والعلة يجب اولا ثم توجد المعلول فيكون ذلك الوجوب مسبوقا
بوجوب آخر فان لم ينته الى وجوب هو نفس ذاته يلزم ان يكون
في ذاته تعالى موجودات مرتبة غير متناهية تعالى عن ذلك
علوا كبيرا واما الثاني فلان تعينه تعالى لو كان زائدا على ذاته تعالى
لكان معلولا لذاته لاحتياجه الى ذاته حينئذ والعلة ما لم يتعين لم
توجد المعلول لانها ما لم يتعين لم توجد وما لم توجد لا توجد المعلول
فما لم يتعين لم توجد المعلول فيكون التعين حاصلا قبل نفسه
وانه محال فان قلت لم لا يجوز ان يكون ذلك التعين مغايرا
لهذا التعين قلت لو كان غيره ننقل الكلام اليه فان لم ينته
الى متعين هو ذاته تعالى يلزم التسلسل وانه محال قال

فصل في توحيد واجب الوجود ما نقول واجب الوجود واحد نوعه
منحصر في شخصه لانا لو فرضنا موجودين واجبي الوجود لكانا
مشتركين في وجوب الوجود لا محالة فلا بد لهما من مميز فما به الامتياز
اما ان يكون تمام الحقيقة او لا يكون لا سبيل الى شيء منهما اما الى
الاول فلان الامتياز لو كان بتمام الحقيقة لكان وجوب الوجود
خارجا عن كل واحد منهما لكونه مشتركا بينهما فلو لم يكن خارجا عن
حقيقتهما لم يكن الامتياز بتمام الحقيقة وقد بينا ان وجوب
الوجود نفس حقيقة واجب الوجود هف واما الى الثاني فلان
كل واحد منهما حينئذ يكون مركبا مما به الاشتراك ومما به الامتياز
وكل مركب يحتاج الى اجزائه الذي هو غيره فكل محتاج الى غيره
ممكن فيكون كل واحد منهما ممكنا لذاته وقد فرضنا ان كل واحد
منهما واجب الوجود هف فان قلت انما يلزم التركيب لو كان
ما به الامتياز مقوما لم لا يجوز ان يكون ما به الامتياز عارضا قلت
فما به الاشتراك وهو وجوب الوجود اما ان يكون مقوما لحقيقتهما
او نفس حقيقتهما او عارضا لهما فان كان الاول يلزم تركب
حقيقة كل واحد منهما مع كون ما به الامتياز داخلا فان الاشتراك
في الذاتي يقتضي الامتياز بالذاتي على ما بين في علم المنطق هف
وان كان الثاني كان ما به الامتياز العارض متعينا لا محالة وقد
بينا ان التعين نفس حقيقة واجب الوجود هف وان كان
الثالث فهو باطل فانا قد بينا ان وجوب الوجود على ما بينا
نفس حقيقة واجب الوجود صح
من ان التعين نفس حقيقة واجب الوجود يكفي في اثبات توحيده

وهذا
يكفي

توحيده فان التعين اذا كان نفس الماهية كان نوع تلك
الماهية منحصرا في الشخص بالضرورة قال فصل في ان الواجب
لذاته واجب من جميع جهاته اقول واجب الوجود من جميع
الجهات اي ليس له حالة منتظرة لان ذاته تعالى كافية في حصول
جميع ما له من الصفات ومتى كان كذلك لم يكن له حالة منتظرة
فيكون واجبا من جميع الجهات اما الكبرى فواضحة واما الصغرى
فلان ذاته تعالى لو لم تكن كافية في حصول جميع ما له من الصفات
لكان شيء من صفاته عن غيره فيكون حضور ذلك الغير علة
لوجود تلك الصفة وغيبته علة لعدمها ولو كان كذلك لم يكن
ذاته اذا اعتبرت من حيث هي هي مع قطع النظر عن ذلك
الغير يجب لها الوجود والا فاما ان يجب مع وجود تلك الصفة
او مع عدمها فان كان مع وجود تلك الصفة صح
لم يكن وجودها من غيره والا لم يتحقق مع قطع النظر عن ذلك
الغير وقد كان المفروض ان وجودها من غيره هف وان
كان مع عدمها لم يكن عدمها عن علته [الغير] لانا فرضنا ذلك الغير
موجودا وان قطعنا النظر عنه وقد كان المفروض ان عدمها
عن علته هف واذا لم يجب وجودها بلا شرط لم يكن الواجب
لذاته واجبا لذاته هف فان قلت انا نعلم بالضرورة ان ذاته
تعالى ليست كافية في حصول الصفات الاضافية كالمبدائية
والخالقية والرازقية وايضا لا نم انه لو لم يكن ذاته كافية لكان
شيء من صفاته عن غيره حتى يكون حضور ذلك الغير علة لوجودها
وغيبته علة لعدمها لم لا يجوز ان يكون صدق ذلك بان يكون

حصول بعض الصفات من ذاته مع غيرها وايضا لانم انه لوكان
وجوب الذات مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها من غيره فان
قطع النظر عن الغير لا يقتضي عدمه حتى يلزم ذلك على انه لو اقتضى
ذلك فلانم انه لوكان وجودها مع عدم تلك الصفة لم يكن عدمها
عن غيبته قلت هذا الاخير وارد واما الاولان فلا اذ الكلام
في الصفات الحقيقية دون الاضافية والسلبية واذا كان
حصول صفة لذاته بمشاركة الغير لكان يلزم من حضوره
وجودها لتحقق الذات عند حضوره ومن غيبته عدمها لامتناع
ان يكون الشيء موجودا مع انتفاء شريك علته فيعود المحذور
قال فصل في ان الواجب لذاته لا يشارك الممكنات في وجوده
اقول واجب الوجود لا يشارك الممكنات في وجوده والا
فالوجود من حيث هو هو اما ان يجب له التجرد عن الماهية
او اللاتجرد عن الماهية اي العروض لها او لا يجب له شيء منهما
والكل باطل اما الاول فلانه يقتضي ان يكون وجود الممكنات
مجردا غير عارض لماهياتها وهو محال لانا نعقل المسبع مع
الشك في وجوده الخارجي فلو كان وجود المسبع نفس حقيقته
لكان الشيء الواحد معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وهو محال
واما الثاني فلانه يقتضي ان يكون واجب الوجود عارضا لماهيته
وقد بينا تجرده هف واما الثالث فلانه لو لم يجب الوجود
من حيث هو هو شيء من التجرد واللاتجرد كان كل واحد منهما
ممكنا له فيكون بعلة فيلزم افتقار واجب الوجود في تجرد وجوده

لكون مطلق الوجود
زائدا فيهما ه

وجوده الى الغير فلا يكون ذاته كافية فيما له من الصفات هف
فان وجود الواجب غير مشارك لوجود الممكنات بل مباينه
مع كونهما مشتركين في مطلق الوجود واطلاقه عليهما بالتشكيك
وهذا سر يعرفك حل كثير من الشبهات فان قلت تعقل
المسبع مع الشك في وجوده لا يقتضي ان يكون وجود الممكنات
عارضا لماهياتها فان المثال الجزئي لا يثبت الحكم الكلي وايضا
لانم انه لو لم يجب له شيء من التجرد واللاتجرد وكان كل منهما
بعلة وانما يكون كذلك لو كان التجرد وجوديا وهو ممنوع
قلت الجواب عن الاول ان تعقل المسبع مع الشك في
وجوده يكفي في انتقاض الحكم بان وجود الممكنات باسرها
مجرد وانه في صدد ذلك والجواب عن الثاني ان كل ممكن لابد
له من علة الا انه اذا كان عدميا كانت علته عدم علة وجوده
فان عدم العلة علة لعدم المعلول قال فصل في ان واجب
الوجود عالم بذاته اقول واجب الوجود عالم بذاته لان ذاته
مجردة عن المادة وكل مجرد عن المادة عالم بذاته فواجب الوجود
عالم بذاته اما الصغرى فلان ذاته لو لم يكن مجردة عن المادة
بل كانت مادية كانت منقسمة الى الاجزاء وكل منقسم الى
الاجزاء فهو مفتقر اليها وكل مفتقر الى غيره ممكن فيلزم ان يكون
واجب الوجود ممكنا هف واما الكبرى فبيانها يتوقف
على مقدمتين الاولى ان ادراك الشيء هو حصول صورته المجردة
عن المادة ولواحقها عند المدرك لا امرا تابعا له فانه لوكان غيره

نفس ٤

لكان ادراك الشيء غير تحصيل ماهيته ومعناه وهو على خلاف ما
قرر في موضعه الثانية ان كل مجرد عن المادة ولواحقها فهو
غير محجوب عن ذاته بل ذاته حاصلة عنده لكون وجوده لنفسه
لا لغيره بخلاف ما هو في المادة فان وجوده لغيره لا لنفسه
وكل ما لا يتحصل بنفسه لا يمكن ان يحصل له شيء اذ الحاصل لا
يكون بالحقيقة له بل يكون لما هو حاصل له واعتبر بالسواد
القائم بالجسم فانه لو كان قائما بذاته لكان سوادا لذاته لا
لغيره وبالنور القائم بالجسم الذي هو ظهور الجسم فانه لو قام
بنفسه لكان نورا لنفسه اي ظهورا لنفسه وهكذا حال الصورة
العقلية المجردة الموجودة فانه لما كان حصولها لما يتعقلها
كانت هي نفس تعقله لها فلو قامت بذاتها لكانت تعقلا
لذاتها لا لغيرها فكانت مدركة لذاتها واذ قد تحقق هذا فنقول
كل مجرد عالم بذاته لان ذاته حاصلة عنده لما عرفت في المقدمة
الثانية فيكون عالما بذاته لان العلم هو نفس حصول صورة
الشيء مجردة عن المادة ولواحقها فقد صحت الكبرى ايضا
قال هداية اقول هذه الهداية اشارة الى جواب سؤال
مقدر هو ان يقال تعقل الشيء شيئا يقتضي التغاير بينهما
لان التعقل هو حضور الشيء للشيء واضافة الشيء الى غيره
يقتضي التغاير بينهما فلو كان الشيء يعقل ذاته يلزم ان لا
يكون العاقل مغايرا للمعقول مصف فاجاب بان تعقل الشيء
لذاته لا يقتضي التغاير بينهما لان العلم هو حضور حقيقة الشيء

الشيء مجردة وهذا اعم من حضور حقيقة الشيء المغاير ولا
يلزم من كذب الاخص كذب الاعم على انه لو وجب ان يكون
العاقل مغايرا للمعقول لامتنع ان يدرك واحد من الناس ذاته
والا لكان له نفسان احدهما عاقل والآخر معقول مصف واذن
كل واحد من الناس يعقل ذاته لذاته واما ان الاضافة يقتضي
التغاير فذلك ممنوع فانه يصح ان يقال ذاتي وادراكي مع المضاف
والمضاف اليه شيء واحد نعم لابد لها من التغاير بوجه من الوجوه
وههنا كذلك فان قلت المعقول صورة كلية مجردة عن اللواحق
الخارجية والعاقل نفس شخصية واحدهما غير الآخر ذاتا
واعتبارا وايضا امتناع ان يكون لكل منا نفسان بهذه الصفة
ممنوع قلت تلك الصورة ان كانت عين ذاتها فذاك وان
كانت مغايرة لها لابد ان يكون مساوية لذاتها التي هي المعقول
في تمام الحقيقة فيلزم اجتماع المثلين وهو محال وفيه نظر وفي
هذا الموضع ابحاث دقيقة لا يليق ايرادها بشرح هذا المختصر
فلنتجاوز عنها قال فصل في ان الواجب لذاته عالم بالكليات
اقول الواجب لذاته يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها
لان الواجب لذاته مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد عن
المادة ولواحقها يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها فالواجب
لذاته يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها اما الصغرى فقد
مر بيانها واما الكبرى فلان كل مجرد يمكن ان يعقل وهذا بديهي
لا خفاء فيه فان المانع من كون الشيء معقولا هو المادة ولواحقها

لان التغاير ثابت بحسب العاقلية والمعقولية
حقيقة

فاذا فرض جوهر مجرد عن المادة فلا مانع له من ان يصير معقولا
فيمكن ان يصير معقولا فان قلت الواجب لذاته مجرد ممتنع
ان يعقل قلت امتناع ان يكون الواجب لذاته معقولا
للبشر لا يقتضي امتناع ان يكون معقولا في نفسه وكل ما يمكن ان
ان يعقل يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات لا محالة
وكل ما يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات يمكن ان
يقارنه صور المعقولات في العقل لان التعقل هو حصول
صورة المعقول في العقل فكل مجرد يمكن ان يقارنه صور المعقولات
في العقل وكل ما يمكن ان يقارنه صور المعقولات في العقل
يمكن ان يقارنه صور المعقولات في الخارج لان صحة مقارنة
المعقولات له لا تتوقف على حصوله في العقل لان حصوله فيه
نفس المقارنة فلو توقف صحة مقارنة المعقولات له على حصوله
في العقل يلزم توقف صحة الشيء على وجوده المتأخر عنها
وهو محال وكل مجرد يمكن ان يقارنه صور المعقولات في الخارج
فالواجب لذاته يمكن ان يقارنه صور المعقولات في الخارج
وكل ما يمكن لواجب الوجود يجب وجوده له بالفعل والا
لكان له حالة منتظرة وانه محال لما مر فالواجب لذاته يجب
ان يكون عاقلا لسائر المعقولات وانه عاقل لذاته فاذن
واجب الوجود يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها وهو
المطلوب فان قلت لا يلزم من كون الواجب عاقلا للمعقولات
كلها وهو ان يكون كل مجرد عاقلا للمعقولات كلها وانتم في بيان

عن المادة خ

بيان ذلك اذ هو الكبرى في القياس قلت قد لزم من كلامنا
ان كل مجرد يمكن ان يقارنه صور المعقولات في الخارج ومعقول
وكل ما يمكن للمجرد فهو واجب الحصول له اذ لو بقي بالقوة لكان
خروجه من القوة الى الفعل موقوفا على استعداد مادي لقبول
الفيض من المبدا الاول فكان له تعلق بالمادة فلم يكن مجردة
هف فاذن صحت الكبرى فان قيل لو كان الباري تعالى
عالما بشيء يكون صورته حاصلة فيه لكان فاعلا لتلك الصورة
لامتناع احتياجه الى شيء مما من الاحوال والصفات
وقابلا لتلك الصورة وهو ظاهر وذلك محال لان القابل
هو الذي يستعد للشيء والفاعل هو الذي يفعل الشيء
والاول غير الثاني لامكان تعقل كل منهما مع الذهول
عن الآخر فيلزم كونه مركبا منهما وهو محال لما مر مرارا
قلنا يجوز ان يكون الشيء الواحد مستعدا للشيء التصوري
ومفيدا له من غير لزوم التركيب فيه وهذا لان معنى كونه
مستعدا للشيء التصوري انه لا يمتنع ان يتصور ومعنى كونه
فاعلا له انه متقدم بالعلية على ذلك التصور وانهما ليسا
متنافيين ليكونا امرين مختلفين في ذاته ويلزم التركيب
ورد المصنف على من زعم ان علم الباري تعالى بالاشياء
نفس ذاته ~~ويلزم التركيب~~ لا حصول صورها في ذاته فرارا
من لزوم كونه تعالى فاعلا وقابلا معا بان من اعتقد ان
علمه بالاشياء نفس ذاته اعتقد نفي كونه عالما بالحقيقة لان

يلزم خ

شرط العلم حصول صورة المعلوم في ذات العالم وفيه نظر لان
ذلك شرط اذا لم يكن العلم غير متجدد ولا يكون المعلوم حاضرا
عند العالم فان البرهان على وجوب حصول صورة المعلوم
في العالم لم يقم الا فيما هو كذلك لا غير بل شرط التعقل
مطلقا هو مجرد الحصول لا الحصول على نعت الانطباع
والكلام فيه طويل لا يليق بشرح هذا المختصر **قال** فصل في
ان الواجب لذاته عالم بالجزئيات **اقول** الواجب عالم
بالجزئيات على وجه كلي اي على وجه لا يتغير بتغير تلك
الجزئيات لا على وجه جزئي كعلمنا بها المتغير بتغيرها ولنمثل
لك كيفية ذلك بهذا المثال وهو ان نفرض سجلا مكتوبا
يشتمل كتابته على سطور فيها كلمات متألفة من حروف
فالعالم بجميع ما في السجل من السطور والكلمات والحروف
دفعة يكون عالما بما فيه على وجه كلي لا يتغير والناظر فيه
الذي ينتقل نظره من سطر الى سطر بل كلمة الى كلمة ومن
حرف الى حرف من غير ان يتمثل بحاصيل سطورها
وكلماتها دفعة بل على الترتيب الزماني واحدا بعد
واحد يكون عالما بما فيه على وجه جزئي متغير بتغير تلك
المدركات فنقول علمه تعالى بالجزئيات على الوجه الاول
اما انه يعلم الجزئيات فلانه يعلم اسبابها جميعا بالتمام لانها
غير محتجبة عن ذاته تعالى فوجب ان يكون عالما بها لان
العلم التام بالعلة التامة يقتضي العلم بالمعلول فان العلم

العلم بالعلة التامة لازم من غير العلم بوجه استلزامها لجميع ما
يلزمها لذاتها وهذا يستدعي العلم بلوازمها القريبة بالضرورة
فهو تعالى وتقدس لما كان يعلم ذاته علما تاما فيعلم المعلول
الاول وما بعده من حيث وجوبه وانتهائه اليه في سلسلة
المعلولات المترتبة ويدخل في ذلك سلسلة الحوادث
من جهة كونها جميعا ممكنة محتاجة اليه احتياجا يتساوى اليه
فيه جميع احادها واما انه لا يعلمها على الوجوه الجزئية المتغيرة
فلان عند تغير المعلوم ان لم يتغير علمه تعالى يلزم الجهل لان
مطابق الشيء لا يمكن ان يطابق ما يخالفه بوجه وان تغير
يلزم ان يكون متغير الذات هف واما المثال الذي اورده
المصنف فظاهر فانه وجب ان يكون علمه بالجزئيات على
نحو كلي مثل ان يعقل ان للشمس ان يعرض كسوف بعد حركة
كذا من كذا شماليا في عقدة الراس فان ما يعقله لا يمنع
الحمل على كثيرين وهذا غير كاف في العلم بوجود ذلك الكسوف
في هذا الوقت ما لم ينضم اليه المشاهدة فان هذا التعقل
ثابت قبله وبعده دفعة ولما لم يكن الحاصل في حق الله
تعالى سوى ما ذكرنا لما عرفت لم يعلم الجزئيات الا على الوجه
الكلي **قال** فصل في ان الواجب لذاته مريد للاشياء **اقول**
واجب الوجود مريد للاشياء وجواد والارادة هي كون الشيء
الفاعل عالما بفعله اذا كان ذلك العلم سببا لصدوره عنه مع كونه
غير مغلوب ولا مستكره والجود افادة الخير والانعام من غير

عوض و فائده ترجع اليه فان من يهب ليستعيض معامل
وليس العوض كله عينا بل ثناء غيره حتى الثناء و المدح والتخلص
(اعم من ان يكون اياه)
من المذمه و التوصل الى ان يكون على الاحسن او على ما ينبغي
فمن جاد ليشرف او ليحمد او ليحسن به ما يفعل فهو مستفيض
عير جواد فالجواد هو الذي تفيض منه الفوائد لا لشوق منه
وطلب قصدي لشئ يعود اليه اما انه تعالى مريد فيدل عليه
كونه تعالى عالما بفعله مع انه لا مكره له على الفعل فان الكل فائض
منه و فيضانه منه غير مناف لذاته حتى يكون كارها له فهو اذن
راض بفيضانه منه وهذا هو الارادة وليس من شرط المريد
كونه بحيث يصح ان لا يريد واما انه تعالى جواد فلانه اما ان يفعل
لقصد وشوق الى كمال او يفعل لانه نظام الخير في الوجود فيفيض
منه على الخلق كلهم كل ما هو لائق بهم لا لعوض و شوق
والاول محال لما بينا ان واجب الوجود ليس له كمال منتظر
فتعين انه افاض الجود على الممكنات كلها كما ينبغي وعلى ما ينبغي
بلا عوض ومنفعه تعود الى ذاته فهو اذن جواد واطلاق
اسم الجواد على غيره مجاز **قال الفن الثالث في الملائكه**
وهي العقول المجرده وهو يشتمل على فصول فصل في
اثبات العقل اقول نريد ان نثبت العقل وهو
الجوهر المفارق الذي لا يتعلق بالاجسام تعلق التدبير
والاستكمال فنقول قد ثبت انتهاء الممكنات الى موجود
واجب لذاته فيصدر عنه واحد منها لا غير فانه بسيط و

والبسيط لا يصدر عنه الا الواحد وذلك الواحد اما ان يكون
جوهرا او عرضا لا جائز ان يكون عرضا والا لكان متقدما على
الجوهر لكونه علة لما بعده حينئذ ووجود الى الجوهر فيتأخر عنه
(العرض قبل وجود الجوهر مستحيل والا لزم قيامه بنفسه ولانه يحتاج في وجوده صح)
فتعين ان يكون جوهرا وحينئذ اما ان يكون هيولى او صورة
او جسما او نفسا او عقلا لما مر وان الجوهر منحصر في هذه
الاقسام ولا جائز ان يكون هيولى لانها لا تقوم بالفعل
بدون الصورة فلم يكن صدورها عنه تعالى متقدما على صدور
الصورة ولا جائز ان يكون صورة لانها لا تتقدم بالعلية على
الهيولى والا لوجدت متشخصة قبل الهيولى ضرورة ان الشئ
ما لم يتشخص لم يوجد في الخارج وما لم يوجد لم يؤثر في وجود
(في الخارج ﻫ)
الشئ لكن اللازم باطل لما مر ان الصورة المتشخصه محتاجة
في تشخصها الى التناهي و الشكل المأخوذ عن الهيولى ولا
جائز ان يكون جسما لانا نعلم بالضروره ان صدور الجسم من شئ
بدون صدور كل واحد من اجزائه محال لان صدوره منه انما
(جزئه اصح)
يكون بعد جزئه منه البتة واذا كان كذلك فاما ان يكون صدور
(صدوره)
كل واحد من جزئه منه تعالى بلا واسطة وحينئذ كان البسيط
مصدر الاثرين وهو محال واما ان يكون صدور احدهما ﻫ
بواسطة الآخر وحينئذ يلزم ما مر آنفا ولا جائز ان يكون
نفسا والا لكان فاعلا قبل وجود الجسم وهو محال لان النفس
هي التي تفعل بواسطة الاجسام والا فلا فارق بين النفس
والعقل فتعين ان يكون عقلا وهو المطلوب فان قلت

لازم انه لو كان جسما لكان صدور كل واحد من جزئيه بلا واسطة
او احدهما بواسطة الآخر لم لا يجوز ان يصدر احدهما كالصورة
مثلا بلا واسطة والآخر كالهيولى بواسطة هي غير الصورة قلت
تلك الواسطة لا يجوز ان يصدر عنه بلا واسطة لامتناع صدور
معلولين عنه في مرتبة واحدة فيتعين ان يكون صدورها عنه
بواسطة الصورة ثم صدور الهيولى بواسطة تلك الواسطة
فيرجع حاصل الامر الى صدور احدهما بتوسط الآخر **قال**
فصل في اثبات كثرة العقول **اقول** العقول كثيرة لان
المؤثر في الافلاك اما ان يكون واجبا لذاته او عقلا او نفسا
او يكون بعضها مؤثرا في بعض لا جائز ان يكون واجبا والا
لكان مصدرا لامور متكثرة سواء كان مصدرا لواحد منها او
لاكثر اما على الثاني فظاهر واما على الاول فلتركبه من الهيولى
والصورة ولا نفسا لما مر ان فعل النفس متوقف على الجسم
و لا ان يكون بعضها مؤثرا في بعض والا فاما ان يكون الحاوي
علة للمحوي واما ان يكون المحوي علة للحاوي لا سبيل الى الثاني
لان المحوي اخس واصغر من الحاوي اما انه اصغر فظاهر
واما انه اخس فلكونه في سلسلة الممكنات المترتبة ابعد من
المبداء الاول والاخس والاصغر يستحيل ان يكون سببا
للاشرف والاعظم على ما يشهد به الطبع السليم والذهن
المستقيم ولا الى الاول فانه لو كان الحاوي علة لوجود المحوي
لكان وجوب وجود المحوي متاخرا عن وجود الحاوي لان و

وجوب المعلول ووجوده متاخر عن وجود العلة واذا كان
كذلك فعدم المحوي مع وجود الحاوي لا يكون ممتنعا لذاته والا
لما كان وجوده متاخرا عنه وقد فرضناه متاخرا عنه هف واذا كان
عدم المحوي مع وجود الحاوي ممكنا كان الخلاء ايضا مع وجود
الحاوي ممكنا لان معية عدم المحوي ووجود الخلاء معية ذاتية
لا ينفك احدهما عن الآخر فلا يختلفان في الامكان والوجوب
واذا كان الخلاء مع وجود الحاوي ممكنا كان الخلاء ممكنا
لذاته ممتنعا لغيره هف فاذن الاجسام العالية ليس بعضها
علة للبعض فيتعين ان يكون المؤثر هو العقل ولا جائز ان
يكون عقلا واحدا لاستحالة صدور الافلاك شتى عن عقل واحد
لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فاذن المؤثر في
الافلاك عقول متكثرة ففي الوجود عقول متكثرة وهو المط
فان قلت ما بينتم ان المؤثر في الافلاك لا يجوز ان يكون
عرضا او اعراضا قلت لان كل عاقل اذا رجع الى نفسه
علم قطعا ان الاعراض يستحيل ان تفعل موجودات قائمة
بذاتها فان العلة يجب ان يكون في ذاتها اقوى من المعلول
واشرف منه والعرض اضعف وجودا من الجوهر **قال**
هداية **اقول** الحاوي وهو الفلك الاعظم والعقل الذي
هو علة المحوي وهو العقل الثاني معا في رتبة الابداع
لكونهما معلولي علة واحدة في درجة واحدة وهي العقل
الاول كما ستظهر مع ان العقل الذي هو علة المحوي متقدم

على المحوي والفلك الحاوي ليس بمتقدم عليه لما مر وكان
من الواجب ان يكون متقدما عليه لان عادم المتقدم متقدم
كما ان عادم المتأخر متأخر والسر فيه ان العقل الذي هو
سبب المحوي متقدم عليه بالعلية وعادم المتقدم بالعلية لا يجب
ان يكون متقدما بالعلية بل يجب ان لا يكون كذلك والا لزم اجتماع ع
علتين على معلول واحد فان المتقدم بالعلية على الشيء يكون
علة له لا محالة بخلاف عادم المتأخر فان عادم المتأخر جاز ان
يكون متأخرا اذ كون الشيء علة لمعلولين ليس بمستنكر اذا كان
فيه اختلاف جهات **قال** هداية **اقول** هذه اشارة الى
جواب سؤال مقدر وهو ان يقال الحاوي والمحوي كل
واحد منهما ممكن لذاته واذا كان كذلك جاز ان ينعدما اذ
شان الممكن ذلك لكن جواز انعدامهما يقتضي الخلاء هف
فاجاب بان انعدامهما لا يقتضي الخلاء فضلا عن جواز انعدا نهما
فان عند انعدامهما يكون الامر كما هو الآن فوق المحدد فكما ان
فوق المحدد لا خلاء ولا ملاء اذ العدم المحض ليس بخلاء كما
سبق فيكون فوق الفلك السابع ايضا كذلك اذ هو حينئذ
يصير محددا بل الخلاء انما يلزم من وجود الحاوي وعدم المحوي
اذ عند عدم المحوي يكون الحاوي محيطا بالخلاء ضرورة لكن وجود
الحاوي مع عدم المحوي غير ممكن حتى يلزم ان يكون الممكن
مستلزما للمحال فان قلت كل واحد منهما ممكن فيكون المجموع
ممكنا قلت انما يكون المجموع ممكنا لو كان اجتماعهما ممكنا وهو

وهو ممنوع فان الممكنين قد يمتنع اجتماعهما ككون زيد كاتبا
الآن وغير كاتب كذلك **قال** فصل في ازلية العقول
وابديتها **اقول** العقول ازلية وابدية اما انها ازلية فلان
واجب الوجود مستجمع لجملة ما لا بد منه في تأثيره في العقل الاول
والا لكان له تعالى حالة منتظرة هف فيكون العقل الاول
ازليا لان المعلول يجب وجوده عند وجود علته المستجمعة للشرائط
وارتفاع الموانع والعقل الاول ايضا مستجمع لجملة ما لا بد منه
في تأثيره في العقل الثاني لان كل ما يمكن له اي للعقل الاول
فهو حاصل له بالفعل والا لكان الشيء مما يمكن له حادثا بعد
ما لم يكن وكل حادث فهو مسبوق بمادة لما مر فيكون ماديا
هف خلف واذا كان كذلك كان العقل الثاني ايضا ازليا
لوجوب وجود المعلول عند وجود العلة التامة وهكذا القول
في العقل الثالث والرابع الى ان ينتهي الى العقل العاشر
ولقائل ان يقول لا حاجة الى هذا التطويل بل يكفي ان
يقال لو كان العقل حادثا لكان ماديا لان كل حادث مسبوق
بمادة هف واما انها ابدية فلانه لو انعدم شيء منها لانعدم
امر من الامور المعتبرة في وجوده اذ انعدامه مع بقاء
جميع الامور المعتبرة في وجوده غير معقول فيكون الباري
تعالى او شيء من العقول قابلا للتغير والحوادث وهو محال
لان التغير من شان ما له تعلق بالمادة **قال** فصل في
كيفية توسط العقول بين الباري وبين العالم الجسماني

أقول قد ثبت ان واجب الوجود واحد من كل جهة متعال
عن ان يشتمل على حيثيات مختلفة واعتبارات متكثرة ومعلوله
الاول هو العقل المحض غير متعلق بالمادة لا بحسب ذاته
ولا بحسب احوال ذاته والافلاك معلولات العقول لكن
الافلاك فيها كثرة على ما يدل على ذلك اختلاف حركات
الكواكب فيكون مباديها العقلية كثيرة لما بينا ان الواحد
لا يصدر عنه الا الواحد والعقل الذي يصدر عنه الفلك الاعظم
فيه كثرة والا لم يمكن صدور الفلك الاعظم الذي فيه كثرة
من جهة تركبه من الهيولى والصورة عنه لكن تلك الكثرة
ليست باعتبار صدوره من واجب الوجود لاستحالته بل
بعضها له من ذاته وبعضها له من علته فاذا انضم ما له من ذاته
الى ما له من علته حصلت فيه كثرة بهذا الاعتبار فان المعلول
الاول له ماهية ممكنة الوجود لذاتها واجبة الوجود لعلتها
فله وجوب الوجود بالغير الذي هو الواجب تع وامكان
الوجود لذاته فيكون باحد هذين الاعتبارين مبدا للعقل
الثاني وباعتبار الآخر مبدا للفلك التاسع والمعلول
الاشرف يجب ان يكون تابعا للجهة التي هي اشرف فهي
العقل فان المعلول يجب ان يكون مشابها للعلة ومناسبا
لها فيكون بما هو موجود واجب الوجود بالغير مبدا للعقل
الثاني وبما هو موجود ممكن لذاته مبدا للفلك التاسع وبهذا
الطريق يصدر عن كل عقل عقل وفلك الى ان تتم الاجرام

[حاشية: وهذا العقل يسمى عقل الكل]

الاجرام السماوية ولا بد من الانتهاء الى جوهر عقلي وجرم سماوي
اذ لو استمر ذلك للزم التسلسل المحال ولكانت الاجرام غير
متناهية وهو محال ولا يجوز ان تنقطع العقول قبل انقطاع
السماويات والا لبقي ما تخلف من السماويات غير مستند
الى علة فالعقول ليست اقل عددا من الافلاك فاذن لا بد
ان ينتهي ذلك الى العقل التاسع فيصدر عنه فلك القمر وعقل
عاشر فيصدر عنه هيولى العالم العنصري وصورها المختلفة
لاستعدادات مختلفة في الهيولى ويسمى العقل الفعال
لكثرة فعله وتاثيره في عالم العناصر وليس استعداد الهيولى
لقبول الصور من جهة العقل المفارق والا لما تغير الاستعداد
لعدم التغير في العقل المفارق بل الهيولى يعرض لها
الاستعدادات المختلفة بواسطة الحركات الجرمية السماوية
وكل حادث مسبوق بحادث آخر لان الحادث اما ان يوجد
دائما او بعد حدوث حادث آخر لا سبيل الى الاول والا
لزم دوام الحادث مع فرض حدوثه فتعين الثاني واذا كان كل حادث
مسبوقا بحادث آخر فاما ان يوجد تلك الحوادث على سبيل
الاجتماع او على التعاقب لا سبيل الى الاول والا لزم
امور لها ترتب في الوجود بلا نهاية فتعين ان يوجد على
التعاقب فقبل كل حادث حادث لا الى اول فان قلت
لا نم ان الحادث اذا لم يوجد دائما يلزم ان يوجد بعد حادث
آخر لم لا يجوز ان يكون اول الحوادث قلت ما هو اول الحوادث

[حاشية: لانه من طرف المبدا]

[حاشية: وتلك الاستعدادات امور حادثة وكل حادث ...]

اما ان تكون علته التامة حادثة او قديمة فان كان الثاني يلزم قدم الحادث وهو محال فتعين الاول فلم يكن اول الحوادث

منه **قال** فان قيل لم قلتم انه يستحيل ترتيب امور غير متناهية قلنا لانا اذا اخذنا جملتين احديهما من مبدا معين الى غير النهاية واخرى مما قبله بمرتبة واحدة واطبقنا الثانية على الاولى بان تقابل الجزء الاول من الجملة الثانية بالجزء الاول من الاولى والثاني بالثاني فاما ان تطابقا الى غير النهاية او تنقطع الثانية لا سبيل الى الاول والا لكان الزائد مثل الناقص منه فيلزم الانقطاع فتكون الجملة الثانية متناهية والاولى زائدة عليها بعدد متناه والزائد على المتناهي بعدد متناه يجب ان يكون متناهيا **اقول** هذا ظاهر غني عن الشرح الا ان لقائل ان يقول ان اراد بتطابق الجملتين اتحادهما في جهتيهما فلا نسلم انهما ان لم تتطابقا يلزم ان تنقطع الثانية فتتناهى لم لا يجوز ان يكون عدم مطابقتهما لعدم الطرف لا لتناهي الثانية وان اراد به انه يكون بازاء كل جزء من الاولى جزء من الثانية فلا نسلم انهما ان تطابقتا يلزم ان يكون الناقص مثل الزائد لم لا يجوز ان يكون تطابقهما لعدم تناهي اجزاء الثانية لانه حينئذ لا ينتهي اجزاؤها الى حد لا يبقى بازاء جزء من الاولى جزء من الثانية لا للتساوي اجزائهما كالحال في الخردلة والجبل **قال** خاتمة **اقول** النفس بعد خراب البدن اما ان تفسد او تبقى وحينئذ اما ان تتعلق ببدن آخر على سبيل التناسخ اولا تتعلق

فهذه ثلثة اقسام ولا سبيل الى الاول اذ النفس لا تقبل الفساد والا لكان فيها شيء يقبل الفساد وشيء تفسد بالفعل لان الفاسد بالفعل غير القابل للفساد لان القابل للفساد يبقى مع الفساد والفاسد لا يبقى معه فتكون النفس مركبة وقد مر انها بسيطة منه فان قلت لم لا يجوز ان يكون البدن محلا قابلا لفساد النفس قلت لان كون الشيء محلا لامكان فساد ما هو مباين القوام له محلا لامكان وجوده غير معقول فان معنى كون الشيء محلا لامكان وجود شيء آخر هو تهيؤه لوجوده فيه حتى يكون حال وجوده متقررا به وكذلك في امكان فساد شيء ولهذا امتنع ان يكون الشيء محلا لفساد نفسه بل البدن انما فيه قوة تعلق النفس به وعدم تعلقها به ولا سبيل الى الثاني لان النفس حادثة مع حدوث البدن على معنى ان عند حدوث كل بدن لا بد ان تحدث نفس لان النفس حادثة لما مر فتوقف حدوثها عن علتها على استعداد المادة وهادة النفس البدن فالعلة التامة لحدوثها تتوقف على حدوث البدن الصالح لقبول النفس على معنى انها تنعدم بعدمه وتتحقق بتحققه فعند حدوث كل بدن لا بد ان تفيض عليه نفس من مبدأها فلو تعلقت به نفس اخرى على سبيل التناسخ لكان للبدن الواحد نفسان مدبران له وهو باطل اذ لا يشعر كل واحد من ذاته الا نفسا واحدة فاذن الثالث حق وهو المطلوب وهو مبني على حدوث النفس وقد عرفت انه

على فساد الناسخ فيكون دوراً وايضا وجوب كون العلة
بحيث يتحقق بتحققها ممنوع لابد له من دليل قال هدانه اقول
اللذه ادراك الملائم من حيث هو ملائم وانما قلنا من حيث هو
ملائم لان الشيء قد يكون ملائما من جهة دون جهة والالتذاذ به
يختص بالجهة التي هو منها ملائم ولكل قوة من القوى لذة
وخير واذى وشر يختص بتلك القوة فلذة الذوق الحلو ولذة
البصر النور ولذة الوهم الرجاء ولذة الحفظ تذكر
الامور الماضيه واذى كل واحد منها ما يضاده والملائم
للنفس الناطقة من جهة القوة العاقلة ادراك المعقولات
بان يحصل لها ما يمكن ادراكه من الحق الاول وانه واجب
لذاته من جميع الجهات برئ عن النقائص منبع لفيضان
الخير على الوجه الاصوب ثم تدرك ما يصدر عنه من العقول
المجردة والنفوس الفلكيه والاجرام السماوية والكائنات
العنصرية على الترتيب الواقع في الوجود بحيث تصير عالماً
عقليا مرتسما فيه صور الكل والنظام المعقول فيه والخير
الفائض اليه فيكون حينئذ موازيا للعالم الموجود كله وهذا
اتم وافضل من كمالات القوى الاخرى بل هو في مرتبة
يقبح معها ان يقال انه افضل واتم اذ لا نسبة له اليه فضيلة
وتماما وكثرة وهذا الادراك حاصل للنفس بعد الموت
لان النفس لا تحتاج في تعقلاتها الى الآلة الجسدانية
بل تكون اشد اذ حينئذ يزول عنها الاشتغال بقوى البدن

البدن فيتخلص لما اشتغالها بذاتها فصارت المعقولات
مشاهدة فيكون اللذة حاصلة بل يكون الالتذاذ بها حينئذ
حينئذ اتم وافضل وعدم حصول اللذة حالة تعلق النفس
بالبدن انما كان لقيام المانع وهو التعلقات البدنية
والعلائق الجسمانية قال هداية اقول الالم ادراك
المنافي من حيث هو مناف وانما قلنا من حيث هو
مناف لان الشيء قد يكون منافيا من حيثية دون حيثية
والايلام به يختص بالجهة التي هو منها مناف والمنافي
للنفس الناطقة انما هو الهيئة المضادة للكمال فالنفس
اذا فارقت البدن وتمكنت فيها الهيئات المضادة
للكمال كانها صارت صورة للنفس فادركت المنافي من
حيث هو مناف فيحصل لها الالم قال هداية اقول
النفس الكاملة بالاعتقادات البرهانية اي الجازمة
المطابقة الممتنعة التغير ان كانت نقية عن الهيئات
البدنية الردية منزهة عن الكدورات الجسمانية اتصلت
بعد المفارقة بعالم القدس في حضرة جلال رب العالمين في
مقعد صدق عند مليك مقتدر فوجدت لذة عظيمة هي
اجل من كل لذة واشرف وهذه هي السعادة الحقيقية
واليه اشارة في القرآن المجيد بقوله تعالى ان الذين امنوا ولم
يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك لهم الامن وهم مهتدون فان
الايمان هو العلم بالله وعدم لبسه بالظلم هو النقاء عن الهيئات

والاعتقادات الباطلة للحق ه
المنافية

والاخلاق المذمومة الردية البدنية
والاعتقادات المنافية للسعادات
فادركت المنافي من حيث انه مناف
وكانت لها الالام مؤذية وتاسفات
محرقة على ما فات من الكمالات
والخيرات فان الم النار الروحاني
فوق الم النار الجسماني ه

البدنية وإن لم تكن بقية على تلك الهيآت البدنية بل
بقيت فيها نفسه بسبب تلك الهيآت محجوبة عن الاتصال
بالسعادة الحقيقية وتأذت أذى عظيما بسبب ميلانها
الى تلك الهيآت مع تعذر حصولها لها لفقدان الآلات
والآلام التي تكون بسبب هذه الهيآت لا تكون لازمة
لزوال هذه الهيآت بعد الموت شيئا فشيئا مع ترك الأفعال
المبقية لها بتكررها حتى تزكو النفس وتبلغ السعادة التي
تخصها فإن قلت العلاقة البدنية كيف صارت مانعة
عن هذه اللذات العظيمة والآلام العظيمة مع ضعف علاقة
البدن واستحكام العلاقة مع هذه الأمور قلت اللذات
والآلام النفسانية وإن كانت في غاية القوة إلا أن
تعلق النفس بالبدن واشتغالها بتدبيره أيضا في غاية
الكمال فيجوز أن يكون أحدهما عائقا عن الآخر قال هداية
أقول النفوس الناطقة إذا ظهر لها أن من شأنها إدراك
الحقائق بكسب المجهول من المعلوم لزم لها أي للنفس من
هذا الكسب شوق الى الكمال الذي هو معشوقها فإذا
فارقت البدن وتنبهت بكمالها الذي هي بطبعها نازعة
إليه الآن اشتغالها بالبدن أنساها إياه كما ينسى المريض
الاستلذاذ بالحلو ويميل الى المكروهات بالحقيقة وليس
معها ما به يمكن كسبه يعرض لها الألم العظيم وهو ألم النار
الروحانية الموقدة التي تطلع على الأفئدة وكان مثلها مثل

راغبة

مثل الخدر الذي لم يحس بمؤلمه فلما زال عائقه أحس به قال
هداية أقول النفوس الناطقة الساذجة التي لم تكتسب
العلم والشرف إذا فارقت البدن وكانت خالية عن
الهيآت البدنية الردية لا تتعذبون لأنهم غير عارفين
بكمالاتهم فإن الحكم بأن للنفوس كمالات حقيقية ليست بأولى
غير مشتاقين إليها لأنها لم تتوفها أصلا كما كانت البلاهة
أدنى الى الخلاص من الفطانة البتراء فإن النفوس التي
عرفت بالاكتساب النظري أن لها كمالا تاما ثم إنها لم
تكتسب الكمال سواء اكتسب ما يضاد الكمال أو اشتغلت
بما صرفها عن اكتساب الكمال مما ليس بمضاد له ولم تشتغل
بل تكاسلت في اقتناء الكمال تتعذبون بنقصانهم لاشتياقها
الى الكمال الفائت عنهم وإنما حصل لهم ذلك الشوق
باكتساب نظري قاصر عن الوصول الى المشتاق إليه
وهو فطانتهم البتراء والأبلة في اللغة هو الذي غلب
عليه سلامة الصدر وقلة الاهتمام وإن لم تكن خالية عن
الهيآت البدنية الردية فاشتاقت الى مقتضى تلك
الهيآت فيتألم بفقد البدن ومقتضياته من غير حصول
المشتاق إليه وبقي في كورة الهيولى مقيدة بسلاسل العلائق
لأن آلة ذلك قد بطلت وخلق التعلق بالبدن قد بقي
فيكون في غصة وعذاب أليم الآن ذلك التعذب أيضا
لا يبقى دائما وهذه الهيآت تختلف في شدة الرداءة

بل معوقين

أي الأفئدة

فهم

وضعفها وفي سرعة الزوال وبطوءه ويختلف ما يكون
منها من التعذب بحسب الاختلافين وليكن هذا آخر
ما اردناه ان نكتب على سبيل الارتجال من غير ايجاز
مخل وتطويل ممل في شرح هذا المختصر والحمد لله على الاتمام
تمت الكتابة على يد اضعف عباد الله بهلول التركستاني
في غرة رمضان المبارك من سنه ٨٢٤ في المدرسة
الغرارية بلده سبزوار صانها الله عن الاعواز آمين

الاحلامات ٤



اعلم ان الموضوع اخص من المحل
مطلقا فالسكون فيه اخص من
السكون في المحل مطلقا فيلزم ان
يكون اللاسكون في الموضوع اعم
من السكون من المحل لان نقيض
الخاص مطلقا اعم من نقيض العام
المحل اعم من الموضوع والهيولى
فان كان مقوما مطلقا للعرض فهو الموضوع
مثل ان الموضوع مقوم للسواد
وان كان متقوما بالصورة فهو الهيولى
لان الهيولى متقوم بالصورة



بسم الله الرحمن الرحيم • بيان اقسام الحكمة على سبيل الاختصار من رسالة الشيخ الرئيس رحمه الله الحكمة قسمان نظري وعملي والعملي
ثلثة اقسام علم الاخلاق وعلم المنزل وعلم السياسة • والنظري ثلثة اقسام طبيعي ورياضي والهي • والطبيعية لها اصول وفروع
اصوله ثمانية اقسام آ البحث عن الامور العامة للاجسام الطبيعية كالحركة والسكون والنهاية واللانهاية ب في اركان
العالم وطباعها وحركاتها واماكنها الطبيعية ويشتمل عليها كتاب السماء والعالم ج في الكون والفساد د في الآثار العلوية
وما يلحق الاجسام العنصرية قبل المزاج والتكاثف والتخلخل ه في المعادن و في النبات ز في الحيوان ح في النفوس
الناطقة وقواها ويشتمل عليها كتاب الحاس والمحسوس • فروع علم الطبيعي سبعة آ الطب ب احكام النجوم
ج علم الفراسة د علم التعبير ه علم الطلسمات وهو مزج القوى السماوية بالقوى ليحصل قوة هي مبدا فعل غريب
في الارض و علم النيرنجات وهو مزج قوى الجواهر الارضية ليتخلص لها قوة تصدر عنها افعال غريب ز علم الكيميا وهو تبديل
قوى الاجسام المعدنية بعضها ببعض حتى يحصل الذهب والفضة من غيرهما • العلم الرياضي له اصول اربعة آ علم
العدد ب علم الهندسة ج علم الهيئة د علم الموسيقى • وفروعه ستة آ علم الجمع والتفريق ب علم الجبر والمقابلة
ج علم المساحة د علم جر الثقيل ه علم الزيجات والتقاويم • وهو من فروع علم الهندسة و علم اتخاذ الآلات
الغريبة كالارغنون ونحوه وهو من فروع موسيقى • العلم الالهي له خمسة اصول آ الامور العامة مثل العلية
والمعلولية ب النظر في مبادي العلوم الموضوعة ج في اثبات العلة الاولى ووحدانيته وما يليق بجلاله
عز وعلا د في اثبات الجواهر الروحانية ه في كيفية الامور الارضية بالقوى الفاعلية السماوية وكيفية
نظام الممكنات واسنادها الى المبدا الاول • وفروعه اثنان آ البحث عن كيفية الوحي وكيفية صيرورة المعقول
محسوسا حتى يرى الملك النبي ويسمع كلامه وتوقيف الالهامات وتوقيف الروح الامين ب علم المعاد الروحاني
فان الجسماني لا يستقل العقل بادراكه وتحققه وقد بسطت الشريعة الحقة المصطفوية ذلك واما العقل فقد اثبت
السعادة والشقاوة للنفوس البشرية بعد مفارقتها البدن • واما علم المنطق وهو آلة العلوم وخادمها وله
تسعة اقسام آ الايساغوجي ومعناه المدخل عمله فرفريوس وهو البحث في الجنس والنوع والفصل والخاصة
والعرض العام ب قاطيغورياس وهو عدد المقولات ج باريرمينياس اي العبارة وهو كيفية تركيب هذه
المعاني حتى يحتمل الصدق والكذب د انولوطيقا وهو بيان كيفية تركيب القضايا بحيث يحصل العلم بالمجهول
ه افوريطيقا اي البرهان و سوفسطيقا اي المغالطة ح ريطوريقي وهو الخطابة ط قوا سطيقي اي الشعر
مجمع اقسام الحكمة ~~٤٢ ح اقسام والا ٩ ٣~~ ولواهب العقل حمدا بلا نهاية

مرّ الاصمعي البادية فرأى حجراً قد كتبت عليه هذا البيت

ايا معشر الحجاج بالله خبّروا — اذا حلّ عشق بالفتى كيف يصنع

فكتب الاصمعي تحته هذا البيت

يداري هواه ثم يكتم سرّه — ويخضع في كل الامور ويخشع

ثم مرّ الاصمعي ثانياً فرأى مكتوباً على الحجر

فكيف يداري والهوى قاتل الفتى — وفي كل يوم روحه تتقطع

فكتب الاصمعي ثانياً تحته هذا البيت

اذا لم يطق صبراً وكتمان سرّه — فليس له شيء سوى الموت انفع

فلما مرّ الاصمعي اليوم الثالث رأى شاباً واضعاً رأسه على الحجر وقد مات فجعة

این باد روح پرور از آن کوی دلبرست — وین آب زندگانی از آن حوض کوثرست

ای باد بوستان مگرت نافه در میان — وی مرغ آشنا مگرت نامه در پرست

بوی بهشت می گذرد یا نسیم دوست — یا کاروان صبح که گیتی منورست

این قاصد از کدام زمین است مشکبوی — وین نامه در چه داشت که عنوان معطرست

بر راه باد عود بر آتش نهاده — یا خود در آن زمین که توی خاک عنبرست

باز ای و حلقه بر در رندان شوق زن — کاصحاب را دو دیده چو مسمار بر درست

باز آ که در فراق تو چشم امیدوار — چون گوش روزه دار بر الله اکبرست

گفتم به عشق رخ صبوری دوا کنم — هر روز عشق بیشتر و صبر کمترست

صورت ز چشم غائب و اخلاق در نظر — هر دیده ور در حجاب و معنی برابرست

در نامه می نگنجد یارا حدیث عشق — کوته کنم که قصه ما کار دفترست

همچون درخت سعدی ز برق شوق — سوزان و میوه سخنش همچنان ترست

ای خوش دوست حریفان و سوز عود — زان سوز غافلند که در جان مجمرست

مرا لخت بود که بیم رخت — خرابت چه بودی اگر دیدمی

مرا گر چنین حسن بودی لطف — جز آینه من بار نگذدمی

للشیخ اوحد الدین الکرمانی

تو لایق نکتهای باریک نهٔ — خر در خور جهل تنگ و تاریک نهٔ
من فاسقم و از حق دور نیم — مسکین تو که صالحی و نزدیک نهٔ

می کوش که تا ز عشق دردی بکشی — یا غاشیهٔ وصال مردی بکشی
دریافتن وصال تعجیل مکن — تا در رهٔ عشق گرم و سردی بکشی

للعمر الخیام

می خور که بزیر گل بسی خواهی خفت — بی مطرب و بی سماع و بی باده و جفت
زنهار تو این سخن بهمی دار نهفت — کان لاله که پژمرید دیگر نشکفت

وله

بر دان که ترا از خاک و از آب سرشت — دانی که بد و نیک تو هم با تو نوشت
وانکس که بهشت داد و دوزخ چه — اگاه شود چو زیر سر گرد خشت

وله

زهرست غم جهان و می تریاکم — تریاک خورم زهر نیاید باکم
با سبزخطان سبزه می مینوشم — زان پیش که سبزه بر دمد از خاکم

وله

دی کوزه گری بدیدم اندر بازار
بر پارهٔ گلکه همی زد بسیار
وان گل بزبان حال با او میگفت
من هم چو تو بوده ام مرا نیکو دار